

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٤٤٩

الثلاثاء، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

|          |                                                    |                             |
|----------|----------------------------------------------------|-----------------------------|
| الرئيس   | السيد سينغر ويسنغر/السيد تروپوس                    | (الجمهورية الدومينيكية)     |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي                                     | السيد نينزيا                |
|          | ألمانيا                                            | السيد هويسغن                |
|          | إندونيسيا                                          | السيدة مارسودي              |
|          | بلجيكا                                             | السيد بيكستين دو بيتسويريغا |
|          | بولندا                                             | السيدة فرونيتسكا            |
|          | بيرو                                               | السيد ميثا كوادرا           |
|          | جنوب أفريقيا                                       | السيد ماتجيتلا              |
|          | الصين                                              | السيد ماو جاوشو             |
|          | غينيا الاستوائية                                   | السيد ندونغ مبا             |
|          | فرنسا                                              | السيد دولاتر                |
|          | كوت ديفوار                                         | السيد إيبو                  |
|          | الكويت                                             | السيد العتيبي               |
|          | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة بيرس                 |
|          | الولايات المتحدة الأمريكية                         | السيد كوهين                 |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1901676 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

**الإعراب عن مشاعر المواساة أثر الهجوم على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.**

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أود أن أدين بأقوى العبارات الهجوم الشائن، والمميت وغير المقبولة إطلاقاً الذي ارتكب في معسكر الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والذي شُن في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ في أغلهوك، بمالي، وقد أودى بحياة ١٠ من حفظة السلام من أبناء تشاد، وتسبب بجرح عدة أشخاص آخرين. ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن خالص تعازيهم لأسر الضحايا ولشعب وحكومة تشاد، وكذلك إلى البعثة. لقد كان حفظة السلام الشجعان يعملون بموجب ولاية صادرة عن مجلس الأمن من أجل توفير مستقبل أكثر أمناً لشعب مالي. ونحن نُخلد ذكرى تضحياتهم بأرواحهم في سبيل قضية السلام.

أرجو من الأعضاء الآن الوقوف دقيقة صمت، حداداً على أرواح الضحايا.

وقف أعضاء مجلس الأمن مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

**إقرار جدول الأعمال**

أقرّ جدول الأعمال.

**الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين**

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** وفقاً للمادة ٧٣ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس، أدعو الممثلين التالية أسماؤهم إلى المشاركة في الجلسة: الأرجنتين، والأردن، وإسرائيل، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية

فنزويلا البوليفارية، وفيت نام، وقطر، وكازاخستان، وكوبا، ولبنان، وليبيا، وليختنشتاين، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، والنرويج، واليابان وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاوي ملادينوف، المنسق الخاص لعلمية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد ملادينوف إلى جلسة اليوم عن طريق تقنية التداول بالفيديو من جنيف.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضاً الأشخاص التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد جواو بيدرو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ سعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيدة أنيانسي رودريغيس كامينخو، نائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

**السيد ملادينوف** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة

مارسودي، وزيرة خارجية إندونيسيا، على الانضمام إلينا اليوم.

مع بداية عام ٢٠١٩، لا ينبغي أن تكون لدينا أي أوهام بشأن الديناميات الخطيرة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، التي لا تزال تتكشف أمام أعيننا. لقد انصب تركيزنا في الأشهر القليلة الماضية، لأسباب يمكن فهمها، على الحالة المأساوية في قطاع غزة. واليوم، أود العودة إلى المسائل الأوسع نطاقاً المتعلقة بالسلام والتوصل إلى حل مستدام للقضية الفلسطينية.

بمرور الوقت، تضاعفت بشكل منهجي إمكانية إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء ومتصلة الأراضي بسبب الحقائق على أرض الواقع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عرضت السلطات الإسرائيلية خططاً تتعلق بأكثر من ٣١٠٠ وحدة سكنية مُخطط لبنائها في مستوطنات المنطقة جيم أو وافقت عليها أو أعلنت عن عطاءات بشأنها، بما في ذلك ٢٥٠٠ وحدة جرى تقديم خطط لبنائها ونحو ٦٥٠ وحدة أخرى، طُرحت عطاءات بشأنها. وسيتم بناء نصفها تقريباً في عمق الضفة الغربية، والعديد منها في مستوطنات معزولة في منطقة نابلس وبالقرب من الخليل. وتضفي إحدى هذه الخطط فعلياً الشرعية على بؤرة إبي هناحال الاستيطانية بوصفها أحد أحياء مستوطنة معاليه عاموس في محافظة الخليل.

وفي الوقت نفسه، شهدنا المزيد من المحاولات الرامية إلى سن تشريعات تسعى إلى تطبيق القوانين الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية المحتلة بشكل مباشر، مما يثير مخاوف من ضمها في المستقبل. وفي كانون الأول/ديسمبر، أقرت الحكومة مشروع قانون يستهدف إضفاء الطابع القانوني على ٦٦ بؤرة استيطانية غير قانونية في جميع أنحاء الضفة الغربية في غضون عامين. وخلال الفترة الانتقالية، يجب على السلطات أن توفر للبؤر

الاستيطانية التمويل والكهرباء وسائر الخدمات وأن تجمد تنفيذ أوامر هدمها.

وبينما قامت قوات الأمن الإسرائيلية في أوائل كانون الثاني/يناير بترحيل عشرات المستوطنين من البيوت المتنقلة المقامة بصورة غير قانونية في الموقع السابق لبؤرة عمونا الاستيطانية، كُلف في الوقت نفسه فريق حكومي بإضفاء الطابع القانوني على البؤر الاستيطانية والوحدات السكنية المبنية بشكل غير قانوني في المستوطنات، بما في ذلك بموجب القانون الإسرائيلي. كما استمرت عمليات هدم الأبنية المملوكة للفلسطينيين ومصادرتها في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ومن خلال التذرع بعدم الحصول على تصاريح بناء إسرائيلية، وهو ما يستحيل تقريباً على الفلسطينيين الحصول عليه، تمت مصادرة أو هدم ٢٥ مبنى. ونتيجة لذلك، شُرد ٣٢ شخصاً. ونظراً لأن ١٣ في المائة فقط من مساحة القدس الشرقية مخصصة لعمليات البناء الفلسطينية ومع صدور حوالي ١٣٠٠٠ أمر هدم مُنتظر تنفيذها في المجتمعات المحلية في المنطقة جيم، فإن الهدم والتشريد يشكلان تهديداً مستمراً. وأود أن أعيد التأكيد على موقف الأمم المتحدة الثابت الذي يعتبر أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وأنها تشكل عقبة أمام السلام.

أما على الجانب الفلسطيني، فتتزايد الضغوط على الهياكل الأساسية للدولة الفلسطينية المقبلة، والكثير منها تفرضه عقود من الاحتلال والانقسامات الداخلية. وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها مصر والأمم المتحدة، فإن الآمال في التوصل إلى مصالحة حقيقية بين الفلسطينيين تتلاشى يوماً بعد يوم، إذ يلقي الجانبان باللائمة أحدهما على الآخر في عدم إحراز تقدم.

وكما هو الحال دائماً، يتحمل المواطنون الفلسطينيون العاديون وطأة المعاناة. والفجوة القائمة بين غزة والضفة الغربية آخذة في الاتساع مرة أخرى. وعمليات الاعتقال التي جرت في أوائل كانون الثاني/يناير لعشرات من أعضاء حركة فتح في

وفي غيرها، توجج المواجهات اليومية تقريبا مع قوات الأمن الإسرائيلية الغضب وتثير تساؤلات لدى الفلسطينيين عن جدوى وأهمية الهياكل التي أنشئت بموجب اتفاقات أوصلو. وتعطل هذه العمليات حياة المدنيين الفلسطينيين وتزيد التوترات وتقوض ثقة عامة الفلسطينيين في قواتهم الأمنية، وكذلك الروح المعنوية لأفراد هذه القوات.

لقد مرت ٢٥ سنة منذ أن فتحت أوصلو طريقا إلى السلام. وجوهر تلك الاتفاقات منصوص عليه منذ وقت طويل في عدد من قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الثنائية التي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا. كما أنها تحدد مسائل الوضع النهائي التي لا يمكن حلها إلا من خلال المفاوضات بين الطرفين بهدف التوصل إلى نتيجة تقوم على وجود دولتين. غير أنه بمرور الوقت، غدت هذه الاتفاقات بالية إذ تضاءلت آفاق إجراء مفاوضات ذات مصداقية، ليحل محلها شعور بانعدام الأمل والخطر المتزايد لواقع الدولة الواحدة المتمثل في الاحتلال الدائم، على النحو المبين في تقرير المجموعة الرباعية لعام ٢٠١٦ (S/2016/595)، المرفق). وإذا تمكن كلا الجانبين من إعادة الالتزام، بدعم من المجتمع الدولي، بالمبادئ الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقات الثنائية وبالمبدأ المتمثل في أن المسائل الأساسية لا يمكن الاتفاق عليها إلا من خلال المفاوضات بين الطرفين، فمن شأن ذلك بعث الأمل في المستقبل وتوليد زخم لتحقيق السلام والاستقرار. ويجب عدم السماح بتبديد استثمارات ضُخت على مدار ربع قرن في إحلال السلام وبناء الدولة تحت ضغط العنف والتطرف والمعاناة.

ويجب على الجانبين احترام الاتفاقات والمبادئ التي وُضعت على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية إذا كنا نريد إعطاء فرصة للسلام. ويجب أن تُتاح الفرصة للاقتصاد الفلسطيني كي ينمو عن طريق توسيع نطاق الفرص المتاحة للتجارة الحرة؛ ويجب إيجاد حل لتسرب الإيرادات المالية من خلال تحديث الترتيبات

غزة تبعث على القلق البالغ، وقد حدثت بالسلطة الفلسطينية إلى سحب موظفيها من معبر رفح في ٧ كانون الثاني/يناير. وتمثل هذه التطورات ضربة خطيرة لعملية المصالحة. وأدعو القادة الفلسطينيين إلى الانخراط مع مصر بشكل بناء واتخاذ إجراءات حاسمة لإيجاد حل للمأزق السياسي من خلال ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق القاهرة لعام ٢٠١٧. وهناك أمر واحد مؤكد: ستظل السيادة الفلسطينية وإقامة الدولة أمرا مستحيلا من دون وحدة حقيقية. فلا يمكن أن تكون هناك دولة في غزة، ولا يمكن أن تكون هناك دولة من دون غزة.

وفي الوقت نفسه، فإن النمو الاقتصادي في الضفة الغربية لا يكفي لإبقاء الاقتصاد الفلسطيني صامدا في وجه الانكماش الاقتصادي الحاد في غزة والاحتلال والدعم الخارجي المتناقص. والأرقام تتحدث عن نفسها - فقد نما الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة ١,٢ في المائة في الربع الثالث من العام الماضي، بينما تقلص بنسبة ٦,٥ في المائة في غزة. ونتيجة لذلك، تقلص إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة ٠,٥ في المائة خلال تلك الفترة.

وبالنسبة للتطورات الأخرى التي تؤثر على المؤسسات الديمقراطية الفلسطينية، أعلنت المحكمة الدستورية الفلسطينية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر حل المجلس التشريعي الفلسطيني وطلبت من الرئيس عباس الدعوة إلى إجراء انتخابات تشريعية في غضون ستة أشهر. ويساورني القلق إزاء استمرار الفراغ المتمثل في عدم وجود هيئة تشريعية فلسطينية منتخبة تقوم بوظائفها حتى إجراء انتخابات ذات مصداقية.

كما تكشف تطور دينامي أمني خطير في الضفة الغربية خلال الأشهر الأخيرة، متمثلا في وقوع سلسلة من الهجمات الإرهابية المميتة وتزايد خطر زعزعة الاستقرار. وشهدت تلك الفترة زيادة في عدد العمليات العسكرية الإسرائيلية في المنطقتين ألف وباء من الضفة الغربية. وفي رام الله، على سبيل المثال،

وفي غضون ذلك، فإن تزايد عنف المستوطنين طوال العام الماضي ما زال مصدر قلق بالغ. ف عشية عيد الميلاد، تعرض مكعب رئيس الوزراء الفلسطيني الحمد الله إلى هجوم بالحجارة في نفس الموقع الذي قُتل فيه امرأة فلسطينية، عائشة الزاي، على يد إسرائيليين رشقاً بالحجارة في تشرين الأول/أكتوبر. وأحث السلطات على الوفاء بالتزامها بحماية المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ومحاسبة المسؤولين عن تلك الهجمات.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى الأزمة الإنسانية المستمرة في غزة. على الرغم من أن الزيادة المؤقتة الحالية في إمدادات الكهرباء قد أدت إلى تحسن الأحوال المعيشية بوجه عام، بما في ذلك انخفاض الحاجة بنسبة ٤٠ في المائة إلى وقود الطوارئ الذي توفره الأمم المتحدة، فإن الحالة ما زالت بالغة السوء. فقد اضطر برنامج الأغذية العالمي، من جراء خفض الجهات المانحة تمويلها مؤخرًا، إلى تعليق تقديم المساعدات الغذائية إلى زهاء ٠٠٠ ٢٧ شخص والحد من حصص الإعاشة التي يستفيد منها ٠٠٠ ١٦٦ شخص.

وشددت الدول الأعضاء، إبان اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في أيلول/سبتمبر، على ضرورة زيادة الجهود الرامية إلى تنشيط اقتصاد غزة، بسبل تشمل برامج النقد مقابل العمل. ويتواصل تنفيذ مجموعة المبادرات العاجلة. والتزمت الجهات المانحة بتقديم حوالي ٩٠ مليون دولار من مبلغ ٢١٠ ملايين دولار اللازم لمدة ستة أشهر. وزادت إمدادات الكهرباء إلى الأسر المعيشية من ثلاث ساعات إلى عشر ساعات. وتمّ توفير ٢٠٠ ٤ وظيفة، وقامت الأمم المتحدة بإيصال الأدوية الأساسية. وأشجع الجهات المانحة على مواصلة دعم عملن، الذي يكتسي أهمية حاسمة لتفادي تصعيد آخر.

وعلى الرغم من التحديات السياسية الهائلة، فإن الأمم المتحدة تعمل مع السلطة الفلسطينية وجميع أصحاب المصلحة

القائمة؛ ويجب أن تكون الحكومة الفلسطينية قادرة على توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها إلى شعبها. وينبغي أيضا مواصلة التنسيق الأمني. وهذه ليست سوى بعض الأمثلة على الخطوات الصغيرة التي يمكن اتخاذها لتعزيز جهد بناء المؤسسات الفلسطينية التي يجب أن يدعمها المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال آليات لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وليست هذه الخطوات بديلا عن مفاوضات الوضع النهائي، التي لا يمكن أن تستند إلا إلى القانون الدولي. وهي ليست بديلا عن الدولة ولا يمكن أن تكون كذلك. غير أن اتخاذها يُنتظر أن يوفر بعض ما تشتد الحاجة إليه من حيز سياسي واقتصادي يحتاجه الناس من أجل استعادة ثقتهم في التوصل إلى حل سلمي وعادل للنزاع. وبالنسبة للمجتمع الدولي، من المهم أيضا أن نعرف أن الجانبين لا يزالان ملتزمين بالاتفاقات والترتيبات الثنائية القائمة.

وتتكشف الديناميات الصعبة التي ذكرتها فيما تستمر أحداث العنف في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. فقد قُتل ثمانية فلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير على يد قوات الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك أثناء المظاهرات والاشتباكات والعمليات العسكرية والحوادث الأخرى. ولم يُقتل أي إسرائيلي على يد فلسطينيين خلال هذه الفترة.

واستمرت الاحتجاجات بمحاذاة السياج الحدودي في غزة خلال الشهر المنقضي، حيث قُتل سبعة فلسطينيين بالنييران الإسرائيلية الحية. كما استؤنف إطلاق الأجهزة الحارقة على إسرائيل بعد توقف استمر لعدة أسابيع، وأطلق المقاتلون صاروخين باتجاه إسرائيل. وأكرر التأكيد على دعوتي لإسرائيل إلى عدم استعمال القوة المميتة إلا كمالأخير وفي مواجهة خطر وشيك بالموت أو الإصابة الخطيرة.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تكفّ حماس في غزة عن إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون عشوائيا وتكفل بقاء الاحتجاجات سلمية.

غير بعيد عن مسكفعام. واحتلت مسألة تشييد الجدار مكانا بارزا في الاجتماعات الثلاثية المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير و ١٧ كانون الثاني/يناير.

وفيما يتعلق بالجلولان المحتل، فقد تم الحفاظ على وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية، مع هدوء نسبي، وانخفاض في مستويات النشاط العسكري في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من السلاح على الجانب برافو. وتعزو قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ذلك النشاط إلى تفجيرات متحكم فيها للدخائر المتفجرة أجرتها قوات الأمن السورية في إطار أنشطة إزالة مخلفات الحرب. وعكس صفو الهدوء النسبي الذي تشهده منطقة عمليات القوة أحداث وقعت بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، ومؤخراً في ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير.

وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، لاحظت القوة طائرة هليكوبتر على الجانب ألفا قامت بإطلاق أربعة صواريخ سقطت على الجانب برافو. وفي ذلك اليوم، سمعت القوة أيضاً ولاحظت إطلاق قذائف أرض - جو ومدافع مضادة للطائرات، وصواريخ، ورشاشات ثقيلة على الجانب برافو، ولكنها لم تتمكن من تحديد مواقع إطلاقها أو أماكن سقوطها.

وفي ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير، لاحظت القوة وسمعت زيادة في النشاط الجوي على نطاق المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من السلاح على الجانب برافو وإطلاق صواريخ استهدفت المنطقتين. وتواصلت القوة مع كلا الجانبين من أجل وقف تصعيد الحالة. وقد تزامنت ملاحظات النشاط العسكري مع تقارير مفتوحة المصدر بشأن تأكيد إسرائيل أنها شنت سلسلة من الغارات الجوية على أهداف في سورية رداً على قذيفة أطلقت من سورية واعتزتها إسرائيل.

وتبين هذه الأحداث هشاشة المنطقة والخطر الذي يهدد وقف إطلاق النار الطويل الأمد القائم بين البلدين. ومن الأهمية بمكان أن يحترم طرفا اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية

المعنيين من أجل تلبية بعض الاحتياجات الأكثر إلحاحاً في غزة. كما عززت الأمم المتحدة بشكل كبير قدرتها على دعم تنفيذ المشاريع في الميدان. وتعمل حالياً مع جميع الجهات المعنية الرئيسية للمضي قدماً بمجموعة المبادرات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية ورصد المشاريع الجارية. وأحث الجهات المانحة على دعم جميع الجهود التي نبذلها. وأود أيضاً أن أستطرد لحظة لأؤكد مجدداً دعمنا للعمل البالغ الأهمية الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في كل من غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي جميع أنحاء المنطقة. كما أحث الجهات المانحة على مواصلة تقديم دعمها للخدمات الأساسية التي تقدمها الوكالة.

أما فيما يخص لبنان، فقد ظل البلد بدون حكومة لأكثر من ثمانية أشهر. وقد كان تشكيل مجلس للوزراء يبدو في المتناول ولكنه لم يتحقق بسبب خلافات سياسية في كانون الأول/ديسمبر. وأكرر دعوتنا جميع الأطراف المعنية إلى تسوية خلافاتها بحيث يتسنى للبنان معالجة العديد من التحديات الملحة التي تواجهه، بما في ذلك الاقتصاد المتعثر.

وفي غضون ذلك، ظلت الحالة في جنوب لبنان وعلى طول الخط الأزرق هادئة وإن كان يشوبها التوتر. واستطاعت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تؤكد أن ما لا يقل عن نفقين من الأنفاق التي اكتشفها جيش الدفاع الإسرائيلي، قد تجاوزا الخط الأزرق، مما يشكل انتهاكاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وحتى الآن، لم يُسمح للقوة المؤقتة بالوصول إلى نقاط الدخول المؤكدة لنفق بالقرب من كفر كلا، على الجانب اللبناني. كما أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي في ١٣ كانون الثاني/يناير، عن اكتشافه لنفق سادس غير بعيد عن زرعيت، جنوب الخط الأزرق، بالقرب من رامية، في القطاع الغربي. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، شرع جيش الدفاع الإسرائيلي في تشييد جدار خراساني على شكل حرف T جنوب الخط الأزرق بالقرب من منطقة التحفظ اللبنانية،

ونتمنى لهم كل التوفيق، إلى جانب بقية أعضاء المجلس، في الاضطلاع بمسؤوليهم السامية عن صون السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب لصديقي، السفير ماتجيتلا، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، ومن خلاله إلى شعب جنوب أفريقيا وحكومتها، عن خالص التعازي في وفاة الصديق العزيز، الممثل الدائم الراحل لجنوب أفريقيا، السفير كومالو. فليتعلمه الله برحمته.

كما نرحب بوجود السيدة مارسودي، وزيرة خارجية إندونيسيا، معنا اليوم ونشكرها على حضورها وعلى دعم إندونيسيا القوي وتضامنها مع فلسطين.

وبطبيعة الحال، علينا أيضا أن نجدد الإعراب عن عميق تقديرنا لبلدان ووفود بوليفيا، وإثيوبيا، وكازاخستان، وهولندا والسويد التي انتهت فترة عضويتها في المجلس، والتي عملت إبانها بالتزام تام ومهارة وحكمة.

ومع أن هناك العديد من التحديات الخطيرة التي تواجهنا، فإننا نستهل هذا العام، بحكم الطبيعة البشرية، مفعمين بالأمل - الأمل أن تكون الغلبة لنزعات الخير في البشرية، وأن يتم النهوض بقيمنا المشتركة، واحترام التزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والوفاء بتعهداتنا من أجل كفالة عالم أكثر عدلا وسلاما وأمنا للجميع، بمن فيهم الشعب الفلسطيني.

ومع أن السنة الماضية شهدت بصورة مأساوية لكثير من المعاناة والخسائر البشرية إذ بات الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع أكثر ترسحا ووحشية وتطرفا، وظلت العملية السياسية متعثرة - إذ لم تتسم فحسب بانعدام أي آفاق، بل بانتكاسات ملحوظة - كان هناك بصيص من الأمل.

إلى جانب القصص الملهمة المتعلقة بصمود الفلسطينيين وإنجازاتهم، كانت الأحداث والاتجاهات الدولية التالية حاسمة

والقوات السورية لعام ١٩٧٤ هذا الاتفاق في جميع الأوقات لمنع التصعيد على طول خط وقف إطلاق النار والأعمال التي تقوض التقدم المحرز صوب تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وعودةً إلى القضية الفلسطينية، فقد قلت هذا مراراً، ولكن اسمحو لي أن أكرره مرة أخرى أن من يؤمنون بأن النزاع يمكن إدارته إلى الأبد مخطئون. فليس هنا أي وضع راهن؛ بل حالة تتدهور، وإذا ما تركت بلا ضوابط، وبدون رؤية وبدون الإرادة السياسية من أجل إحلال السلام، فلن تؤدي إلا إلى نزاع لا نهاية له وزيادة مطردة في نزعة جميع الأطراف إلى التطرف. ويساورني القلق من أنه، في ظل المشهد السياسي الراهن، يتعرض أولئك الذين يسعون من الجانبين إلى سد الفجوة بين الإسرائيليين والفلسطينيين للتقويض. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال المجتمع المدني يضطلع بعمل بالغ الأهمية لإيجاد أرضية مشتركة والسعي إلى حل النزاع. فالجهود التي يبذلها مصدر إلهام وينبغي للجميع الإشادة بها ودعمها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطى الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

**السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أتقدم بأحر التهاني إلى الجمهورية الدومينيكية على رئاستها المقتدرة لمجلس الأمن منذ بداية ولايتها. وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص للأمم المتحدة نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

ونعرب اليوم عن تهانينا الخالصة لأعضاء مجلس الأمن الآخرين الذين استهلوا أيضاً فترة عضويتهم فيه في ١ كانون الثاني/يناير، وهم بلجيكا، ألمانيا، إندونيسيا، وجنوب أفريقيا.

قبل دول أعضاء أخرى في كل مناقشة أو في البيان المشترك الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر عن أعضاء مجلس الاتحاد الأوروبي الحاليين والمغادرين و/أو من خلال الدعم الواسع لقرارات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين، بما في ذلك القرار ٨٩/٧٣ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر، المعنون "إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط" بذلت جهود كبيرة لتعزيز معايير الشروط القائمة منذ وقت طويل، للتوصل إلى حل عادل يستند إلى دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن على طول حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وحل جميع قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك القدس، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية.

يجب أن يواصل المجتمع الدولي رفض محاولات تقويض توافق الآراء هذا ويجب أن يضاهي الكلمات والالتزامات بتدابير عملية لضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات. وهذا الأمر هو وحده الكفيل بجعل الإفلات من العقاب مكلفاً، ووضع حد له، وإحداث فرق حقا في سعيها الجماعي لتحقيق السلام. ويتعين أن يتضمن ذلك بذل جهود جادة لتنفيذ القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والواجبات الواضحة الواردة فيه، بما في ذلك عدم الاعتراف والتمييز. وكما أكد الأمين العام في كثير من الأحيان، لا توجد خطة قابلة للتطبيق بديلة عن الحل القائم على دولتين. وأكرر أنه لا توجد خطة بديلة للحل القائم على دولتين، كما يقول لنا في كثير من الأحيان. والمطلوب اتخاذ إجراء فوري للدفع قدماً بتنفيذه قبل فوات الأوان.

وتجلى آخر حدث إيجابي مؤخراً في إقرار دولة فلسطين بصفتها رئيساً لمجموعة الـ ٧٧ لعام ٢٠١٩، مما حول لنا قيادة الجهود التي تبذلها المجموعة لمعالجة القضايا ذات الاهتمام العالمي من أجل ضمان تحقيق التنمية والاستقرار والازدهار للبشرية جمعاء. وقد أحجل تواضعنا، إسناد تلك المسؤولية إلينا، ونعهد بدعم مبادئنا وأهدافنا الجماعية، بروح التعددية الحقيقية، بالنيابة

في الحفاظ على إيماننا بالقانون والنظام الدوليين، وحتى بجمهورية العدالة.

ورغم أزمة التمويل التي لم يسبق لها مثيل والتي واجهتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فقد حشد المجتمع الدولي جهوده، بكل كرم وتعاطف لتسديد عجز مالي هائل. وقد ساعدت هذه الجهود بقيادة الأمين العام والمفوض العام، وبدعم من العديد من الدول المانحة القديمة والجديدة، على ضمان استمرارية العمليات لتقديم مساعدات إنسانية وإغاثية طارئة إلى ٥,٤ ملايين لاجئ فلسطيني في جميع أنحاء المنطقة، وفق ولاية الجمعية العامة التي أسندتها للأونروا، في انتظار التوصل إلى حل عادل.

ولا يمكن الاستهانة بمعنى تلك التعبئة الجماعية. فقد ساعدت على تخفيف محنة اللاجئين وسط شواغل ومخاوف متنامية على نطاق واسع واحتياجات متزايدة. وقد ضمنت تحقيق استقرار نسبي في مجتمعاتهم والدول المضيفة في ظل التقلبات والصراعات التي تعصف بالمنطقة. وأضحت نموذجاً للتعددية في العمل والاحترام الملموس للمبادئ الإنسانية والمسؤوليات السياسية والقانونية، وكلها عوامل حاسمة في قدرتنا الجماعية على معالجة الأزمات التي نواجهها في وقت تتعرض فيه تعددية الأطراف لضغوط شديدة كهذه.

كما ساهم عام ٢٠١٨ في إبراز العزم المشترك للشعب الفلسطيني وقيادته، وكذلك عزم المجتمع الدولي، على الحفاظ على أسس الحل العادل والسلمي وحماية الحقوق الفلسطينية. وقد شمل ذلك رفضاً شبه تام للإجراءات التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على التدابير الإسرائيلية غير القانونية التي اتخذتها في القدس الشرقية المحتلة، واعتبار هذه الأعمال انتهاكات لاغية وباطلة ومخالفة للقرارين ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وخلال فترات متكررة، سواء في هذه القاعة من قبل كل عضو من أعضاء مجلس الأمن كل شهر تقريباً أو بعد ذلك من

لقد واصلت إسرائيل عن عمد البناء غير القانوني لأكثر من ٦٠٠ ٥ وحدة استيطانية العام الماضي، مما سهل النقل غير القانوني لآلاف المستوطنين الإسرائيليين إلى أرضنا. وتجري غالبية هذه الأنشطة الاستيطانية في مناطق عميقة داخل الضفة الغربية، ولا سيما في القدس الشرقية وحولها. ويتمثل الهدف الواضح في تغيير التركيبة السكانية للأرض المحتلة وطابعها ومركزها، وضمها بحكم الأمر الواقع، في انتهاك جسيم للقانون الدولي، وعرقلة التواصل الجغرافي لدولتنا، وبالتالي عرقلة إمكانية حل الدولتين.

واستمر أيضا المسؤولون الحكوميون الإسرائيليون والمستوطنون المتطرفون في الاستفزاز والتحريض على المجتمعات المحلية الإسلامية والمسيحية الفلسطينية وعلى مواقعنا المقدسة، ولا سيما الحرم الشريف، مما يقوض الوضع التاريخي الراهن، ورعاية الأردن للأماكن المقدسة، ويؤجج التوترات الدينية.

وقد شمل ذلك، مؤخرا جدا، خطابا خطيرا من قبل سياسي إسرائيلي دعا إلى هدم أجزاء من الجدار التاريخي لمدينة القدس القديمة. فيجب إدانة مثل هذه الاستفزازات بشكل صريح، ويجب مطالبة إسرائيل بالامتثال لجميع القرارات ذات الصلة، بما في ذلك حماية وحفظ إرث المدينة التاريخي والثقافي والديني.

والخسائر البشرية كذلك ما زالت تتصاعد، إذ لا يزال المدنيون الفلسطينيون يحرمون من حقوقهم الإنسانية الأساسية والحماية الدولية التي ما فتئ يدعو إليها مجلس الأمن والجمعية العامة بشكل دوري عبر خمسة عقود من هذا الاحتلال غير القانوني. ولا تزال أعمال العنف والكراهية ضد الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين ترتكب بلا هوادة، بما في ذلك من قبل المستوطنين المتطرفين. وبتحريض موجة من التصريحات المؤججة للمشاعر، حتى من أعلى مستويات الحكومة والجيش الإسرائيليين، لا تزال الغارات العنيفة والهجمات المميتة التي تشنها قوات الاحتلال، بما في ذلك ضد المتظاهرين المدنيين العزل في مسيرة العودة الكبرى في غزة - تتسبب في إلحاق

عن الدول الأعضاء في المجموعة البالغ عددها ١٣٤ دولة ومع بقية شركائنا والمجتمع الدولي.

وكانت تلك التطورات هي الأكثر تفاؤلاً. ولكن لسوء الحظ، كما أشار المنسق الخاص ملادينوف، فإن الحالة الميدانية كانت أقل إيجابية بكثير. ولا يزال الواقع يتسم بالأزمات المتكررة ودورات العنف والأخطار الوشيكة، حيث تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، استغلال الشلل الدولي، وتواصل نهج سياساتها وممارساتها غير القانونية، وتتسبب في المزيد من المعاناة لشعبنا وتعتمد الاستمرار في استعمار أراضيها، مما جعل احتمالات تحقيق السلام ضعيفة للغاية.

ويوما بعد يوم، يدمر الاحتلال حل الدولتين ويزرع اليأس العميق في نفوس شعبنا. إن هذا اليأس حاد بشكل خاص بين شبابنا، الذين لم يعرفوا سوى القمع والاحتلال، وحصار حياتهم كلها والذين يفقدون الأمل في مستقبل أفضل ويفقدون الثقة في وعود السلام والعدالة التي قدمتها لهم قيادتهم والمجتمع الدولي. وقد تأكدت هذه الحقيقة في الإحاطة الإعلامية بعد الإحاطة الإعلامية، بما في ذلك في سياق التقارير الفصلية المقدمة من الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والتي ينبغي تقديمها بصيغة مكتوبة، كما سبق أن طلبنا نحن وأغلبية أعضاء المجلس.

إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل بشكل صارخ حملتها الاستيطانية غير المشروعة، غير عابئة بالقانون الدولي وبمصادقية مجلس الأمن. وفي ازدياد صارخ لسلطة المجلس والمطالبات العالمية، استمرت إسرائيل في مصادرة واستيطان أرضنا بالمستوطنات والجدار ونقاط التفتيش والطرق الإسرائيلية فقط والبنية التحتية الأخرى للاحتلال، وكذلك هدم المنازل الفلسطينية ونقل الفلسطينيين قسراً، بما في ذلك الفئات الضعيفة كالبدو، مع تشريد ما يناهز ٥٠٠ شخص، من بينهم ٢١٦ طفلاً و ١٢٧ امرأة، تم تشريدهم خلال عام ٢٠١٨.

الأذى بالمدنيين وتزهق الأرواح البريئة وتدمر الأسر الفلسطينية، ولا يزال المدنيون الفلسطينيون يعتقلون ويحتجزون ويسجنون على يد السلطة القائمة بالاحتلال، التي تستهدف الشباب المذكور بشكل شرس.

إننا لن ننسى الفلسطينيين الـ ٢٩٥ الذين قتلوا على يد قوات الاحتلال في ٢٠١٨، ومن بينهم العديد من الأطفال، أو الـ ٢٩٠٠٠ الذين جرحوا - وهو أعلى رقم للخسائر منذ الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة في عام ٢٠١٤ - الذين أصيب المئات منهم بإعاقات، بما في ذلك العديد من الأشخاص الذين بترت أطرافهم. ولن نتوان في دعواتنا إلى إخضاع مرتكبي هذه الجرائم ضد شعبنا للمساءلة وإلى تحقيق العدالة للضحايا.

والبؤس الإنساني كذلك يزداد حدة، مع تصاعد حدة الفقر والاعتماد على المعونة الناتج عن ذلك الظلم يوميا. والحالة خطيرة بوجه خاص في قطاع غزة المحاصر من قبل إسرائيل، حيث يفوق عمق الأزمة الإنسانية حد الوصف. وقد يبدو أن الاستماع إلى الأرقام المروعة، التي يبلغ عنها شهريا بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وغيرها، أصبح هو القاعدة بعد كل هذا الوقت، ولكن ليس هناك ما هو عادي عن التسبب المحسوب في مثل هذا الحرمان والإهانة البشرية. وكلما تسامح المجتمع الدولي مع هذه الأزمة المؤسفة التي هي من صنع الإنسان - حيث يجبر مليوننا شخص على العيش في سجن مفتوح، في عزلة ويأس تامين - كلما اقترب من فقدانه الشعور بالإنسانية.

إننا نحث مجلس الأمن على الإصغاء إلى التحذيرات والنداءات التي قدمت إليه مرارا وتكرارا وإيلاء تلك المسألة اهتماما عاجلا. وندعو إلى اتخاذ إجراءات جادة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس ذاته، لوضع حد لإفلات إسرائيل

من العقاب، لا من أجل إنقاذ إمكانية تحقيق سلام عادل فحسب، بل لتعزيز تحقيقه الفعلي. وتقع على كل دولة مسؤولية احترام وكفالة احترام القانون بعدم تقديم العون أو المساعدة للأعمال الإسرائيلية غير القانونية، بما في ذلك في القدس، وبالنهوض بالمساءلة والسلام.

وسنظل حازمين، من جانبنا، في الدعوة إلى تطبيق القانون الدولي، ودعوة المجتمع الدولي إلى الالتزام بمسؤولياته السياسية والقانونية والأخلاقية لوضع حد لذلك الاحتلال الإسرائيلي وللتوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية من جميع جوانبها، بما في ذلك الوفاء بحقوق شعبنا غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة.

ونكرر مناشدتنا البلدان التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين القيام بذلك، وندعوها، بالإضافة إلى ذلك، إلى دعم طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، الذي لا يزال معلقا منذ عام ٢٠١١، للسماح لنا بشغل مكاننا المستحق وسط المجتمع الدولي. فمن شأن هذه الخطوات أن تكون متوافقة تماما مع القرارات ذات الصلة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال وحل الدولتين، الذي أصر عليه المجتمع الدولي، ومع ذلك ظل مهملا لعقود. وكذلك سيكون من المهم استعادة الأمل وإعادة بناء الثقة، وهو أمر حيوي لإحلال السلام. وكذلك سنظل مثابرين في سعيينا إلى تحقيق المصالحة والوحدة الفلسطينية، ونشيد مرة أخرى، إشادة خاصة، بجهود مصر القيمة في ذلك الصدد ونتعهد بتعاوننا.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من قتامة الحالة السائدة على الأرض والجمود السياسي، فإننا سنظل نلتزم باللاعنف والحوار وهدف تحقيق السلام، بما في ذلك عن طريق المفاوضات بناء على المرجعيات المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة طريق المجموعة الرباعية. ويجب، على ذلك الأساس، حل جميع

العميق في سورية. ولأكن واضحاً: يجب على إيران أن تسحب وجودها العسكري وقوات ميليشياتها بالكامل من سورية من دون شروط. يجب عليها أن تفعل ذلك على الفور. فإسرائيل لا ترغب في أي تصعيد، غير أن إسرائيل مستعدة وقادرة على حماية مواطنيها وسيادتها من التهديد الإيراني. وأي شخص يهدد بمحو إسرائيل من على الخريطة سيتعرض للمساءلة الكاملة.

وعندما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب، يجب تتبع الأموال. وحين اتحد العالم ضد طالبان والقاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام، طرحنا سؤالين أساسيين. من أين يحصلون على المال، وكيف نقطع إمداداتهم؟ ومن خلال طرح الأسئلة الصحيحة واقتفاء أثر الأموال، كان العالم قادراً على الحد من خطر الإرهاب.

وعندما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط اليوم، يجب على المجتمع الدولي أن يطبق نفس الاستراتيجية. يجب أن يتتبع مسار الأموال. وفي منطقتنا، فإن تتبع مسار تمويل الإرهاب يؤدي إلى مورد واحد مشترك. يجب أن يعترف العالم بذلك المورد - أو المصدر الذي يمثل بؤرة الإرهاب الحديث. يجب أن يواجه الحقيقة القاسية أن هذا المصدر هو دولة عضو في الأمم المتحدة. هذه الدولة العضو تنشر آفة الإرهاب التي لا أحد في مأمن منها. ولحسن الطالع، في الأشهر الأخيرة، شهدنا دولاً واتحادات دول من الشرق الأوسط إلى أوروبا وخارجها وقد شرعت في اتخاذ خطوات صوب إيجاد علاج، لكن العلاج ليس كافياً. نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات وقائية. لقد حان الوقت لكي يوقف العالم المصدر، المورد والراعي الرئيسي للإرهاب - إيران.

بعد التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة، كان المجتمع الدولي متفائلاً. وظن أن إيران ستستخدم بلايين الدولارات التي تلقتها للاستثمار في شعبها، وربما في البنية التحتية وإصلاح اقتصادها والعودة للانضمام إلى مجتمع الأمم. وكان ذلك من

مسائل الوضع النهائي وعليه يمكن ضمان السلام العادل والدائم والشامل.

وندعو إلى حشد الجهود الإقليمية والدولية للمساعدة على التغلب على هذا المأزق والإسهام في تحقيق حل عادل على سبيل الاستعجال، تمشياً مع نداءات مجلس الأمن في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونحث جميع الدول على مضاعفة جهودها الرامية للوفاء بتعهداتها والتزاماتها من أجل التوصل إلى نهاية سلمية للمأساة الفلسطينية - الإسرائيلية. فلا يمكن تحقيق السلام بنبد القانون الدولي وحقوق الإنسان؛ بل إن احترام القانون هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

**السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):** باسم إسرائيل، أهني الأعضاء الجدد في مجلس الأمن. وآمل أن ينخرط المجلس هذا العام في حوار مبني على الوقائع وبناء بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وكذلك أهني وفد الجمهورية الدومينيكية على توليه رئاسة المجلس لهذا الشهر.

لقد ارتكب النظام الإيراني، قبل يومين، عملاً عدوانياً خطيراً ضد إسرائيل. فقد أطلقت قوة القدس الإيرانية قذيفة أرض - أرض متوسطة المدى على شمال إسرائيل من موقع على مقربة من الحدود الإسرائيلية. وقد نجحت منظومة القبة الحديدية للدفاع الجوي في إسرائيل في اعتراض تلك القذيفة. وردت إسرائيل باستهداف البنية التحتية العسكرية الإيرانية في سورية، بما في ذلك مراكز قيادة وسيطرة الاستخبارات ومستودعات الأسلحة ومرافق التدريب. وتحمل إسرائيل النظام السوري المسؤولية عن القذيفة التي أطلقت على إسرائيل من الأراضي السورية.

ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن إدانة إيران على هذا العدوان. فإطلاق تلك القذيفة يثبت، مرة أخرى، ترسخ إيران

ودرع الشمال تدبير دفاعي على جانبنا من الخط الأزرق لتدمير الهجمات الإرهابية عبر الأنفاق. وقامت إسرائيل بتحديد نفق واحد بإغلاقه بالإسمت. وعندما فاض الإسمت من الجانب الآخر، باتت الأدلة واضحة كل الوضوح. وأنفاق حزب الله الإرهابية بدأت داخل ممتلكات خاصة في لبنان، وامتدت تحت الخط الأزرق وتغلغل إلى الأراضي السيادية لإسرائيل. وحتى ذلك الحين، ومع وجود أدلة مذهلة، ما زالت قوة الأمم المتحدة لا تفي بولايتها. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اكتشفت قوات الدفاع الإسرائيلية نفقا إرهابيا خامسا يبدأ في كفار عيتا الشعب، لبنان، وينتهي في شتولا، إسرائيل. وفي الأسبوع الماضي، وتحديدًا في ١٣ كانون الثاني/يناير، اكتشفت إسرائيل نفق الإرهاب السادس - هو الأكبر والأكثر إحكاما حتى الآن - يمتد من كفار رامية، لبنان، إلى إسرائيل ذات السيادة. وقد انتهت عملية درع الشمال، إلا أن إسرائيل ستواصل اتخاذ أي وكل التدابير الدفاعية اللازمة على جانبها من الحدود، بما في ذلك تحديد جميع أنفاق الهجمات الإرهابية التي تنتهك سيادتها. إسرائيل ستدافع عن شعبها بأي وسيلة، على الأرض وتحت الأرض. فلا ثمن لسلامة شعبنا.

وإذا ما تتبع المرء المسار الدموي للأموال الذي يبدأ في طهران، سيصل إلى أنفاق الإرهاب في لبنان وغزة ومخازن أسلحتهم في سوريا. وهي الآن تحاول التسلل إلى يهودا والسامرة أيضا. إن هوس النظام الإيراني إزاء إسرائيل معروف، بل إنه باهظ الثمن. وتوجه سبعة بلايين دولار سنويا لمحاولات لا تنتهي لتدمير إسرائيل - ٧ بلايين دولار. وفي سوريا وحدها، تستثمر ٤ بلايين دولار سنويا لمساعدة نظام الأسد. وإيران تقدم بليون دولار كمعونة سنوية لوكيلها الشيعي. وتمنح إيران أيضا مئات الملايين من الدولارات لوكلائها في العراق، وعشرات الملايين من الدولارات للمتطرفين في اليمن. وعلى حدود إسرائيل، تدعم إيران حماس والجهاد الإسلامي في غزة بأكثر من ١٠٠ مليون دولار سنويا.

قبيل التمني. فقد استخدمت إيران الأموال لتمويل الإرهاب في جميع أنحاء المنطقة وحول العالم. وكشوف المرتبات الإيرانية تشجع أسوأ الإرهابيين. واقتفاء مسار الأموال يبدأ في طهران، ويصل إلى الحدود مع العراق. ويمتد عبر الخليج العربي إلى اليمن. إنه يمتد إلى الطغاة في دمشق. ويستقر في الحسابات المصرفية لعميلها حزب الله. إيران تمول ائتلافا من الإرهابيين في جميع أنحاء العالم. وهدفها النهائي هو التبشير بعقيدة آية الله الخميني المتطرفة وتصديرها وتعزيز سياسة التوسع الإيرانية. وبدعم كامل من النظام الإيراني، يقوم حزب الله - وكيل إيران - بتحويل لبنان إلى منصة انطلاق للإرهاب. ومن لا يصدقوني هنا، لهم أن يصدقوا نصر الله - رئيس حزب الله - الذي ذكر بفخر أن كل تمويل حزب الله للأسلحة، وحتى الإمدادات الغذائية، يأتي من إيران.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر S/PV.8432)، قدمت هنا أدلة لا يمكن إنكارها على استخدام حزب الله للممتلكات الخاصة في جميع أنحاء جنوب لبنان لبناء أنفاق هجوم إرهابي تحت الخط الأزرق إلى إسرائيل، في انتهاك واضح لسيادة إسرائيل. وكما ذكرت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والعديد من الدول الأعضاء، فإن هذه الأنفاق تنتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولم يتخذ الجيش اللبناني أي إجراء ردا على ذلك، مما سمح لحزب الله بالاستمرار في بناء تلك الأنفاق دون عوائق. وكشفت أيضا عن وجود أربعة أنفاق هجوم إرهابي تبدأ في لبنان وتنتهي في إسرائيل. وقد بينت خطة حزب الله الكبرى للسيطرة على الجليل الإسرائيلي.

وفي كل عام، تقدم إيران بليون دولار لوكيلها اللبناني - حزب الله. لقد استثمر النظام الإيراني ملايين الدولارات في كل نفق من أنفاق الهجوم الإرهابي بناه حزب الله. تلك هي نتيجة تدفق الأموال الإيرانية عندما يلوذ العالم بالصمت. وهذا ما يحدث عندما يعول العالم على التمني. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، بدأت إسرائيل مرحلة جديدة من عملية درع الشمال.

طهران. وفي قراره للعام الجديد وعد خامنئي النخلة بأن الدولة الفلسطينية ستقام في تل أبيب. ولكن لدى بعض الأنباء للسيد خامنئي. فهو لن يحقق قراره هذا للعام الجديد - ليس هذا العام ولا في أي وقت من الأوقات.

وبالنظر إلى تلك الاجتماعات، فمن الغريب أن ينكر وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في الأسبوع نفسه وبكل الثقة بقوله:

”ومتى قلنا أننا نريد القضاء على إسرائيل؟ هاتوا لنا بشخص واحد قال ذلك. لم يقل أحد بذلك أبدا“.

والحقيقة أن النظام الإيراني بأسره قالها منذ ٤٠ عاما في عام ١٩٧٩. فمنذ ٤٠ عاما تحمل القذائف الإيرانية علامة ”موت إسرائيل“، مكتوبة باللغة العبرية. ويصف المدعو الرئيس الإيراني المعتدل إسرائيل بأنها ”ورم سرطاني“. ويهدد القائد الأعلى الإيراني بإزالة إسرائيل بنفسه لكي تحل محلها الدولة الفلسطينية في تل أبيب.

ولا تتوقف آلة الإرهاب الإيراني ولو للحظة واحدة. وهي تسعى لتطويقنا على أربع جهات، غير أن إسرائيل لن تسمح لها بذلك. ولن نسمح لإيران بالفوز أبدا - لا في سوريا ولا لبنان ولا في يهودا والسامرة أو غزة أو في أي مكان آخر. ولا يمكن للعالم أن يواصل العيش في واقع وردي. فإيران تواصل هجومها على أوروبا. وهي متخندقة في بلدان تقع في الجانب الآخر من العالم. وأنا متأكد من أن سفراء فرنسا وبلجيكا والداغرك يعلمون أن إيران ستكرر هجماتها طالما أنها فعلت ذلك في غضون السنوات الأخيرة الماضية. وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوة حاسمة إلى الأمام عن طريق فرض جزاءات جديدة على إيران. وقد حان الآن لأن يحدث المجلس تلك الطفرة.

فكلمة إسرائيل تعني العمل. ونحن نعلم ما تسعى إيران إلى تحقيقه ونتشاطر ذلك مع حلفائنا. ونعلم أيضا أن بوسع

ولم يذكر المراقب الفلسطيني شيئا عن العلاقة بين المنظمات الإرهابية الفلسطينية وإيران. واسمحوا لي إذن أن أفعل ذلك. الأموال الإيرانية انتهت بشكل مباشر في جيوب حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة ويهودا والسامرة. وبالشراكة مع حماس وبمساعدة حزب الله، تعتمد إيران إلى بناء جبهة عسكرية في يهودا والسامرة لمهاجمة إسرائيل. ومسار الإرهاب الإيراني يوحد جهود صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي لحماس. وهو يعمل عن كثب مع سعيد أزاوي، مسؤول فرع فلسطين في فيلق القدس الإيراني، بالنيابة عن قاسم سليماني، قائد قوة القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني. والهدف النهائي لتلك العصاة هو إقامة شبكات إرهابية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وبمساعدة العاروري وأزاوي، تحاول إيران تحويل يهودا والسامرة لتكون الجبهة العسكرية الرابعة ضد إسرائيل. وبمباركة إيران، تزداد حماس اقترابا من حزب الله وتشاطره تكتيكات الإرهاب المفضلة لديها، بما فيها الأنفاق التي نراها الآن في جنوب لبنان. وحماس أيضا تقوم ببناء جبهة عسكرية كبيرة في لبنان، وتستخدمها كقاعدة أخرى لإرهاب إسرائيل.

وبصورة مباغتة، نتحدث إيران الآن علنا عن تدريب الإرهابيين الفلسطينيين. ويجتمع إرهابيون بارزون من حماس والجهاد الإسلامي مع مسؤولين كبار في طهران. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ - أي قبل بضعة أسابيع - قام محمود الزهار، أحد مؤسسي حماس، بزيارة إلى طهران على رأس وفدا من حماس.

وكما قال صالح العاروري:

فإن ”المعونة التي تقدمها إيران إلى المقاومة ليست رمزية فحسب، ولا أحد سوى إيران يقدم لنا الدعم العسكري“.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بدأ آية الله خامنئي العام الجديد بعقد اجتماع مع رئيس الجهاد الإسلامي زياد النخلة في

والجميع يعلمون ذلك. ولكنني واثقة من أن وعورة ذلك الطريق لن تمنع فلسطين ولا المجتمع الدولي من الوفاء بذلك الحق. وتستحق فلسطين الاهتمام التام من جانب المجلس. فقضية فلسطين هي المقياس لمصادقية المجلس. وفي ذلك السياق، أود التشديد على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، يجب على جميع الأطراف أن تمتثل للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة، ولا سيما القرارين ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦) على سبيل الاستعجال. وقد أدى استمرار العنف وانتهاك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة إلى تآكل مصادقية المجلس. ويجب وقف ذلك واستعادة مصادقية المجلس. ويشمل الامتثال للقانون الدولي أيضاً الامتناع عن الأعمال أو الخطابة الاستفزازية. وقبل يومين، عممت وسائل الإعلام الإسرائيلية أنباء عن إغلاق متوقع لمدارس تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في القدس الشرقية في العام المقبل. وأتني بصدق أن تكون تلك الأنباء كاذبة. وإذا صحت، فإن ذلك يرقى إلى عمل استفزازي، علاوة على كونه انتهاكاً للمسؤوليات المنوطة بإسرائيل بموجب مختلف الاتفاقات الدولية. وعلاوة على ذلك، فإننا نرفض التوسع المستمر للمستوطنات غير القانونية. وهو عمل استفزازي، ناهيك عن كونه خطأ أخلاقياً وقانونياً. وطردت الأسر الفلسطينية بشكل جائر من منازلها. ولا بد من وضع حد لذلك.

ثانياً، تتطلب عملية السلام الشرعية التي لا يمكن تحقيقها إلا بأن تكون العملية تحت إشراف آلية متعددة الأطراف استناداً إلى المعايير المتفق عليها دولياً. ولن يتحقق النجاح لأي خطط سلام التي لا تلتزم بتلك المعايير. إن ما نشهده الآن هو مثير للقلق نظراً لتقويض المعايير المتفق عليها، بما في ذلك المساعي الرامية إلى التخلي عن حل الدولتين. وأود أن أكرر القول هنا بصوت مسموع وواضح: إن حل الدولتين هو الخيار الوحيد لحل

المجتمع الدولي أن يرقى إلى مستوى الحدث وينضم إلينا في الكفاح ضد الإرهاب الإيراني. ونعلم أيضاً أن بوسع العالم أن يلي نداء الشعب الإيراني الذي يستحق مستقبلاً أكثر إشراقاً. ونحن بانتظار مجلس الأمن لكي يعلن تسميته لكل من حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي باعتبارها منظمات إرهابية، لأن إضعافها يمثل الخطوة الأولى نحو تفكيك مركز الإرهاب القائم في طهران. ونعلم أن العالم قادر على التصدي لها. ولكن، إن تعين علينا ذلك فسوف نفعل وحدنا. وسوف ندافع عن ديمقراطيتنا ونصون سيادتنا ونحمي شعبنا. ومثلما حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق مناحيم بيغن من قبل

”إذا قال عدو لشعبنا أنه يسعى إلى تدميرنا، فإن عليك أن تصدقه، وألا تشك في نيته تلك لحظة، وعليك ألا تستخف بها، بل افعل كل ما بوسعك لحرمانه من الوسائل التي يحقق بها نواياه الشيطانية“.

ولن كان لإسرائيل أن تفعل فإنها لن تتوانى في ذلك.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية إندونيسيا.

**السيدة مارسودي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية):** بادئ ذي بدء، أهنيكم، سيدي، على رئاستكم المقتدرة لمجلس الأمن. وأود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته. وأود أن أهني بجملة أيضاً فلسطين على توليها رئاسة مجموعة الـ ٧٧. فذلك دليل على التصويت بالثقة من جانب المجتمع الدولي على فلسطين.

وقد قصدت أن أكون حاضرة هنا اليوم، لإبداء دعم إندونيسيا الثابت لقضية فلسطين. فهو حق طبيعي وقانوني لفلسطين لأن تكون عضواً كاملاً العضوية في الأمم المتحدة. ولا يزال الطريق إلى عضوية فلسطين الكاملة وعراً مثلما كان.

وفيما يخص لبنان، نشيد بالعمل الممتاز الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لحفظ السلام. ويشرفنا أن ٣٠٨ ١ من حفظة السلام الإندونيسيين، ٤٥ منهم من النساء، يشكلون جزءاً من القوة المؤقتة.

وأخيراً، فإن أي عمل من أعمال العنف والاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المدنيين، من قبل أي كان وفي أي مكان، يجب رفضه. ويجب على جميع الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تواصل العمل بحسن نية من أجل المضي قدماً بعملية السلام. وأؤكد أنه يجب إعادة إحياء روح تعددية الأطراف.

**السيد كوهين** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية. وأرحب بوزيرة خارجية إندونيسيا مارسودي وأشكرها على الانضمام إلينا في جلسة الإحاطة التي يعقدها مجلس الأمن اليوم. ونعرب عن خالص تعازينا لتشاد في فقد ١٠ من حفظة السلام في مالي خلال عطلة نهاية الأسبوع.

وإذ أنقل إلى موضوع اليوم، وكما قلنا في كثير من الأحيان في هذه القاعة، فإن مجلس الأمن يقضي الآن وقتاً طويلاً أكثر من اللازم في التركيز على المسائل الإسرائيلية - الفلسطينية، بينما لا يولي اهتماماً كافياً للتهديدات الكثيرة الأخرى للسلام والأمن الدوليين التي توجد في الشرق الأوسط. ونهج هذه الجلسة الشهرية لم يفشل في الدفع قدماً بالسلام الإسرائيلي - الفلسطيني وحسب، بل إنه قد صرف انتباهنا والعالم عن النظر إلى المنطقة ككل. فنحن لا نركز على الخطوات التي من شأنها معالجة حالة عدم الاستقرار التي تضرّ بالسوريين واللبنانيين والعراقيين واليمنيين والليبيين والإيرانيين، من بين شعوب أخرى.

ومن أجل التصدي للتحديات في المنطقة، ستستضيف الولايات المتحدة، بالاشتراك مع زملائنا من بولندا، اجتماعاً وزارياً من أجل تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط في

قضية فلسطين. وتكتسي الوحدة والمصالحة أيضاً أهمية قصوى. ولذلك، فإنني أثني على السفير رياض منصور على بيانه بشأن عزم فلسطين على السعي إلى تحقيق الوحدة والمصالحة. وعلاوة على ذلك، نثني على البلدان التي أيدت المواقف المبدئية في اتساق مع العديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك بشأن وضع القدس.

ثالثاً، يجب وضع حد لانتهاب الوضع الإنساني، وخاصة في غزة. فاستمرار الحصار على مدى ١١ عاماً ليس عدلاً. وهو لا يسهم في حل المشكلة ويجب رفعه. ونعرب عن تقديرنا لأولئك الذين قدموا تبرعات سخية لسد العجز في ميزانية الأونروا وتحسين الظروف الإنسانية في غزة. وعملت إندونيسيا أيضاً على زيادة تبرعاتها للأونروا بقدر كبير، وسوف نعزز مساعداتنا الإنسانية للشعب الفلسطيني. وأود أن أؤكد أن للأونروا ولاية إنسانية وأنها ليست وكالة سياسية.

إن محنة ٥,٤ ملايين لاجئ فلسطيني على المحك.

وفيما يتعلق بسورية واليمن، لا بدّ من الاستمرار في تشجيع الجهود المتواصلة الرامية إلى إيجاد حلول سياسية سلمية وشاملة للجميع. فسورية تشهد معاناة مستمرة منذ أكثر من عقد من الزمان. وندين سلسلة التفجيرات الأخيرة التي أدت إلى وقوع عدد من الإصابات. ولذلك، فإننا نرحب بالجهود الأخيرة الرامية إلى الدفع قدماً بعملية سياسية ذات مصداقية. وندعو جميع الأطراف إلى كفالة نجاح تلك العملية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها بتيسير من الأمم المتحدة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى مسار ملموس نحو السلام.

وفيما يتعلق باليمن، ترحّب إندونيسيا بمختلف العمليات التي تقودها الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. فالبعثة خطوة حاسمة نحو إرساء السلام وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية. وتقف إندونيسيا على أهبة الاستعداد للمساهمة في ذلك.

وبالنظر إلى الأحداث التي وقعت خلال عطلة نهاية الأسبوع، أودّ أن أوضح بجلاء أن الولايات المتحدة تدين إطلاق صاروخ من سورية باتجاه إسرائيل. لقد كان ذلك عملاً استفزازياً غير مقبول من جانب النظامين الإيراني والسوري. وندعو إيران مرة أخرى إلى سحب جميع القوات من سورية ونعيد التأكيد على حق إسرائيل في الدفاع عن النفس.

وسيشير الاجتماع الوزاري المقبل في وارسو إلى هذه الأنشطة، في جملة أمور، بوصفها من عوامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. غير أن نطاق المناقشة سيكون أوسع بكثير من أي بلد بمفرده أو مجموعة من المسائل. وما يشهد على ذلك أن بلداناً من مختلف أنحاء العالم قد دُعيت إلى المشاركة فيه. وسيتيح الاجتماع فرصة لجميع البلدان التي ستحضر للدخول في مناقشة دينامية وللتفكير بشكل تعاوني بهدف المساهمة في جعل الشرق الأوسط أكثر سلاماً واستقراراً وازدهاراً، الأمر الذي سيكون أيضاً نهجاً مناسباً ومفيداً بقدر أكبر لجلسات المجلس الشهرية هذه أيضاً. ونتطلع إلى متابعة نتائج الاجتماع الوزاري في مجلس الأمن خلال الأشهر المقبلة.

**السيدة فرونييتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية):** في البداية، أودّ أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية. وأودّ أيضاً أن أرحّب بحضور معالي السيدة ريتنو مارسودي، وزيرة خارجية إندونيسيا. ونحن سعداء جداً لرؤيتها هنا اليوم.

وأودّ أيضاً أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيُمدلى به في وقت لاحق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من نداءاتنا المستمرة لتخفيف التوتر في الشرق الأوسط، لم يُحرز، للأسف، أي تقدم على الإطلاق. بل على العكس من ذلك، فشلنا في منع وقوع مزيد من الخسائر في الأرواح. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس من أجل تجنب المزيد من الخسائر في

وارسو يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير. وسيتيح الاجتماع الوزاري فرصة لتبادل خبراتنا وآراءنا وتقييماتنا بينما نعمل معاً من أجل دعم المزيد من الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط. وسيكون الاجتماع بمثابة جلسة لتبادل الأفكار على الصعيد العالمي، حيث يمكننا رسم الخطوط العريضة لهيكل أمني أقوى في المنطقة ووضع نقاط مرجعية واضحة لقياس التقدم المحرز. وتتضمن بنود جدول الأعمال مناقشة بشأن الأزمة الإنسانية في كل من سورية واليمن، فضلاً عن جلسات بشأن تطوير القذائف والتطرف وأمن الفضاء الإلكتروني.

ومن المهم أيضاً أن نبيّن بوضوح أن الاجتماع الوزاري ليس منتدى للتنازع مجدداً بشأن مزايا خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع أننا أوضحنا شواغلنا بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، فإننا نحترم قرار الدول الأخرى بتأييدها. كما أنه ليس مكاناً لشيطنة إيران أو مهاجمتها. وفي الواقع، فإن وزير خارجية الولايات المتحدة قد حدد استراتيجية واضحة للتوصل إلى صفقة شاملة جديدة مع إيران، تقوم على أساس الفهم العالمي المشترك بأن على هذا البلد أن يكفّ عن أنشطته المزعزعة للاستقرار.

لقد بينت الأشهر الأخيرة بجلاء الحاجة إلى المزيد من العمل الدولي بشأن برنامج إيران لتطوير القذائف. وفي الأسبوع الماضي تحديداً، لفت الوزير بومبيو الانتباه إلى إطلاق إيران لمركبة إطلاق فضائية، ما يبرهن مرة أخرى على تحدي إيران لمجلس الأمن وللقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وبالمثل، نرى وكلاء إيران يتخذون خطوات خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين. وكشفت إسرائيل عن حفر حزب الله لشبكة واسعة من الأنفاق تحت الخط الأزرق. وكما أوضحت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، تنتهك أعمال التشييد هذه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونثني على عمل القوة المؤقتة للإبقاء على الخط الأزرق تحت السيطرة. ومع ذلك، فمن غير المقبول أن الحكومة اللبنانية لم تسمح حتى الآن للقوة المؤقتة بالوصول إلى مداخل الأنفاق على جانبها من الخط الأزرق.

الأرواح. وشهدت أحداث العنف الأخيرة سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين من كلا الجانبين، بما في ذلك من الأطفال.

وتذكرنا التطورات الأخيرة في قطاع غزة والضفة الغربية بمدى أهمية مواصلة عملية تخفيف التوتر. وتتمثل أولويتنا في استعادة الأفق السياسي من أجل استئناف علمية سلام مجدية. ونرى أن حل الدولتين عن طريق التفاوض وتسوية جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك القدس والمستوطنات ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين والحدود والترتيبات الأمنية، لا يزالان سبيلًا واقعيًا لتلبية التطلعات المشروعة لكلا الطرفين وتحقيق السلام في الأجل الطويل.

ونناشد كلا الجانبين الامتناع عن الخطوات الأحادية التي تحكم مسبقاً على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي ونتوقع منهما إظهار التزامهما بالسلام من خلال إجراءاتهما وسياساتهما.

وبشكل أعم، أود أن أؤكد على أن بولندا تؤيد حل الدولتين، الذي يمكن بموجبه الوفاء بالتطلعات الوطنية لطرفي النزاع، بما في ذلك حق الفلسطينيين في تقرير المصير والاستقلال، وكذلك حق إسرائيل في ضمان أمنها وتطبيع العلاقات مع الدول العربية. وللأسف فإننا لم نشهد، حتى الآن، تحركات إيجابية هامة نحو تحقيق ذلك الهدف.

أود الآن أن أتناول بإيجاز الحالة في قطاع غزة، حيث تظل الظروف السياسية والأمنية متقلبة. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الحالة الإنسانية للمليون إنسان في قطاع غزة.

ونرى أنه لن يتسنى الإسهام بشكل إيجابي في هذه العملية إلا بالعودة إلى المفاوضات الثنائية المجدية، المبنية على قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والتي تجسد المعايير المتفق عليها دولياً. وهذا هو الطريق الوحيد نحو حل الدولتين وتسوية جميع قضايا الوضع النهائي. ولن يتسنى إيجاد أفق سياسي، وكذلك تهيئة إطار ملائم للعملية السياسية، إلا من خلال العمل مع

وللأسف، يبدو أن الحل القائم على وجود دولتين معرض لخطر التلاشي. فتعزيز خطط إسرائيل الاستيطانية يمكن أن يقسم الضفة الغربية إلى جزأين، مما يجعل الحل القائم على وجود دولتين شبه مستحيل. كما نشعر بالقلق إزاء الإمكانية التي تلوح في الأفق بشأن هدم خان الأحمر.

وقد تابعنا عن كثب المناقشات التي تقودها مصر بشأن المصالحة فيما بين الفلسطينيين، ونأمل أن تكلل تلك العملية بالنجاح. ولذلك، فإننا نحث جميع الفصائل الفلسطينية على العمل معاً من أجل تحقيق التطور المستدام لتلك العملية، مما يسمح للسلطة الفلسطينية باستئناف الاضطلاع بمسؤولياتها الكاملة في غزة. فوجود سلطة فلسطينية شرعية واحدة يمكن أن يمثل خطوة هامة صوب وحدة الدولة الفلسطينية المقبلة، والأساس الذي يستند إليه إبرام اتفاق سلام مستدام.

وأود أن أؤكد أيضاً على الدور الذي تضطلع به في المنطقة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن وقف الأنشطة الهامة للوكالة يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار وإيجاد حالة فراغ، الأمر الذي لن يعود بالفائدة سوى على المتطرفين. وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا للمحافظة على الدور الحاسم الذي تؤديه الوكالة في هذا السياق.

إن تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط أمر أساسي بالنسبة للأمن العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، على نحو ما ذكر زميلي ممثل الولايات المتحدة، سيعقد مؤتمر وزاري مكرس لتحقيق الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط، ستشارك في استضافته بولندا والولايات المتحدة، في وارسو في شهر شباط/فبراير. ونعتقد أن المؤتمر سيضفي قيمة على الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط من خلال إيجاد رؤية إيجابية للمنطقة. وقد دعونا ممثلي أكثر من ٧٠ بلداً من جميع مناطق العالم. وعلى

للاتصال الإقليمي للدولة الفلسطينية المستقبلية. كما يساور بلجيكا القلق من اقتران النشاط الاستيطاني المستمر على أرض الواقع بالمزيد من المبادرات التشريعية الرامية إلى تيسير هذا النشاط. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإننا نعارض بحزم تلك السياسة الاستيطانية، والتدابير المتخذة في هذا السياق، بما في ذلك التشريد القسري، وعمليات الإخلاء والهدم، التي ازدادت أيضا في عام ٢٠١٨، وبخاصة في القدس الشرقية.

إن النشاط الاستيطاني غير قانوني في نظر القانون الدولي، ويقوض بناء الثقة اللازمة لأي عملية للسلام، ويسهم في تأجيج التوترات. ونحث السلطات الإسرائيلية أن تعيد النظر في قراراتها بشأن هذه المسألة وأن تقوم بإلغائها. وعلاوة على ذلك، نلاحظ مع القلق أن هناك زيادة في استخدام العنف ليس من جانب المستوطنين فحسب، بل وضدهم أيضا. ونكرر الإعراب عن إدانتنا الشديدة لجميع أعمال العنف، بغض النظر عن مرتكبيها. فهذه التطورات تقرنا من نقطة اللاعودة للحل القائم على وجود دولتين؛ إنها لا تعمل سوى على تقليل الاحتمالات الهشة بالفعل لتحقيق السلام بين الطرفين.

ولا تزال الحالة في قطاع غزة تستحوذ على اهتمامنا الكامل. فقد ازدادت المظاهرات في الأسابيع الأخيرة، مع وجود حوادث عنف. وفي حين أننا نسلم بحق إسرائيل في ضمان أمنها، فإننا ندين استخدام القوة بصورة غير متناسبة وعشوائية. ونحث إسرائيل على احترام حق الفلسطينيين في التظاهر سلميا والتقييد بالتزاماتها القانونية المتعلقة بحماية المدنيين.

بيد أنه لا يمكن أيضا التسامح مع تحريض سكان غزة بشكل غير مسؤول على عبور السياج الحدودي إلى إسرائيل والتسبب في الضرر. وندين جميع أعمال الاستفزاز والتحريض على العنف. يجب أن تظل المظاهرات خالية تماما من العنف وألا تستغل لأغراض أخرى. وندين بشدة إطلاق الصواريخ باتجاه

نحو ما ذكر آنفا، سيركز المؤتمر على طائفة من المسائل الأفقية التي تؤثر على المنطقة بأسرها. ولا نعتزم التركيز على بلدان معينة خلال المؤتمر.

**السيد بيكستين دي بيتسويريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):** أود في البداية أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي يقوم به وفريقه. وأود أيضا أن أرحب بحضور وزير خارجية إندونيسيا هنا اليوم.

نظرا لأن هذا هو أول بيان أدلي به بشأن هذا البند بصفتي عضوا في المجلس، أود أن أشدد على عدد من النقاط ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لبلدي.

لا ترى بلجيكا أي خيار سوى التوصل إلى حل تفاوضي قائم على أساس التعايش بين دولتين، مع اعتبار مدينة القدس عاصمتها المستقبلية، تمشيا مع المعايير الدولية المتفق عليها، والتي يجب أن تحترم كلها. ويجب أن يكون القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة هي الأساس لوضع خطة سلام عادل ودائم وشامل. وترى بلجيكا أن جميع المبادرات الدبلوماسية ذات المصادقية يجب أن تستند إلى هذه المعايير، التي تتمتع بتوافق الآراء على المستوى الدولي.

وسيركز بياني اليوم على الجهود الدولية الرامية إلى تيسير حل الدولتين، وهو الحل الوحيد الذي يمكن أن يحقق بطريقة دائمة التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. بيد أن بلجيكا ترى أن هذا الحل سيتطلب وجود بيئة دولية وإقليمية أكثر سلاما، بعيدة كل البعد عن البيئة الحالية بالنظر إلى التطورات التي حدثت مؤخرا، والتي ستعرب بلجيكا والأعضاء الآخرين في مجلس الأمن عن آرائهم بشأنها بعد فترة وجيزة.

لقد أكد عام ٢٠١٨ من جديد الاتجاه الذي بدأ عام ٢٠١٧ المتمثل في الاستمرار الدؤوب لسياسة الاستيطان، بما في ذلك في قلب الضفة الغربية، في مناطق استراتيجية بالنسبة

سيادة القانون وحقوق الإنسان. ونحث السلطة الفلسطينية على العمل من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية ذات مصداقية.

وأود أن أختتم بتكرار حقيقة أنه لا يمكن أن يكون هناك بديل عن حل الدولتين. ولا يمكن إحلال سلام عادل ودائم إلا من خلال الاستجابة للتطلعات المشروعة لكافة الأطراف. والتطورات التي وقعت مؤخرا تبين بوضوح أن الحالة الراهنة غير قابلة للاستدامة. وهي لم تعد الوضع الراهن. بل تتدهور وتؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار لا تحتاج إليها المنطقة بالتأكيد. ويجب أن نواصل العمل بشأن المسألة مع أصدقائنا الفلسطينيين والإسرائيليين.

**السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نشكر السيد ملادينوف على إحاطته المفيدة بشأن الأحداث في الشرق الأوسط والحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

اليوم في إطار استمرار اندلاع النزاعات العنيفة - في سورية واليمن وليبيا - في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن عدم إحراز تقدم في حل القضية الفلسطينية أمر يثير القلق بشكل خطير. ما فتئنا نقول دائما إن الوضع الراهن القائم غير قابل للتطبيق. إنما يعزز الاتجاهات السلبية التي تجعل من احتمالات تحقيق السلام في قلب منطقة الشرق الأوسط أمرا بعيد المنال الآن أكثر من أي وقت مضى. ولكن ما نراه اليوم لا يمثل حتى الوضع الراهن. كما أشار السيد ملادينوف بحق، فإننا نشهد تدهورا خطيرا في الحالة. ونتيجة لذلك، وكما يؤكد التقرير المنتظم للمنسق الخاص، فإن الأطراف تكثف من أنشطتها الانفرادية، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى تفاقم المشاكل القائمة. إن أنشطة إسرائيل الاستيطانية تتسارع. ويستمر الخطاب التحريضي على الجانبين. والتقارير التي تفيد بوقوع حوادث عنف أكثر تواترا. نحث الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء على الامتناع عن أعمال العدوان وندين بشدة الهجمات الإرهابية. ونشدد على استهجان أي استخدام عشوائي للقوة والهجمات المتعمدة على الأهداف المدنية.

الأراضي الإسرائيلية، ونحث جميع الأطراف المعنية على إظهار ضبط النفس بغية تفادي حدوث دورة جديدة من العنف.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى مصير أكثر الفئات ضعفا في هذا النزاع. ففي عام ٢٠١٨، قتل ٥٧ طفلا، معظمهم في سياق مسيرة العودة الكبرى في غزة. وما من تهديد وشيك يمكن أن يبرر استخدام الذخيرة الحية بأي حال من الأحوال. ونشعر بالقلق إزاء هذا العدد، الذي يزيد كثيرا عما كان عليه عام ٢٠١٧. ونحث بلجيكا القادة الإسرائيليين على تعزيز آليات الرقابة والمساءلة، التي ينبغي أن تشمل إجراء تحقيقات مستقلة ومتعمقة في كل حالة من الحالات التي تنطوي على وفاة الأطفال.

ويجب تحسين الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة بصورة عاجلة. ونؤيد الجهود التي يبذلها المنسق الخاص تحقيقا لهذا الغرض، فضلا عن الأنشطة التي تضطلع بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

غير أن الاستجابة الإنسانية وحدها لا تكفي؛ فلا بد من إحداث تغيير كبير في الحالة في غزة، تغيير يشمل رفع الحصار والفتح الكامل للمعابر، مع مراعاة شواغل إسرائيل المشروعة بشأن أمنها. كما يتطلب إيجاد حل سياسي للأزمة أن تعود السيطرة على الإقليم إلى السلطة الفلسطينية.

ونشجب وصول محادثات المصالحة فيما بين الفلسطينيين على ما يبدو إلى طريق مسدود، ونحث جميع الأطراف على الاستثمار في الحوار، وتحقيقا لهذه الغاية، نشيد بالجهود التي تبذلها مصر. ونخطط علما بحل المجلس التشريعي الفلسطيني، ونعرب عن قلقنا إزاء هذا التطور، حيث إنه هيئة منتخبة للسلطة الفلسطينية. ونشجع القادة الفلسطينيين على السعي إلى بناء مؤسسات قوية وشاملة ومسؤولة وديمقراطية تقوم على احترام

القليلة الماضية، أجرت قيادة وزارة الخارجية الروسية سلسلة من الاتصالات المكثفة مع ممثلي مختلف الفصائل الفلسطينية. ويحدونا الأمل في أن يتمكن الفلسطينيون من تحقيق تقارب جديد فيما بينهم لوضع حد للشقاق وإعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد أحطنا علما ونقدر الجهود التي تبذلها القاهرة وعمان في ذلك الصدد.

ولا يمكننا أن نتجاهل الجهود المتفانية التي يبذلها العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في فلسطين. ونوه بالعمل الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مخيمات اللاجئين. كما تضطلع روسيا بمساعدة الأصدقاء الفلسطينيين من خلال تقديم مساهمات في ميزانية الوكالة وعلى أسس ثنائية. ولا يمكننا أن نسمح بحالة يجد الفلسطينيون أنفسهم في وضع يشعرون فيه أنهم ليس لديهم ما يحسرونه أساسا. إن ذلك يؤجج التطرف وقادر على تفجير الحالة في الأراضي الفلسطينية وخارج حدودها.

ولدينا بالفعل ما يكفي من التطرف في الشرق الأوسط. وإذا أردنا مكافحة ذلك التهديد، يجب علينا خاصة تنسيق جهود المجتمع الدولي بأسره على أساس يومي. ومرة أخرى ووفقا للموقف الذي أعرب عنه ممثلو روسيا مرارا، بما في ذلك في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه من العام الماضي والذي استعرض بصورة شاملة الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر S/PV.8293)، ندعو إلى اتخاذ تدابير جماعية حقا من أجل جهود متكاملة لتحسين الحالة في المنطقة. ومن الضروري توحيد جهودنا بشأن القضية الفلسطينية - الإسرائيلية وكذلك في الشؤون الأخرى، بما في ذلك سورية واليمن وليبيا. ومن الأهمية بمكان عدم تخفيض دعمنا للسلطات في العراق في جهودها لتحقيق المزيد من الاستقرار للحالة هناك. يجب وضع حد لانتهاكات سيادة سورية ويجب علينا جميعا المشاركة

إن السبيل الوحيد للخروج من هذه الحالة هو إعادة إطلاق العملية السياسية بهدف استئناف المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أقرب وقت ممكن على أساس قانوني دولي مقبول بشكل عام يشمل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية للوسطاء من أجل تسوية في الشرق الأوسط. وحده تنفيذ صيغة حل الدولتين، حيث تتعايش فلسطين وإسرائيل معا في سلام وأمن، سيمكن من التغلب على الأزمة وتهيئة الظروف اللازمة لإحراز تقدم مستدام صوب تحقيق سلام دائم. ويجب أن نشير إلى أن الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء لن تقبل بمحاولات تغيير ذلك الأساس لتحقيق تسوية في الشرق الأوسط. وقد تأكد ذلك مرة أخرى خلال التصويت في الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر (انظر A/73/PV.47). نحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن أي إجراءات ومقترحات لا تنجم عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ستبوء بالفشل. ولن يتسنى لها حل ما يسمى بقضايا الوضع النهائي للفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم، كما لم يكن بالإمكان تحقيق استقرار دائم في الشرق الأوسط بدون حل عادل وطويل الأجل للقضية الفلسطينية.

ستواصل روسيا اتخاذ خطوات لاستعادة الزخم الإيجابي بشأن الملف الفلسطيني - الإسرائيلي. ولا يزال اقتراحنا بتوفير منبر في روسيا لعقد لقاءات تجمع بين القادة الفلسطينيين والإسرائيليين مطروحا. ونحن على يقين بأن المجموعة الرباعية لا تزال تتمتع بإمكانات خاصة باعتبارها الشكل الوحيد للوساطة الذي أقرته قرارات مجلس الأمن. ونؤيد إعادة تنشيطه في تعاون المنتظم والوثيق مع جامعة الدول العربية وكافة الأطراف الإقليمية والعالمية التي يمكن أن تسهم في التغلب على حالة الجمود الخطيرة في التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية. وستواصل جهودنا للمساعدة في إعادة توحيد الفلسطينيين. في الأسابيع

الأزمة الإسرائيلية - الفلسطينية والصراعات المسلحة في اليمن وسورية.

ما من شك في أن المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية هي أكثر الأزمات تعقيدا التي واجهها المجتمع الدولي في الماضي على مدار أكثر من ٧٠ عاما. والأمر الذي يؤدي إلى تفاقم القضايا السياسية والأمنية هو الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، والتي في أمس الحاجة إلى الحلول المنسقة. بالنسبة لهذه الحالة، يؤكد بلدي من جديد، والذي يقيم بالتساوي أمن دولة إسرائيل والحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، دعمه الثابت لحل الدولتين الذي يتعايش البلدان من خلاله في سلام داخل حدود عام ١٩٦٧. ولتحقيق ذلك، من الضروري أن تبرهن القيادة الإسرائيلية والفلسطينية على أنه يمكنهما تجاوز خلافاتهما من خلال استئناف حوارهما وبناء أسس فهم جديد يضمن السلام العادل والدائم للإنجازات التي تحققت في الماضي.

توجه العديد من التقارير الواردة من مختلف وكالات الأمم المتحدة انتباه المجلس إلى أوجه الضعف الهيكلية التي تؤثر على الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك البطالة التي تبلغ ٢٧ في المائة ونقص المساكن اللائقة والهيكل الأساسية الصحية أو الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الحصول على مياه الشرب والكهرباء.

في ضوء الحالة الإنسانية الخطيرة، تكرر كوت ديفوار نداءها إلى مجلس الأمن من أجل العمل على جناح السرعة مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وجميع الشركاء لإيجاد السبل الكفيلة بتعبئة المساعدة اللازمة من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين. وفي هذا الصدد، يحث وفدي الأمم المتحدة والشركاء الدوليين على الاستمرار في تقديم الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن ذلك من شأنه أن يمكن تدريجياً من سد العجز في ميزانية هذه الوكالة والذي يبلغ

في العمل الجماعي للتوصل إلى تسوية سياسية وإعادة إدماج سورية في الأسرة العربية. علينا أن ندعم تلك العملية لا أن نضع العراقيل أمامها من الخارج. ونود أن نسترعي الانتباه مرة أخرى إلى مفهومنا لوضع تدابير بناء الثقة في الخليج العربي تهدف إلى إنشاء هيكل أمني على نطاق المنطقة.

لقد استمعنا اليوم في القاعة إلى تأكيد بعض الوفود على أن الاجتماع الوزاري المقبل في وارسو ليس له جوانب وطنية محددة. وبينما أود كثيراً أن أصدق ذلك، لا بد لي من التساؤل لماذا لم تُدعى إيران إليه، وهي واحدة من أكبر وأهم بلدان المنطقة. إن محاولات تشكيل تحالفات عسكرية وسياسية في المنطقة، وعقد مؤتمرات مختلفة تهدف إلى رسم صورة أحادية الجانب ومبسطة للمشاكل في الشرق الأوسط، والتي يبدو أنها كلها مرتبطة بإيران وإيران وحدها، تأتي بنتائج عكسية وتؤدي فحسب إلى أن تصبح إمكانية إقامة هيكل أمني حقيقي وشامل في المنطقة أكثر بعداً عن الواقع، تماماً كما يستحيل إقامة هيكل أمن إقليمي شامل حقاً بدون حل عادل للقضية الفلسطينية.

ففي نهاية المطاف، الأمن يشكل الأولوية السياسية الأساسية والطبيعية لكل دولة في المنطقة. ونعتقد أن وضع قواعد سلوك مقبولة للجميع لا يمكن أن يتم إلا في إطار عملية تفاوض، ربما عملية مماثلة لعملية هلسنكي، كما قال الأمين العام غوتيريش أكثر من مرة. ونؤيد تماماً جهوده لتطوير تلك المبادرة.

**السيد إييو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):** ترحب كوت ديفوار بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونرحب بحضور معالي السيدة مارسودي وزيرة خارجية إندونيسيا في المجلس اليوم ونشكر السيد نيكولاوي ملادينوف المنسق الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية بشأن العديد من التحديات المعقدة التي تواجه السلام والاستقرار في المنطقة المتضررة من

أكثر من ٢٠٠ مليون دولار، وهي وكالة تؤدي دوراً رئيسياً في تقديم المساعدة الدولية إلى السكان المنكوبين.

أما على الصعيد السياسي، فيحضر بلدي فتح وحماس على استئناف الحوار من أجل تمكين السلطة الفلسطينية، التي تتولى المسؤولية الرئيسية عن تلبية الاحتياجات الاجتماعية للشعب الفلسطيني، من الاضطلاع بالواجبات السيادية في غزة والضفة الغربية. كما نؤكد مجدداً دعمنا لتسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني عن طريق الحوار. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوافق الدولي في الآراء بشأن الحاجة إلى استئناف عملية السلام بوصفها الإطار الوحيد الصالح للحلول المقبولة للطرفين بشأن هذه المسائل الحاسمة، ووضع القدس، ورفع الحصار المفروض على غزة. نشجع جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس، ونحضرها على الانخراط في حوار بناء، والامتناع عن القيام بأي أعمال انفرادية من شأنها أن تقوض جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي للأزمة الإسرائيلية - الفلسطينية.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية في اليمن والتي وصفها جميع المراقبين بأنها الأسوأ في العالم. إذ أن الخطر يهدد ملايين اليمنيين بسبب انعدام الأمن الغذائي، مما يعرضهم إلى المجاعة وسوء التغذية. وعلاوة على ذلك، يعاني المدنيون من محدودية الوصول إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الرعاية الصحية الأولية، ويتعاملون مع المشاكل المتصلة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه والمخاطر والأوبئة. وبالنظر إلى الحالة الإنسانية المثيرة للجزع، تهيب كوت ديفوار بأطراف النزاع احترام وقف إطلاق النار من أجل ضمان سلامة وحرية حركة إيصال المعونة الإنسانية إلى الأشخاص المنكوبين، وتحض الأطراف على التركيز على الحوار بغية التوصل إلى حل سياسي للأزمة الحالية، واحترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

على الرغم من استمرار التحديات العديدة، نعتقد أن الاتفاق، الموقع في ستوكهولم في ١٣ كانون الأول/ديسمبر

٢٠١٨، وما يترتب عليه من ترتيبات، يعطي الأمل في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في اليمن. إن هذا المجلس، الذي أقر اتفاق السلام الذي طال انتظاره، بذل كل جهد ممكن لتنفيذ الأحكام ذات الصلة، بما في ذلك وقف الأعمال القتالية في محافظة الحديدة، وسحب الطرفين لقواتهما من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة، والصليف، ورأس عيسى، فضلاً عن تبادل السجناء والترتيبات الخاصة بمدينة تعز.

أما فيما يتعلق بالصراع في الجمهورية العربية السورية، فتود كوت ديفوار إثارة المسائل المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية، والحالة الإنسانية والعملية السياسية. فيما يتعلق بمسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، نحن نقدر استمرار التعاون مع الكيانات ذات الصلة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي مكن من إحراز تقدم في برنامج تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء المسائل المعلقة التي أثارها إعلان الجمهورية العربية السورية بشأن أسلحتها الكيميائية، ونحث السلطات السورية على مواصلة التعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن هذه المسألة.

إن الحالة الإنسانية لا تزال تشكل مصدر قلق بالنسبة لوفدي، بسبب التصعيد العسكري وأثره على المدنيين في منطقة الشمال الغربي من سوريا، بما في ذلك المنطقة المجردة من السلاح في محافظة إدلب، وهي منطقة منشأة بموجب الاتفاق الذي وقعه كل من الاتحاد الروسي وتركيا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ويشعر وفدي بالقلق إزاء استيلاء فريق تحرير الشام على إدلب وهو فصيل سابق من تنظيم القاعدة، الأمر الذي يثير المخاوف من حدوث مزيد من التدهور في ظروف عمل المنظمات الإنسانية. وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي أهمية الإسراع في توفير السبل الآمنة والمستدامة ووصول المساعدات الإنسانية بلا عوائق إلى من هم في ضيق شديد في إدلب وفي جميع أنحاء

والسبعين والصين، ونتمنى لها كل التوفيق والنجاح، ونتفق مع ما ورد في مداخله زميلي ممثل فلسطين بأن هذه التطورات الإيجابية التي تبعث على الأمل وتؤكد استمرار دعم المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية.

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في سنة جديدة لمناقشة تطورات القضية الفلسطينية، بعد أن طوى صفحة عام ٢٠١٨ التي كانت من أبرز سماته الاعتقالات وهدم المساكن، وتدمير الممتلكات، والتماذي في التوسع غير المسبوق ببناء المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والتهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين، وسقوط الضحايا من السكان المدنيين، وتشديد الحصار المفروض على قطاع غزة منذ ١٢ عاما. هذه الممارسات أصبحت عوانا لنمط الحياة اليومية التي اعتاد عليها الشعب الفلسطيني طوال العام الماضي، وفي المقابل، للأسف الشديد، لا يحرك مجلس الأمن ساكنا لحمل السلطة القائمة بالاحتلال لتنفيذ قراراته، مما يمنح إسرائيل الضوء الأخضر لمواصلة ممارستها لتكريس الاحتلال، وبالتالي تقويض أي فرصة لسلام حقيقي، يمنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، بما فيه حقه في الاستقلال والسيادة والعيش حياة حرة كريمة. وهي ذلك هو حال القضية الفلسطينية، وهي تدخل عقدها السادس، إذ لا يزال المجتمع الدولي عاجزا عن إيجاد حل لها، ليس بسبب عدم توفر الحرص والعزيمة والإصرار، بل السبب هو الرفض القاطع من قبل إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال لأي حل يُقدم أو يُطرح، إذ أن التاريخ خير شاهد على تقاعس الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في الانصياع لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وإمعانها في انتهاكاتها. سأركز في بياني هذا على إبراز معاناة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال في العام الماضي فقط. وسأستعرض بعض الإحصاءات والأرقام الواردة في تقارير الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية،

سورية. لذلك نحض جميع أطراف النزاع على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

فيما يتعلق بالعملية السياسية، نشجب تحدد القتال في محافظة إدلب وفي أجزاء أخرى من الجمهورية العربية السورية حيث ينطوي ذلك على إمكانية المجازفة بالإنجازات الطفيفة لعملية السلام بين الأطراف السورية، ولذلك نشجع أصحاب المصلحة على الالتزام بالانخراط في مفاوضات الأمم المتحدة وعمليتي أستانا وسوتشي. ومن هنا، نحض مرة أخرى الأطراف المتحاربة على الاتفاق على إنشاء اللجنة الدستورية المكلفة بصياغة دستور جديد.

تعرب كوت ديفوار عن دعمها للسيد غاير بيدرسن، المبعوث الخاص الجديد للأمين العام للأمم المتحدة، وتتمنى له كل النجاح في اضطلاعهم بمهمته. وما فتئنا نؤمن بقوة بأنه لا يمكن حل النزاع بالوسائل العسكرية لمختلف الأزمات في الشرق الأوسط. بل بالتحلي بالشجاعة والحوار الذي يشمل الجميع، وبدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، يمكن التوصل إلى السلام الدائم والاستقرار من أجل الرخاء المشترك في المنطقة.

**السيد العتيبي (الكويت):** في البداية نشكر السيد نيكولاوي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الطيبة بشأن آخر المستجدات في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي للأسف عادت تذكركنا جميعا بالأوضاع المأساوية هناك. ونود أن نشيد بجهوده ومساهمته، ونحدد دعمنا الكامل للدور الذي يقوم به لوقف التصعيد واحتواء التوتر. نرحب أيضا بمشاركة معالي وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا ريتنو مارسودي على مشاركتها معنا في هذه الجلسة.

نغتتم فرصة هذه المناقشة العامة لنقدم تهانينا الخالصة لدولة فلسطين على تزكيته بالإنجام لتولي رئاسة مجموعة السبعة

ثالثاً، عنف المستوطنين، شهد عام ٢٠١٨ ارتفاعاً ملحوظاً في الانتهاكات التي نفذها جيش الاحتلال والمستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، حيث بلغ عددها ٣١٨ ٤ انتهاكاً، أي ما يعادل ١١ اعتداءً يومياً، وتشمل هذه الانتهاكات إقامة الحواجز، والاعتقالات، ومصادرة أموال ومركبات المواطنين وممتلكاتهم، وإتلاف محاصيلهم الزراعية. وشهدت وتيرة اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين، والتي تصنف على أنها جرائم بدافع الكراهية، ارتفاعاً بنسبة ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٨ مقارنة مع عام ٢٠١٧.

رابعاً، القتل والجرحى، لا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مستمرة في سياساتها المخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ضد السكان الفلسطينيين المدنيين الذين يزرعون تحت احتلالها. ففي عام ٢٠١٨، قتل ما لا يقل عن ٢٩٥ مواطناً فلسطينياً، كما أصيب أكثر من ٢٩ ٠٠٠ شخص، وهو أعلى عدد من الضحايا منذ الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في عام ٢٠١٤.

وفي قطاع غزة تحديداً، قتل ٢٥٧ مواطناً فلسطينياً منذ بدء مسيرات العودة الكبرى في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، بما في ذلك ١٨١ خلال المظاهرات.

خامساً، الاعتقالات، بلغ عدد المعتقلين في عام ٢٠١٨ حوالي ٦ ٠٠٠ شخص بينهم ٣٥٨ طفلاً، و ١٢٨ سيدة فلسطينية، و ٧ نواب.

تدين دولة الكويت ممارسات وسياسات إسرائيل الممنهجة واسعة النطاق ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، والتي ترقى إلى جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما نطالب مجلس الأمن بإنفاذ قراراته ذات الصلة بحماية المدنيين الفلسطينيين لا سيما القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) والقرار ٦٠٥ (١٩٨٧)،

ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

أولاً، الاستيطان، واصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في عام ٢٠١٨ الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بالقوة وتهجير سكانها الأصليين. فقد شرعت سلطة الاحتلال ببناء ما لا يقل عن ٦١٨ ٥ وحدة استيطانية في أوقات متفرقة من العام الماضي، تم تنفيذ معظمها في عمق مناطق الضفة الغربية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية، وبيت لحم.

وذلك إلى جانب موافقة سلطات الاحتلال مؤخراً على إقامة ٢ ٥٠٠ وحدة استيطانية جديدة.

وقد ارتفع عدد المستوطنين الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة بنسبة ٣ في المائة، ليصل إلى ٤٤٨ ٠٠٠ شخص، علماً بأن هذا العدد لا يشمل ٢٠٠ ٠٠٠ مستوطن يعيشون في القدس الشرقية المحتلة.

وفي هذا الشأن نحدد موقفنا الداعي إلى تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي أكد على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، وطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

ثانياً، هدم المنازل والمباني. واصلت إسرائيل سياستها في هدم منازل الفلسطينيين في عام ٢٠١٨، وهدمت ٤٦٠ مبنى في الضفة الغربية يقع الغالبية منها في القدس، مما أثر على حياة حوالي ٧ ٠٠٠ مواطن فلسطيني، وبحسب تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تم اتخاذ أكثر من ١٣ ٠٠٠ أمر هدم للمنازل والمباني، بما في ذلك أوامر هدم ٥٠ مدرسة. إن جميع تلك الممارسات غير القانونية تؤكد سعي إسرائيل إلى القضاء على أي إمكانية لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

أجل الوصول إلى حل الدولتين، وإنهاء احتلال إسرائيل لكافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وتحقيق سلام عادل ودائم استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية.

السيد ما جاو شو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المنسق الخاص ملا دينوف على إحاطته. استمعت الصين بعناية إلى البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل فلسطين وإسرائيل. وأرحب ترحيبا حارا بالسيدة مارسودي، وزيرة خارجية إندونيسيا، وأشكرها على حضوره هنا اليوم وعلى البيان الذي أدلت به.

تمثل قضية فلسطين جوهر مسألة الشرق الأوسط وسببها الجذري. ويكتسي حلها أهمية بالغة لتحقيق السلام والتنمية في هذه المنطقة. في الوقت الحالي، فإن النزاع في قطاع غزة مستمر. وكثيرا ما تتعرض الضفة الغربية لهجمات، وتتواصل الأنشطة الاستيطانية، في حين يستمر هدم منازل الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، نشهد تحديات تواجه إمكانية تحقيق حل الدولتين. ولا يتم إحراز أي تقدم في الجهود الرامية إلى تحقيق استئناف الحوار بين فلسطين وإسرائيل، بينما لا يمكن تجاهل خطر تصاعد النزاع.

يساور الصين قلق بالغ إزاء التطورات الحالية. وينبغي للمجلس والمجتمع الدولي الحفاظ على جبهة موحدة واعتماد منظور طويل الأجل في المضي قدما بتسوية سياسية للقضية الفلسطينية. إن مكافحة العنف بالعنف لن يحل أية مشاكل. وتعارض الصين بشدة أي أعمال عنف ضد المدنيين. ونحث الأطراف المعنية على مراعاة سلامة السكان المحليين وأمنهم والأهمية البالغة للتعايش السلمي عن طريق ممارسة ضبط النفس ومن ثم منع تصعيد الحالة. إن الحالة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة لا تسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي. ويجدوننا الأمل في أن ترفع الأطراف المعنية الحصار المفروض على غزة على وجه

القاضية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة.

إن ما سبق استعراضه يعد لمحة بسيطة للجرائم والسياسات والممارسات غير الشرعية التي تمنع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بمواصلة ارتكابها، وإننا بحاجة إلى أكثر بكثير من بضعة دقائق لكي نعكس الأوضاع المعيشية المريرة للشعب الفلسطيني، ولا شك أن تلك الأرقام والإحصائيات تضع على عاتقنا، كأعضاء في مجلس الأمن، مسؤولية خاصه لدعم سيادة القانون وضمان المساءلة ووضع حد لهذا السلوك غير القانوني الذي يحرم شعبا من حقوقه المشروعة.

وننوه هنا بالجهود والمسااعي التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة لسد عجز وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الأنوروا. ونشيد بالاستجابة السخية للدول المانحة، ومن ضمنها الكويت، لضمان استمرار الأنوروا في تقديم خدماتها الضرورية لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين.

ونجدد دعمنا لنضال الشعب الفلسطيني لنيل كافة حقوقه السياسية المشروعة، وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية، وتأييدنا الكامل لحق دولة فلسطين في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

من جانب آخر وفي الوقت الذي ندين فيه سياسات إسرائيل لتغيير الطبيعة الديموغرافية لمدينة القدس الشريف وانتهاكاتها المتكررة لقدسية المسجد الأقصى، فإننا ندعو جميع الدول لامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف التزاما بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، الذي يؤكد على أن مسألة القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي.

وفي الختام، نطالب المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماته واتخاذ ما يلزم من تدابير، والعمل على إعادة إحياء العملية السلمية من

أي تدابير انفرادية من شأنها أن تقوض الثقة، وذلك بغية تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف الحوار وتسريع عملية المصالحة بين الفلسطينيين. كما ينبغي للأطراف التي يمكنها التأثير بشدة على مسألة الشرق الأوسط أن تضطلع بدور بناء.

ولطالما كانت الصين ملتزمة بالمضي قدما بعملية الشرق الأوسط، وما فتئت تؤيد قضية الشعب الفلسطيني العادلة المتمثلة في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة. ونؤيد إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة الكاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونؤيد زيادة إدماج فلسطين في المجتمع الدولي. تماشيا مع اقتراح فخامة الرئيس شي جين بينغ المؤلف من أربع نقاط، والذي يدعو إلى تسوية القضية الفلسطينية سياسيا. وستكثف الصين اتصالاتها وتعاونها مع بلدان المنطقة وستعمل على صون السلام والاستقرار والتمسك بالإنصاف والعدالة وتعزيز التنمية المشتركة في الشرق الأوسط، مضطلة بذلك بدور استباقي وبناء لتحقيق السلام في المنطقة.

**السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):**  
نود أن نبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد نيكولاوي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الواضحة والمفصلة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونأمل منه ومن الفريق الذي يمثل مواصلة العمل في هذا العام بنفس الحماسة وروح التفاني والتعاون بشأن هذه المسألة الحساسة. ونرحب بوفدي إسرائيل وفلسطين، وكذلك بالوفود الأخرى التي قررت الإدلاء ببيانات في هذه الجلسة الهامة، لما تكتسبه المسألة من أهمية في نظرها. ونرحب ترحيبا خاصا بالسيدة ريتنو ليستاري بريانساري مارسودي، وزيرة خارجية إندونيسيا، ونقدر حضورها هنا خلال مناقشتنا.

ما فتئت جمهورية غينيا الاستوائية تتابع عن كثب التطورات الجارية في الشرق الأوسط، وهو مسرح لنزاعات عديدة مستمرة منذ عدة عقود. ومع أن هذه النزاعات قد تكون مختلفة عن بعضها بعضا، رغم ارتباطها في كثير من الأحيان، وعلى الرغم

السرعة وبشكل كامل. وتأسف الصين لقرار إسرائيل إغلاق المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في القدس الشرقية، وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة التمويل المقدم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومساعدة فلسطين على تحسين ظروفها الاقتصادية.

إن السبيل الأساسي لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي هو من خلال حل قائم على وجود دولتين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، من بين أمور أخرى، في العمل على تكثيف الجهود من أجل استئناف المحادثات للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية. وينبغي لأي مبادرة جديدة أن ترمي إلى جعل التوصل إلى حل الدولتين حقيقة واقعة. وينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وإنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية. كما ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع العنف ضد المدنيين.

إن مسألة الوضع النهائي للقدس معقدة وحساسة. وهي تشكل أساس أي تسوية للقضية الفلسطينية، فضلا عن مستقبل حل الدولتين. وينبغي للأطراف المعنية التصرف بحصافة واتباع مبادئ احترام التعددية التاريخية، والتقيّد بالإنصاف والعدل، وتنفيذ الاتفاقات الدولية، والنضال من أجل تحقيق التعايش السلمي والتمسك بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتوافق الآراء الدولي من أجل التوصل إلى حل عن طريق المفاوضات يراعي مصالح جميع الأطراف.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يبقى متحدا في الدعوة إلى استئناف محادثات السلام بين الجانبين في أقرب وقت ممكن. وينبغي للطرفين التوصل إلى حلول وسط وتفادي أي أعمال أو أقوال من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الحالة، والامتناع عن اتخاذ

واقعية. ونصر، كما هو الحال دائما، على عودة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى قطاع غزة. ففي السنوات الأخيرة، كانت معظم الاشتباكات العنيفة بين إسرائيل وفلسطين متعلقة بغزة. وينبغي للسلطة الوطنية الفلسطينية، بدعم من المجتمع الدولي، أن تكون قادرة على العمل بمزيد من الفعالية لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وضمان بيئة آمنة تكفل السلام والهدوء للمليونيين الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة ولشعب إسرائيل المجاورة. ولذلك، من الضروري دعم وتشجيع عملية المصالحة بين الفلسطينيين برعاية مصر. وما فتئت نتابع عن كثب الحالة على حدود قطاع غزة، ونأمل أن يستمر الانخفاض المسجل خلال الأسابيع الأخيرة في عدد الحوادث العنيفة، وأن يكون من شأنه أن يفضي إلى تفاهم بشأن نقل البضائع والحفاظ على جو الهدوء الراهن.

كما نحث حكومة إسرائيل على أن تخفف، بقدر رغبتها في إيجاد حل للنزاع، سياساتها المتبعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة فيما يتعلق بمسائل من قبيل هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، فضلا عن استمرار بناء المستوطنات التي ستظل تشكل عقبة كبيرة تحول دون التوصل إلى اتفاق معقول في المستقبل. كما نحث قوات الأمن الإسرائيلية على أن تراعي، في الحالات التي تمارس فيها حقها غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس، التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى تجنب الأعمال التي تزيد من صعوبة استئناف الحوار.

وستؤيد جمهورية غينيا الاستوائية أي نهج يراعي مختلف قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الصكوك القانونية الحالية التي تنص على إيجاد حل سلمي لهذا النزاع. وفي هذا الصدد، نؤكد مرة أخرى تأييدنا لإيجاد حل على أساس وجود دولتين مستقلتين، إسرائيل وفلسطين، داخل حدود عام ١٩٦٧، على أمل أن تتمكن الدولتان، بدعم من تدابير بناء الثقة، من العيش في وئام جنباً إلى جنب ومع البلدان الأخرى في المنطقة.

من أن الدمار الذي تخلفه قد يتباين في شدته، فإن القاسم المشترك بينها جميعا هو أنها حصدت الكثير من الأرواح البشرية ودمرت قدرا كبيرا من الهياكل الأساسية وأضرّت بجميع أنواع الخدمات، مبددة بذلك ما يبذله السكان من جهود لتحسين حياتهم وكفالة مستقبل كريم لأطفالهم. ونجم عن هذا الدمار تشريد أعداد كبيرة من سكان سورية واليمن ولبنان وفلسطين والمناطق المجاورة الأخرى المتضررة من هذه النزاعات. ولم يجعل استمرار هذا الوضع وتفاقمه حاليا المنطقة في حالة عدم استقرار مستمر فحسب، بل إنه يهدد بشكل متواصل السلام والأمن الدوليين. ولذلك، فإن استمرار مجلس الأمن والمجتمع الدولي في ممارسة ضغوط على الأطراف التي تطيل أمد هذه النزاعات أمر ملح وضروري.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين، نشجب التوتر الذي استمر بين الطرفين خلال السنة الماضية، التي تخللتها حوادث عنيفة وفتاكة شهدناها أساساً منذ بدء مسيرة العودة الكبرى في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ حتى كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، وبينما نستهل عاما جديدا، نود أن ندعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية تحض على العنف ومن شأنها أن تضر بأي عملية تفاوض مستقبلية. وفي الماضي، سجل تاريخ هذا النزاع في طياته لحظات أسوأ، سُفكت فيها دماء كثيرة وشهدت دمارا كبيرا، ولكنها لم تضمن الأمن الذي يرغب فيه الإسرائيليون ولم تيسر إقامة دولة فلسطينية تعترف بها إسرائيل. ولذلك، فإننا نؤكد مرة أخرى موقفنا الأساسي، وهو أنه لا يمكن حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني إلا من خلال إجراء مفاوضات تقوم على فكرة دولتين مستقلتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها بصورة متبادلة. فليس العنف، ولن يكون أبداً، أفضل سبيل لحل هذا النزاع الذي يتواجه فيه الإسرائيليون والفلسطينيون.

ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يشدد على أهمية ضمان أن يعالج قادة فلسطين الشواغل الأمنية للدولة اليهودية بإخلاص

إيران. لقد أشار السفير الإسرائيلي في المجلس إلى أنه لا تزال هناك صواريخ إيرانية مكتوب عليها "الموت لإسرائيل".

ثانياً، تؤكد ألمانيا أهمية العملية السياسية. ونواصل تعزيز وتفضيل آفاق العملية السياسية، التي نعتقد أنها مطلوبة بشكل ملح. وفي هذا الصدد، نؤيد أي محاولة لاستئناف المفاوضات المباشرة والمفيدة بين الطرفين بهدف التوصل إلى سلام دائم.

ويجب علينا جميعاً أن نعمل معاً لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وفي هذا الصدد، قال كل من حول الطاولة تقريباً إنهم لا يزالون ملتزمين تماماً وبكل قوة بحل الدولتين. وكما قال

الوزير الإندونيسي، الذي أرحب به هنا اليوم، في بيانه، فإن الخيار الوحيد لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو حل قائم على دولتين يستند إلى قرارات المجلس والمعايير المعروفة. وهذا

ينطبق أيضاً على وضع القدس. وفي هذا السياق، أشير أيضاً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مثل القرارين ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وهما قانون دولي ملزم. والقرارات ليست قائمة طعام نختار منها ما يروق لنا. وفيما يتعلق بالعملية السياسية، نعتقد أن اتخاذ الطرفين لتدابير بناء الثقة وخطوات إيجابية أمر أساسي، كما تتطلب العملية السياسية، قيادة وإرادة

سياسية وعملاً شاقاً للغاية. إننا ندعو كلا الجانبين إلى الوفاء بمسؤولياتهما لكي تتمكن الأجيال القادمة من العيش في سلام.

ثالثاً، يجب أن نركز على سياسات إسرائيل الاستيطانية. إن توسيع إسرائيل المستمر للنشاط الاستيطاني مسألة تثير قلقاً بالغاً. وأريد أن أبرز ما قاله السيد ملا دينوف في بيانه القوي.

وأحيط علماً بالأرقام التي قدمها بشأن التصاريح وما قاله عن عمليات الهدم والتشريد والحجز، وكذلك ما قاله عن الخوف من الضم في المستقبل. وأذكر المجلس بأن جميع تلك الأنشطة

الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي. وهي تعرض للخطر احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام في المستقبل على أساس حل الدولتين. وهي تؤدي إلى ظهور جيوب، وتعزل

أخيراً، يرحب وفد بلدي باعتزام حكومة الولايات المتحدة الإعلان عن خطة لاستئناف عملية التفاوض. ونأمل ونتمنى أن تصدر هذه الخطة في أقرب وقت ممكن، وأن تمثل حقاً نقطة انطلاق إيجابية لاستئناف المفاوضات. وفي هذا الصدد، ندعو الولايات المتحدة إلى ضمان أن تكون خططها محايدة ومنصفة لجميع الأطراف المعنية.

ومن المرجح جداً أن تؤدي الانتخابات المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل في إسرائيل إلى تأجيل إمكانية النهوض بعملية السلام خلال فترة الحملة الانتخابية.

وفي هذا الصدد، نطلب من الحكومة الإسرائيلية الامتناع عن اتخاذ أي إجراء انفرادي في إطار الحملة، الأمر الذي سيكون له عواقب بعيدة المدى.

**السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم

سيدي الرئيس، على إدراج هذا الموضوع في جدول الأعمال. وأود أيضاً أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملا دينوف على بيانه المثير للإعجاب للغاية، والذي يعد في نفس الوقت، بيانا مقلقا للغاية.

تكلم السيد ملا دينوف بوضوح عن الدينامية الخطيرة التي يرصدها، وذكر أنه لا يوجد وضع قائم للحفاظ عليه. وقال إننا نعيش فترة التدهور والتطرف. لذلك، أعتقد أن هناك ما يبرر النقاش على الرغم من وجود أزمات أخرى في المنطقة، مثل سورية واليمن، مع وقوع كوارث إنسانية خطيرة للغاية.

أود أن أبدأ بتأييد البيان الذي سيدي به لاحقاً المراقب عن الاتحاد الأوروبي، الذي سيعرض الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أعرض خمس نقاط.

أولاً، إن ألمانيا ثابتة على التزامها تجاه إسرائيل وأمنها، وتجاه إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. ولن تظل ألمانيا صامتة إزاء التشكيك في حق إسرائيل في الوجود أو المساس به، كما تفعل

لي أيضا أن أشيد بالعمل الهام الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونكرر كلمات السيد ملادينوف الذي قال إن عمل الأونروا أساسي وحيوي بالنسبة للفلسطينيين. ولم يستطع أحد أن يشرح لي كيف أن تخفيض الأموال المخصصة للوكالة هو أمر جيد بالنسبة لاحتمالات تحقيق السلام. وتشير جميع الدراسات إلى أن حرمان الشباب من إمكانية التمتع بالتعليم يؤدي مباشرة إلى الإرهاب والتطرف. وأشكر مرة أخرى جميع الذين دعموا الأونروا. وهي تكتسي أهمية بالنسبة للشباب في المنطقة.

وأخيراً، فيما يتعلق بالمصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية، لا سيما فيما يتعلق بالحالة في غزة، من المهم للغاية استئناف المصالحة فيما بين الفلسطينيين. وفيما يخص هذا الموضوع، قال المنسق الخاص ملادينوف إن الأمل في تحقيق المصالحة يتلاشى يوماً بعد يوم. ولا نزال نعتقد أننا يجب أن نفعل كل ما في وسعنا، رغم أن الوضع قائم، لا سيما بعد حل المجلس التشريعي الفلسطيني. لقد رأينا تراجع احتمالات المصالحة، وتلاشي الثقة. وأود أن أثني على أصدقائنا المصريين لجهودهم الدؤوبة للجمع بين حركتي حماس وفتح. ونشجع مصر على مواصلة بذل جهودها رغم الوضع الحالي. وأدعو الأطراف الفاعلة الفلسطينية إلى إظهار الريادة من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني. ونحن على استعداد لمواصلة العمل مع السلطة الفلسطينية لتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وبدلاً من اقتتال القادة الفلسطينيين فيما بينهم، أعتقد أن عليهم واجب التركيز على كيفية دعم الشباب المحبط وجعلهم يذهبون إلى المدرسة ويعملون بشكل بناء بحيث لا يصبحوا متطرفين.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتكرار كلمات زميلنا من كوت ديفوار، الذي يركز على إحلال السلام في الشرق الأوسط فحسب، ولكن أيضاً على إحلال السلام في سورية واليمن. وقال إن الحل السياسي وحده هو الذي يمكن أن يجعلنا

التنمية الفلسطينية وتتسبب في أعمال عنف من كلا الجانبين. لذلك، أدعو إسرائيل إلى تجسيد توسيع المستوطنات، وإضفاء الصفة القانونية على المواقع الاستيطانية، فضلاً عن تدميرها للممتلكات الفلسطينية.

وأشار المنسق الخاص ملادينوف أيضاً إلى أن الزيادة في أعمال العنف تثير قلقاً بالغاً. وتدين ألمانيا بشدة جميع الهجمات، بما في ذلك إطلاق الصواريخ واستخدام الطائرات الورقية الحارقة والبالونات من غزة، مما يعرض أمن إسرائيل للخطر. ونقول للمسؤولين، ولا سيما حركة حماس، ونؤكد لهم أن تلك الهجمات غير مقبولة ويجب أن تتوقف. لقد ازدادت أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات الإرهابية، والاضطرابات في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٨ في الضفة الغربية وغزة والقدس. إننا نحث جميع الأطراف بقوة على عدم التصعيد وممارسة ضبط النفس والامتناع عن تعريض حياة المدنيين الأبرياء للخطر. إن أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين، وخاصة إذا كانت موجهة ضد أكثر الفئات ضعفاً، مثل الأطفال أو المعوقين، غير مقبولة وغير مبررة. ويجب احترام حقوق الإنسان في جميع الأوقات. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون الاحتجاجات سلمية ويجب احترام حقوق المتظاهرين. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام القوة المفرطة. ومن ناحية أكثر إيجابية، تشجع ألمانيا عمليات تبادل الآراء بين الأشخاص، وبعضها قادتها نساء. ونريد أن نثني بشكل صريح على هذه العمليات لتبادل الآراء، التي يمكن أن تسهم في تخفيف حدة التوتر بين الأطراف.

رابعا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، بالإضافة إلى زيادة أعمال العنف، لا تزال الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة مصدر قلق كبير لنا. ويجب أن تكون أولويتنا الفورية هي تخفيف القيود على التنقل والوصول. ولا يجوز إعاقة وصول المساعدات الإنسانية والمالية لغزة. وندعو السلطة الفلسطينية إلى القيام بدورها في تحسين الظروف المعيشية في غزة. واسمحوا

في الدفاع عن نفسها، ولكن يتعين على قوات الأمن الإسرائيلية أن تمتنع عن استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين العزل. ويجب ممارسة استخدام القوة الفتاكة بأقصى قدر من ضبط النفس، وأن تستخدم فقط كملاذ أخير لحماية الأرواح.

وبالانتقال إلى غزة، فإن الأمن لا يزال متزعزعا. فهجمات المقاتلين الصاروخية المتفرقة مستمرة، ومن شأن أي حسابات خاطئة أن تؤدي بسهولة إلى تجدد المواجهة. ويتعين علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنب حرب مدمرة أخرى، من شأنها أن تفاقم الظروف الإنسانية والأمنية المتردية أصلا في غزة وتهدد أمن المجتمعات الإسرائيلية الحدودية.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى القطاع الصحي في غزة، الذي لا يزال يتعرض لضغط كبير، وإلى مشاكل نقص العقاقير الأساسية، ومحدودية فرص الحصول على مياه نظيفة. وفي رأينا أن القيود الإسرائيلية على التنقل لا تزال تؤثر على صحة السكان. فتجدد العزم السياسي، في الأجل الطويل، مطلوب لتحسين الحالة. لقد استرعى العديد من المتكلمين اليوم، الانتباه إلى عملية المصالحة التي بدأت تحت الرعاية المصرية بين السلطة الفلسطينية والجهات الأخرى. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء قرار السلطة الفلسطينية سحب حراسهم من معبر رفح. ومن الأهمية بمكان أن يقنع المجلس الفصائل الفلسطينية بأنها بحاجة إلى العمل معا لكسر الجمود. ونرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها مصر في ذلك الصدد.

وفي الضفة الغربية، لا تزال التطورات الأخيرة تقوض الإنجازات التي تحققت في إطار اتفاقات أوسلو، وتعرض للخطر آفاق حل الدولتين. ففي أعقاب الهجمات العنيفة التي وقعت في الضفة الغربية، شنت قوات الأمن الإسرائيلية عددا كبيرا من الغارات في المنطقة ألف، وتم الحد بشكل كبير من حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية. ويظل التعاون الأمني الكامل بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل أمرا بالغ الأهمية من أجل سلامة كلا الطرفين.

نتقدم إلى الأمام، ويتيح لنا حل جميع المشاكل التي نواجهها في الشرق الأوسط.

**السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**

أشارك الآخرين في الترحيب بوزير خارجية إندونيسيا، وهو صديق عزيز جدا للأمم المتحدة. وكذلك أشارك الممثل الأمريكي في تقديم خالص تعازينا لتشاد بفقدانها أفرادها من حفظة السلام. ونتقدم بتعازينا كذلك إلى أسر الضحايا.

إن هناك مجموعة من المسائل في الشرق الأوسط اليوم، كما نوه غيري من المتكلمين، تستحق اهتمام المجلس، ولكن، إذ أن السيد ملادينوف هو مقدم إحاطتنا، سأقصر ملاحظاتي اليوم على المسائل التي غطاها. وأود أن أبدأ بترديد بيان الممثل الألماني بأنه لا ينبغي وضع أمن إسرائيل موضع شك. فنحن ندين من دون تحفظ إطلاق الصواريخ من سورية وغزة على إسرائيل.

وأشكر السيد ملادينوف على إحاطته. فالحالة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أبان، ما زالت تبعث على القلق العميق. وينبغي فعلا لبيان السيد ملادينوف، عن تآكل فرص إقامة الدولة الفلسطينية نتيجة للحقائق على الأرض، أن يرشد نظر المجلس. وما قاله عن ٢٥ عاما من أوسلو كذلك يشكل تذكيرا مفيدا جدا بأننا لا نملك ترف الوقت الذي تتمكن فيه من إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وبالانتقال إلى الحالة على الأرض، ومرة أخرى، كما أشار غيري، شهدت الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٨ زيادة مروعة في أعمال العنف في الضفة الغربية. فقد قتل ثلاثة إسرائيليين، من بينهم رضيع، في هجمات إرهابية فلسطينية ادعت حماس مسؤوليتها عنها. لا يوجد أي مبرر لأعمال العنف تلك. وقد قتل ٧٠ فلسطينيا، خلال الفترة نفسها، في الضفة الغربية وغزة. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، توفي صبي فلسطيني في الـ ١٤ من عمره نتيجة لإصابات جراء إصابته بذخيرة حية عقب احتجاج على سياج غزة. إننا نؤيد تأييدا تاما حق إسرائيل

خطيرة في مجال القذائف يظل يبعث على القلق، شأنه في ذلك شأن تصريحاته التي يهدد فيها إسرائيل. وسنظل نرى الاستقرار الإقليمي يتعرض للخطر، بدون وضع حد لأنشطة حزب الله غير القانونية في لبنان والمنطقة. وندين أنشطة حزب الله العدوانية، ونحن واضعون في أنه لا ينبغي لنا أن نسمح لها بأن تستمر من دون كبح.

وختاماً، على الرغم من أن آفاق السلام تبدو قائمة، ينبغي لنا، كما ذكر السيد ملادينوف، ألا نتخلى عن حل الدولتين. فهو لا يزال يشكل الحل الوحيد للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني القابل للتطبيق. ولهذا السبب، تبقى المملكة المتحدة ملتزمة بالمعايير المتفق عليها دولياً لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط. ومن الأهمية بمكان أن تستأنف المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق يفرضي إلى سلامة إسرائيل وأمنها وهي تعيش جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة، استناداً إلى حدود ١٩٦٧ مع تبادل متفق عليه للأراضي، مع القدس عاصمة مشتركة للدولتين كليهما، وتسوية عادلة ومنصفة ومتفق عليها للاجئين.

**السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** نرحب بعقد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة، ونشكر السيد نيكولاوي ملادينوف على إحاطته الشاملة جداً.

تتابع بيرو بقلق بالغ التطورات المتعلقة بقضية فلسطين. ولا يسعنا إلا أن نشجب المناخ العدائي المستمر والتوقف غير المقبول والذي لا يمكن تحمله لعملية السلام. ونلاحظ مع القلق التدهور الخطير والمستمر في الأوضاع الأمنية لملايين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما يتضح من الهجمات العشوائية ضد المدنيين من جانب حماس والردود الإسرائيلية غير المتناسبة بشكل واضح.

وفي الوقت نفسه، تزداد الحالة الإنسانية سوءاً على الأرض، حيث تفاقم العزلة التي يتعرض لها الملايين من الفلسطينيين من الافتقار إلى السلع والخدمات الأساسية. إن هذا سيناريو

لقد أردت أن أعرب عن خيبة أملنا إزاء حقيقة أن المجلس قد ناقش، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، بعد أيام فقط من مناقشة المجلس تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (انظر S/PV.8429)، خطط إسرائيل المتقدمة لبناء حوالي ٨٠٠ وحدة سكنية استيطانية غير مشروعة. ومن المخيب للآمال بدرجة مضاعفة أن أكثر من نصف هذه الوحدات تقع إلى الشرق من الجدار الفاصل في مناطق واقعة في عمق الضفة الغربية. والخطط التي حددتها الحكومة الإسرائيلية في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر لبناء مستوطنة جديدة، جفعات إيتام، بالقرب من بيت لحم تمثل تهديداً إضافياً للسلامة الإقليمية للدولة الفلسطينية المقبلة. وإذا ما تم بناء هذه المستوطنة الجديدة فإنها ستحول دون نمو بيت لحم ويزيد تجزئة الضفة الغربية.

إننا نتابع عن كثب التطورات في القدس الشرقية. إن إشعار الإخلاء الذي صدر في مواجهة أسرة صباح في الشيخ جراح يوم ٣ كانون الثاني/يناير، يضع ٤٥ شخصاً أمام خطر فقدان دارهم. ولذلك، فإنني أود أن أشجع الحكومة الإسرائيلية على عدم إنفاذ هذا الإخلاء، كما أننا نواصل حثها على عدم هدم قرية خان الأحمر البدوية.

وبالانتقال إلى إسرائيل/لبنان، يساورنا القلق إزاء الزيادة الأخيرة في التوتر على طول الخط الأزرق. إننا ندين كل الانتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). لقد كانت المملكة المتحدة واضحة في المجلس في مناسبات عديدة بأننا ندين الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية، سواء براً أو بحراً أو جواً. فتلك الإجراءات تقوض الثقة والاستقرار، ونحن نتطلع إلى أن تحترم جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة - ولكن بصفة خاصة ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) - احتراماً كاملاً.

وقد شهدنا حزب الله يتجاهل بشكل صارخ قرارات الأمم المتحدة. إن استمراره في حيازة السلاح خارج سيطرة الدولة اللبنانية وما أبلغ عن محاولاته الحصول على قدرات جديدة

ونشيد بالرغبة التي أبدتها بلدان كثيرة في استخدام مساعيها الحميدة، ولا سيما تلك التي تشارك تاريخيا في هذه العملية. ونؤكد على عمل المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية، ونشجع على مواصلة جهودهما. وفي هذا الصدد، نشدد على أنه يجب على المجلس أن يثبت قدرته على التوصل إلى حد أدنى من التوافق في الآراء من أجل اتخاذ قرار وتحديد الخطوات التي يتعين اتخاذها، لا سيما فيما يتعلق باستئناف الحوار السياسي، بما يتماشى مع المسؤوليات السامية التي أناطها بها المجتمع الدولي.

وأود أن أعلق بإيجاز شديد على الحالة في اليمن، بالنظر إلى أنها لا تزال شديدة التقلب، مما يؤثر على المدنيين ويهدد بشدة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في السويد، وهي الاتفاقات التي تشكل نقطة تحول في النزاع الدامي الذي طال أمده في اليمن، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون التأخيرات أو الانتهاكات المحتملة مبررا للتخلي عن الالتزامات المتعهد بها. ونشدد على أهمية الحفاظ على وحدة المجلس إزاء مسؤوليته عن حماية شعب اليمن واستمرار اهتمامه بالتنفيذ السليم للاتفاق بين الأطراف اليمنية وأحكام قراره ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩).

وأختتم بياني بتكرار مناشدتنا للأطراف اليمنية ومختلف الجهات الفاعلة المشاركة في الصراع لإعادة تأكيد التزامها بالحل السياسي الشامل الذي يدعو إليه المبعوث الخاص للأمن العام ومعالجة الصعوبات التي تنشأ في سياق تلك العملية المعقدة بحذر وحسن نية.

**السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أود أن أبدأ بياني بتكريم ذكرى ١٠ من ذوي الخوذ الزرق التشابيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الذين لقوا حتفهم يوم الأحد في شمال مالي. وأقدم خالص التعازي لأسر الضحايا ولشعب وحكومة تشاد. إن التضحية البطولية لأولئك الجنود تفرض علينا جميعا التزامات، وتذكرنا

مثالي للذين يدعون إلى العنف والتطرف، ولخلق شعور بالظلم والإحباط.

ونود أن نعيد التأكيد على التزامنا، في ظل هذه الظروف، بالحل الوحيد الذي نعتبره قابلا للبقاء ويتوافق مع للقانون الدولي: حل الدولتين - بحدود آمنة معترف بها دوليا، يتم التفاوض عليها مباشرة بين إسرائيل وفلسطين، على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧ - الذي أن يؤدي إلى تحديد الوضع النهائي للقدس، امتثالا لقرارات الأمم المتحدة.

وتحقيقا لتلك الغاية، نرى أنه من الأهمية بمكان الامتناع عن كل الأعمال التي تقوض الثقة اللازمة، واتخاذ خطوات حقيقية، بدلا من ذلك، ترمي إلى المصالحة والالتزام، بدءا بتحديد الإرادة للمشاركة في حوار مستمر.

وإننا ندين بقوة تكثيف ممارسات الاستيطان والهدم والإخلاء التي لوحظت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما يشكل انتهاكا لأحكام قرارات المجلس المختلفة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء احتمال هدم المنشآت في خان الأحمر، الأمر الذي سيكون له تأثير سياسي سلبي للغاية.

ونعتقد أيضا أنه لا بد من نبذ خطاب الكراهية ومعاداة السامية والتمييز بجميع أشكاله. ويجب تقدير التنوع العرقي والثقافي والديني في أي مجتمع كقيمة وليس تهديدا على الإطلاق. وبالمثل، فإننا ندين استخدام حماس للعنف والممارسات الإرهابية. ونشدد أيضا على ضرورة التخفيف من الحالة الإنسانية المأساوية التي يواجهها المدنيون في غزة. ونحث على الاستمرار في مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإنمائية، وبذل مزيد من الجهود لتمكين السلطة الفلسطينية من استعادة السيطرة الفعلية على المنطقة وكفالة توفير تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

آخر، كما حدث في الإقليم ثلاث مرات خلال العقد الماضي. ولا يزال هذا التهديد قائماً اليوم؛ ويجب أن نقدر خطورة الموقف حق التقدير في سياق إقليمي متقلب يتسم بتجدد التوترات في شمال إسرائيل.

ولا تزال الأزمة الإنسانية في قطاع غزة على حالها، رغم التحسينات العرضية في مجال الإمداد بالطاقة. وفي خضم تلك الحالة الإنسانية الكارثية، تكرر اندلاع أعمال العنف في غزة منذ عام تقريبا وحتى الآن، بمعدل لم يسبق له مثيل منذ ٢٠١٤.

وما زالت حصيلة المظاهرات على طول الجدار العازل فادحة، حيث قتل أكثر من ١٨٠ فلسطينيا وأصيب ٦٠٠٠ آخرين بجروح منذ آذار/مارس - وهم أفراد تجمعوا في مظاهرة تعبيرا عن اليأس. وأدانت فرنسا الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة، ودعت إسرائيل إلى احترام حق الفلسطينيين في التظاهر السلمي. واستنكرنا أيضا استخدام حركة حماس وغيرها من الجماعات المسلحة للمظاهرات.

وفي المجال السياسي، فإن جمود عملية المصالحة بين الفلسطينيين يؤدي إلى تفاقم الوضع بالنسبة لسكان غزة. وإغلاق معبر رفح بين غزة ومصر، الذي نجم عن سحب موظفي السلطة الفلسطينية، يزيد من حدة الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ أكثر من عقد.

ولإعادة الأمل الفوري لأهالي غزة، يجب أولا الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة. وتسهم جهود المنسق الخاص وجميع وكالات الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في تلك الاستجابة. ويجب تلبية شروط إعادة فتح معبر رفح على وجه السرعة. وفي نهاية المطاف، فإن رفع الحصار وحده، إلى جانب توفير الضمانات الأمنية الضرورية لإسرائيل، هو ما يتيح تلبية احتياجات السكان.

ودور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في هذا السياق غدا

كيف تعمل البعثة في بيئة أمنية صعبة، وبالدور الرئيسي الذي تقوم به في الحفاظ على استقرار مالي ودعم تنفيذ عملية السلام في مالي. وفي مواجهة أعداء السلام، يجب أن يظل عزمنا قويا.

أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية المقنعة التي تثير القلق مرة أخرى، وكذلك على التزامه اليومي على أرض الواقع. أود أيضا أن أرحب بوزير خارجية إندونيسيا هنا اليوم.

تكرارا لما قاله عدد من زملائي - وتحديدًا من ألمانيا والمملكة المتحدة - للتو، فإن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها والتي كثيرا ما لوحظت في المجلس تظل أكثر أهمية من أي وقت مضى: إن وهم الوضع الراهن يخفي التدهور اليومي للحالة، التي يمكن أن تتطور إلى نزاع جديد في أي لحظة. إن العنف الذي شهدته نهاية عام ٢٠١٨ - في غزة في تشرين الثاني/نوفمبر وفي الضفة الغربية في كانون الأول/ديسمبر - ينبغي أن يكون بمثابة إنذار. ويجب أن يذكرنا أيضا أنه حين يتراجع السلام على الأرض، فإنه ينحسر أيضا في أذهان الناس وفي الخطاب.

بعد مضي خمسة وعشرين عاما على اتفاقات أوسلو، ما زال أقل من نصف الفلسطينيين والإسرائيليين يؤمنون بحل الدولتين. ويفقد الفلسطينيون والإسرائيليون الأمل في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع جيلا بعد جيل. ولذلك، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تسعى السلطات الإسرائيلية والفلسطينية إلى الحفاظ على مساحة من الانفتاح والتعددية بين سكانها المدنيين، مما يعزز إمكانية إقامة حوار حقيقي بينهما.

لقد خاطب رئيس السلطة الفلسطينية الأمم المتحدة في ١٥ كانون الثاني/يناير في بداية رئاسته لمجموعة ال ٧٧. وتعليقاته المثيرة للمخاوف تعطينا فكرة عن خطورة الأزمة التي نشهدها حاليا.

أولا، أود العودة إلى الحالة في غزة. في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، كان قطاع غزة على حافة الانزلاق إلى نزاع مميت

للدولتين - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

وفي الضفة الغربية، استمر أيضاً تنفيذ سياسة الاستيطان على نحو منتظم مع توالي الإعلانات المتعلقة بإنشاء وحدات سكنية جديدة في المستوطنات انتهت بالموافقة على نحو ٢٠٠ ٢ وحدة في ٢٤ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر. وشملت زيادة عدد الإعلانات في العام الماضي المناطق المعزولة في وسط الضفة الغربية، وخاصة المواقع الحساسة مثل الخليل. وبالمثل، فإن القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية مؤخراً بتخصيص أراض لبناء مستوطنة جديدة تضم جفعات إيتام، في تلك المنطقة الهامة لضمان استمرار حل الدولتين وتواصل الأراضي الفلسطينية إلى الجنوب من بيت لحم، يعد تطوراً جديداً مثيراً للقلق. وبالإضافة إلى ذلك، وفي مكان آخر هام أيضاً لضمان حل الدولتين بالقرب من المنطقة E-1 ما زلنا ننتظر قراراً بتأجيل هدم قرية خان الأحمر لتحويلها إلى منطقة دائمة وأن تتخلى السلطات الإسرائيلية بشكل نهائي عن أعمال الهدم وتشريد السكان. وأخيراً، ندعو إلى وقف المبادرات التشريعية الرامية إلى تطبيع البؤر الاستيطانية غير المأذون بها وغير المشروعة حتى بموجب القانون الإسرائيلي. وفي ذلك الصدد، أود أن أكرر إدانتنا للنشاط الاستيطاني غير الشرعي بموجب القانون الدولي ويتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ونظراً إلى هذه الحالة التي وصفناها، لم يتمكن مجلس الأمن أبداً من التكلم بصوت واحد في العام الماضي. ومع كل يوم يمر، يصبح هذا الصمت المطبق غير مفهوم لشعوب المنطقة ولا للعالم الذي يراقبنا لذا، فإننا ندعو إلى استئناف جهودنا وتعزيزها هذا العام.

وعلاوة على ذلك، فإن من الملح أن نبقي على أفق سياسي ذي مصداقية. ويجب أن تكون أي مفاوضات جزءاً من إطار

أكثر أهمية من أي وقت مضى، في كل من غزة والمنطقة. وتقوم الوكالة بدور رئيسي على الصعيد الإنساني، بالإضافة إلى توفير الاستقرار والأمن. وبالتالي، علينا أن نواصل التعبئة لدعم الأونروا بعد الانسحاب الأمريكي؛ وقد فعلت فرنسا ذلك بمضاعفة مساهمتها في الوكالة هذا العام.

أخيراً، لا يمكن أن تكون هناك استجابة دائمة للأزمة في غزة بدون استعادة الوحدة الفلسطينية، الأمر الذي يمكن السلطة الفلسطينية من استعادة جميع صلاحياتها في القطاع. ونحن نؤيد ذلك الهدف في إطار الجهود التي تبذلها مصر، والتي نثني عليها مرة أخرى. وندعو جميع الأطراف إلى استئناف الحوار من أجل إعادة إطلاق عملية المصالحة بين الفلسطينيين. وإلى جانب غزة، فإن العملية تتطلب إجراء انتخابات برلمانية، كما أعلن الرئيس محمود عباس عقب قراره بحل المجلس التشريعي الفلسطيني. ويجب أن تعقد تلك الانتخابات في ظروف حرة وشفافة، ولا بد من استكشاف جميع السبل لإجرائها في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية.

وفي الضفة الغربية حدث تصاعد التوترات من يوم ٩ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر عقب الهجوم القاتل في ضواحي مستوطنة عوفرا، والذي أدانته فرنسا بأشد العبارات، على خلفية تدهور الوضع بشكل خطير بسبب انعدام أي أفق سياسي، بالإضافة إلى العواقب المترتبة عن الأنشطة الاستيطانية. واستمرت سياستها الاستيطانية، التي قدم نيكولاي ملادينوف، إحاطة بشأنها إلى المجلس خلال الشهر الماضي (انظر S/PV.8429) في جميع الجوانب طوال عام ٢٠١٨. وفي القدس، وصلت تلك السياسات إلى مستوى قياسي محبط مثلما حدث في عام ٢٠١٢ من حيث الإعلانات عن إنشاء وحدات سكنية جديدة. وتحلى ذلك أيضاً في استمرار سياسة طرد الفلسطينيين من أحياء المدينة العربية مثل حي الشيخ جراح. ومن شأن هذه التطورات أن تبعدنا كل يوم من هدف جعل القدس عاصمة

وترحب جنوب أفريقيا بهذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، مع التركيز على قضية فلسطين. ونشكر المنسق الخاص لعملية الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف على الإحاطة التي قدمها. ونشكر أيضا المراقب عن فلسطين وممثل إسرائيل على بيانهما.

تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي سيدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونود أن نبدأ هذه المناقشة بتهنئة دولة فلسطين على توليها رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونرحب أيضا بالبيان الذي أدلت به معالي السيدة ريتنو ليستاري بريانساري مارسودي، وزيرة خارجية إندونيسيا.

وهذه هي المناقشة المفتوحة الأولى التي تشارك فيها جنوب أفريقيا بصفتها عضوا في مجلس الأمن خلال فترة ولايته الحالية بصفتها عضوا منتخبا. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتشديد على أهمية ضمان استمرار التزام المجلس بالإسهام الفعال في إيجاد حل لأحد أطول البنود الدائمة في جدول الأعمال - قضية فلسطين - التي واصل النظر فيها لما يزيد على ٧٠ عاما. وفي حين أن مناقشات المجلس المفتوحة الشهرية والفصلية تتيح الفرصة للتأثير الفعال على عملية السلام في الشرق الأوسط، فإن هذه المناقشة لم تسفر عن النتائج الضرورية المرجوة منها. ويعد اعتماد القرار التاريخي ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أحد أهم الأمثلة على نتائج مداولات المجلس المحتملة بشأن هذه المسألة. وللأسف، لم يبذل سوى الحد الأدنى من الجهد لتنفيذ ذلك القرار. ويدعو ذلك إلى التشكيك في مصداقية قرارات المجلس، خاصة إذا كان المجلس نفسه لم يتخذ أي إجراء لكفالة تنفيذ قراراته. وأكدنا مجددا في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أن المستوطنات الإسرائيلية التي ما فتئت تتسع في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، تفتقر إلى أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكا للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك يسلم القرار

متفق عليه دوليا على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومثل هذه المعايير ليست اختيارية أو يأخذ بها من يشاء كما يحلو له. ويجب اتخاذها معا بوصفها أساسا لا غنى عنه لأي خطة للسلام والمفاوضات المقبلة. ونحن على وشك الوصول إلى نقطة اللاعودة. وأسفر استمرار تشكل مشهد تجزئة تلك الأراضي أمام أعيننا بالفعل عن تفاوت بين شعبين يعيشان جنبا إلى جنب في الإقليم نفسه. وسيعني استمرار ذلك الاتجاه بالنسبة للفلسطينيين التخلي عن طموحاتهم الوطنية التي تستند إلى إقامة الدولة، بينما يعني بالنسبة للإسرائيليين التخلي عن الطابع الديمقراطي لدولة إسرائيل.

لكن وكما نعلم جميعا، إن مصائر الإسرائيليين والفلسطينيين مرتبطة ببعضها البعض. ولن يتمكن أي من الشعبين تحقيق طموحاته بصورة دائمة إذا لم يكن ذلك على حساب الطرف الآخر. وفرنسا دولة صديقة لكلا الإسرائيليين والفلسطينيين. وسوف يجتمع الرئيس إيمانويل ماكرون مع الرئيس الإسرائيلي رفن ريفلين خلال زيارته التي بدأت اليوم إلى فرنسا. واجتمع رئيس الوزراء إدوارد فيليب مع رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله في الشهر الماضي في باريس. وإن لفرنسا هدفا واحدا: تنفيذ حل الدولتين من خلال المفاوضات بوجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وعاصمتها القدس بوصفه الحل الوحيد القادر على تحقيق السلام العادل والدائم. وأؤكد لكم أننا لن ندخر جهدا في ذلك الصدد من أجل تعزيز السلام.

**السيد ماتجيا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):**

أولا، أود أن أشكر الزملاء على التعازي والتضامن في وفاة السفير دوميساني كومالو. فقد كان السفير كومالو يجلس في هذا المكان الذي أجلس فيه الآن، وكان يسهم بشكل مستمر في إيجاد الحلول الرامية إلى إحلال السلام والأمن والاستقرار، وهي المسائل التي ينظر فيها مجلس الأمن دائما. وبالمثل، نود أن نعرب عن تعازينا أيضا إلى إخوتنا وأخواتنا في تشاد.

العنف في المراحل التكوينية لنمو هؤلاء الأطفال لن تؤدي إلا إلى جعل السلام والمصالحة أبعد وغير قابلة للتحقيق. وما دام المجلس صامتاً بشأن هذه المسائل، يُصبح السلام العادل بعيد المنال أكثر فأكثر. لا يمكننا التقاعس عن العمل، بل يجب بدلاً من ذلك غرس طابع الإلحاح الذي تشتد الحاجة إليه في حل النزاع، بما في ذلك عن طريق الحفاظ على المكاسب التي تحققت على مدى عقود من الدبلوماسية والحيلولة دون الحكم مسبقاً على النتائج المتعلقة بمسائل الوضع النهائي، مثل القدس والأمن وعودة اللاجئين الفلسطينيين.

وأود أن أؤكد مجدداً دعم جنوب أفريقيا لحل الدولتين. كما نود التأكيد مجدداً على أن المسؤولية الأولى عن السلام تقع على عاتق الفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم. وما فتئت جنوب أفريقيا، بوصفها جزءاً من المجتمع الدولي، تسعى إلى تشجيع السلام بين الطرفين. وفي هذا الصدد، عقدنا معتكف سبيير الرئاسي للسلام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ودعونا كبار الممثلين من كل من فلسطين وإسرائيل بهدف تعزيز معسكر السلام في إسرائيل وفلسطين على حد سواء، مع مشاركة تجربة جنوب أفريقيا في مفاوضات السلام وصنع السلام والانتقال إلى الديمقراطية. كما أيدنا جهود السلام الدولية، ولا سيما من خلال منظومة الأمم المتحدة. وقد بينت هذه المبادرات روح الالتزام بالحوار والشراكة من أجل السلام بين الطرفين.

وتمشياً مع نتائج معتكف سبيير، واصلنا دعم وتشجيع الطرفين على العمل معاً من أجل الحوار والتفاوض السلمي بوصفه السبيل الوحيد للتوصل إلى حل دائم. تقوم المبادئ التوجيهية لتلك المفاوضات على أساس الإطار القانوني الدولي القائم، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية، من بين أمور أخرى.

ونود مرة أخرى الاعتراف بأهمية العمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق

٢٣٣٤ (٢٠١٦) بأن المستوطنات تشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط.

ويشير التصعيد الأخير في التوترات بين المستوطنين الإسرائيليين والمواطنين الفلسطينيين في المستوطنات مثل عوفرا، ودورة العنف الناجمة عن تلك العداءات الشديدة إلى تلك العراقيل التي يضعها التوسع غير القانوني للنشاط الاستيطاني أمام عملية السلام. ووفقاً لما جاء في التقرير الأخير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد أنشئت حوالي ٢٥٠ مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ودفع بنحو ١١ ٠٠٠ إسرائيلي - أو ١٠ في المائة من السكان الإسرائيليين - إلى داخل فلسطين وأجبروا على الاستقرار هناك في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وبالتالي، فإنهم حلوا محل نسبة ١٢ في المائة من السكان الفلسطينيين في تلك الأراضي. وهذه تماثل سياسات نظام الفصل العنصري القائمة على الإبعاد القسري للسود من أرض أجدادهم الإنتاجية ونقلهم إلى أراض قاحلة غير منتجة ولا نفع منها.

ولذلك تدعو جنوب أفريقيا إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بما في ذلك تقديم تقارير خطية من الأمين العام إلى المجلس في أوانها كل ثلاثة أشهر من أجل رصد التقدم المحرز على النحو الملائم. يتلقى المجلس تقارير خطية عن المسائل الأخرى قيد نظره، وينبغي ألا تكون الحالة في فلسطين مختلفة. يجب ألا نسمح بتقويض قرارات مجلس الأمن وانتهاكها بشكل صارخ في بعض المناطق.

بل إن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو الاستهداف المتعمد للأطفال، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، واستمرار سجن القاصرين الفلسطينيين في الحجز العسكري بإسرائيل. لا يمكن الاستهانة بأثر هذه الانتهاكات على مستقبل السلام بين الطرفين. إن إثارة الكراهية وثقافة

العام، على الإحاطة المفصلة والشاملة التي قدمها بشأن الحالة الراهنة في المنطقة. ونود أيضاً أن ننوه بحضور وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا، السيدة ريتنو مارسودي.

تشعر الجمهورية الدومينيكية، من منطلق احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، بقلق بالغ إزاء الزيادة الأخيرة في التوتر في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة. ويساورنا أيضاً بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية - الاجتماعية. ولذلك نؤكد من جديد تأييدنا لحل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وما يحدده الطرفان في عملية التفاوض. نحن ندرك أن ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم لتسوية نزاع ألقى بظلاله، على مدى عقود، على السلم والأمن الدوليين.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ترى الجمهورية الدومينيكية أنه من الأهمية بمكان مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة بين الطرفين، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل ضمان الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق إسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. ونرى أن هذه الأهداف لا تتوافق مع استمرار بناء المستوطنات غير القانونية وتوسيعها في الأرض الفلسطينية المحتلة، والعنف ضد المدنيين، بما فيه أعمال الإرهاب وشن الهجمات على الأراضي الإسرائيلية والتحريض واستخدام التصريحات المؤججة للمشاعر. وندين بشدة جميع هذه الأعمال، تمشياً مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ويشعر بلدي بالجزع إزاء تصاعد العنف في غزة والضفة الغربية في الربع الأخير من عام ٢٠١٨. إن المصراع المأساوي للمدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين وأفراد الجيش قد قرّنا مرة أخرى بشكل خطير من مواجهة على مستوى أخطر، الأمر الذي لا يرغب فيه أحد. وبالمثل، تشعر الجمهورية الدومينيكية بالقلق إزاء التدهور الخطير في الحالة الإنسانية في قطاع

الأدنى (الأونروا)، التي قدمت المساعدة الاجتماعية والاقتصادية البالغة الأهمية للاجئين الفلسطينيين على مدى عقود. تهدد التخفيضات في ميزانية الأونروا حياة العديد من الأشخاص الأشد ضعفاً وتقوض أي ثقة في حل للنزاع. ولا يمكن بأي حال من الأحوال النظر إلى معاقبة المدنيين عن طريق خفض التمويل الإنساني على أنه يدفع عملية السلام قدماً؛ بل إنه لا يؤدي إلا إلى تعميق العداء وزيادة التوترات بين الطرفين.

وتشعر جنوب أفريقيا بالقلق إزاء التقارير التي تفيد عن خطط إسرائيل لإغلاق المدارس التي تديرها الأونروا في القدس الشرقية. يضرّ إغلاق المدارس بأضعف فئات اللاجئين - وهم الأطفال في أضعف مرحلة من مراحل نمائهم وفي السنوات التكوينية لتعليمهم. وترحب جنوب أفريقيا بالتعهدات الأخيرة لدعم الأونروا. ونؤكد أن هذا الدعم الإنساني يهيئ الظروف التي تسهم في تخفيف الظروف القاسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

ويجب على المجلس أن يفعل كل ما في وسعه لإزالة جميع العقبات التي تحول دون إحلال السلام بين إسرائيل وفلسطين وعدم السماح بمواصلة الكراهية وانتهاكات حقوق الإنسان وتجاهل القانون الدولي. هناك أجيال من الفلسطينيين والإسرائيليين لم تعرف إلا النزاع والعنف. يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا الآن لإيجاد ثقافة سلام وتعزيز الأمل في مستقبل خالٍ من النزاع للمجتمعين.

وإذا أراد الفلسطينيون طرح مسألة العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة على مجلس الأمن في أي وقت، فسيجدون جنوب أفريقيا على استعداد لدعمهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجمهورية الدومينيكية.

أولاً، نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين

كما أود أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، نظرا لوجود عدد كبير من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

**السيدة مدلي (لبنان):** سيدي الرئيس، أود أن أتقدم بالتهنئة لكم وإلى الجمهورية الدومينيكية على تبوئها العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن وعلى ترؤسها للمجلس. كما أريد أن أرحب بالأعضاء الجدد غير دائمي العضوية في المجلس، وأتمنى لهم التوفيق في مهمتهم وفي تحملهم هذه المسؤولية الهامة.

لا بد لي أن أبدأ أيضا بتهنئة دولة فلسطين على ترؤسها مجموعة الـ ٧٧ والصين، ونتمنى لها التوفيق في هذه المهمة التاريخية، آملي أن تتكامل بحصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ونتقدم بالشكر إلى السيد ملا دينوف على إحاطته الإعلامية المفيدة، ولكن المقلقة، حول الأوضاع في الشرق الأوسط. وأرحب أيضا بوزيرة خارجية إندونيسيا، السيدة مارسودي، في هذه الجلسة، وأشكرها باسم لبنان، وأشكر إندونيسيا على الدور الهام الذي تؤديه قواتها في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

أمس، صادف ذكرى ميلاد مارتن لوثر كينغ جونيور. وهنا، يحضرنني قول ينطبق كثيرا على ما نبثه اليوم حول القضية الفلسطينية، قوله "إن قوس الكون طويل ولكنه ينحني نحو العدالة". إن العدالة هي ما حُرِم منه الشعب الفلسطيني على مدى عقود طويلة. ولا يزال اليوم يواجه حربا مفتوحة عليه وعلى أرضه وممتلكاته وأرواح أبنائه ومقدساته وعلى حقه التاريخي في تقرير مصيره.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي بحصانة ودون عقاب أدى إلى هذا الوضع المزري وإلى فقدان العدالة. ولكن وإن كان العالم قد قصر تجاه الفلسطينيين، إلا أن قضية فلسطين لا تزال تحتل المركز الأول في الهم والالتزام العربيين. فقد اختُتِمت منذ يومين

غزة، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي والحدودية الشديدة في إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الطاقة والمياه والخدمات الصحية. وندعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة بفعالية للاحتياجات الملحة للسكان في قطاع غزة. وفي هذه المرحلة الحاسمة، نقدّر الجهود التي تبذلها الأونروا والتي تتطلب تمويلاً كافياً لعملها الهام.

وفيما يتعلق بمرتفعات الجولان، تعتقد الجمهورية الدومينيكية أن الإرادة الحقيقية وحدها من جانب الطرفين للتوصل إلى توافق في الآراء، عملاً بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، يمكنها إنهاء النزاع.

وفيما يتعلق بالقدس، فإننا ندرك مركزها الخاص، ونؤكد من جديد على الحاجة إلى حماية وصون تعددية أبعادها الثقافية والدينية الفريدة من نوعها في العالم.

وبصفتنا المجتمع الدولي، يجب أن نبذل قصارى جهدنا من أجل التوصل إلى حل عن طريق التفاوض بين الطرفين على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية والاتفاقات السابقة. ويجب ألا نحيد عن الهدف المتمثل في وجود دولتين ديمقراطيتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. ويجب أن تظل تلك الرؤية محفزا لنا على العمل بلا كلل حتى يتمكن جميع الرجال والنساء والأطفال في المنطقة من التمتع بما يتوقون إليه ويستحقونه من الأمل والأمن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على مدة لا تتجاوز أربع دقائق بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

على المكتسبات التي تم تحقيقها خلال أكثر من ٧٠ عاما من الانخراط الدولي في القضية الفلسطينية، خاصة لناحية التمسك بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والذي يدعو إلى وقف الاستيطان وحماية المدنيين الفلسطينيين، وكذلك التمسك بالقرارات الدولية ذات الصلة بوضع الجولان السوري المحتل، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وخصوصا ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي يرفض ضم الجولان لإسرائيل.

إن المنطقة تعاني اليوم من فقدان الأمل في السلام وانسداد الأفق تماما لأي حل سياسي. فعملية السلام أصبحت فعلا ماضيا ولا بصيص أمل يبشر بإمكانية إحيائها من جديد. إن الثقة مفقودة بين الأطراف، والتواصل دُفن مع كل خطوة أحادية اتخذتها إسرائيل ضد السلام. إن المطلوب اليوم هو قيادة دولية يمكن أن يقدمها المجلس لإحياء الأمل من جديد ودب الحركة في مساعي السلام.

في موضوع لبنان، تواصل إسرائيل احتلالها للأراضي اللبنانية، مع الاستمرار في تهديداتها وخروقاتها للسيادة اللبنانية في انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). فخلال سنة ٢٠١٨، قامت إسرائيل بخرق سيادة لبنان والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بما لا يقل عن ٢٠٣٤ مرة، مما اضطر البعثة إلى الاحتجاج أمام رئيس مجلس الأمن وأمين عام الأمم المتحدة بما لا يقل عن ٢٢ مرة. وفي الأسبوع الأول من هذا الشهر - كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ - بلغت الخروقات الإسرائيلية ٢٣ خرقا - ١٣ خرقا جويا و ٤ خروقات بحرية و ٦ خروقات برية. وفي رسالتنا المؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أطلعنا المجلس على الخطر الذي شكلته الخروقات الإسرائيلية الجوية على حركة الطيران المدني، والذي هدد سلامة الملاحة الجوية، واضعا حياة مئات الركاب المدنيين في دائرة الخطر الداهم. ولكن، وعلى الرغم من شكوى لبنان إلى المجلس، قامت إسرائيل

في بيروت أعمال القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تم التأكيد فيها على دعم الشعب الفلسطيني، ودعم صموده في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتزايدة وما أعقبها من تدمير الاقتصاد الفلسطيني وبنيتها التحتية. كما الاعتداء على حقه في دولة مستقلة، عاصمتها القدس الشريف.

إن هذه الدولة مهمة اليوم أكثر من أي وقت مضى، وذلك بسبب الممارسات الإسرائيلية التي تحاول القضاء على القضية الفلسطينية عبر إلغاء جميع مسائل الحل النهائي، من حل الدولتين ووقف الاستيطان وإنهاء الاحتلال إلى موضوع اللاجئين وحقوق العودة والمكانة القانونية الخاصة بمدينة القدس الشريف.

وفي هذا المجال، أكدت القمة العربية في بيروت على ضرورة تكاتف جميع الجهات لتوفير التمويل والدعم اللازم لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتنمية القدس الشرقية. كما أكدت القمة على حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وذريتهم وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، ودعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). ودعت القمة جميع الدول إلى الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالمكانة القانونية الخاصة بمدينة القدس الشريف، وعدم الاعتراف بها عاصمة للاحتلال الإسرائيلي أو نقل السفارات إليها. وأكد القادة العرب في قمته على عزمهم اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية إزاء أي قرار يخل بالمكانة القانونية لمدينة القدس الشريف.

إن موقف لبنان موقف واضح وثابت، وهو داعم للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وخاصة حقه في تقرير مصيره على أرضه. ومن هنا، يشدد وفد بلادي على دور المجموعة الدولية والأمم المتحدة في الحفاظ على أسس السلام الدائم والشامل والعاقل في الشرق الأوسط عبر الحفاظ

الجلسة الهامة. وأود أن أبدأ ببعض الملاحظات المتعلقة بالقضية الإسرائيلية - الفلسطينية.

إن البرازيل تؤيد الحل القائم على وجود دولتين، بما يكفل السلام والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين. والتطورات التي وقعت مؤخرا في غزة إنما تؤكد على الحاجة إلى حل سياسي للمسألة. وفي ذلك الصدد، ترحب البرازيل بمبادرة الولايات المتحدة بتقديم خطة سلام. ونفهم أنه سيطلب من الجانبين اتخاذ قرارات صعبة وتقديم تنازلات من أجل تحقيق السلام، ونحث الإسرائيليين والفلسطينيين على التفاوض بحسن نية وبفكر منفتح. نحن بحاجة إلى العمل صوب التوصل إلى حل منصف وعادل لجميع الأطراف المعنية. ونلاحظ بارتياح التقارب بين إسرائيل وبلدان العالمين العربي والإسلامي، كما يتضح من الزيارات الأخيرة التي قام بها رؤساء الدول والسلطات الرفيعة المستوى.

وفيما يتعلق بالحالة في سورية، نحث البرازيل جميع الأطراف على الانخراط في حوار بناء مع المبعوث الخاص الجديد، السيد غير بيدرسن، الذي نتمنى له كل النجاح. والبرازيل تدعو إلى عقد لجنة دستورية في سورية من دون مزيد من التأخير. هذه خطوة هامة نحو الحل السياسي الذي تشتد الحاجة إليه، استنادا إلى المعايير المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وإعلان سوتشي. ونحن على اقتناع بأن تيسير عملية سياسية بوساطة من الأمم المتحدة وبقيادة الشعب السوري سينهي النزاع.

وفيما يتعلق بالحالة في اليمن، ترحب البرازيل بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة مارتن غريفيث للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في ميناء الحديدة، يمكن من خلاله إيصال المعونة الإنسانية الحيوية إلى السكان المتضررين من النزاع. ونحث الأطراف على الامتناع عن اتخاذ أي تدابير قد تؤدي إلى الإخلال بالهدنة التي أنشأها اتفاق ستوكهولم. ونعتقد أن وساطة الأمم المتحدة في الوقت الراهن أمر أساسي لبدء عملية

هذا الأسبوع بخرق الأجواء اللبنانية، معرضة، من جديد، سلامة الملاحة الجوية للخطر. هل ننتظر وقوع كارثة لكي نردع إسرائيل عن خروقاتها الجوية للأجواء اللبنانية وتعريض حياة المدنيين وسلامة الملاحة الجوية للخطر؟

وتتمثل آخر الانتهاكات الإسرائيلية في قيام إسرائيل ببناء جدار وإنشاءات داخل الأراضي اللبنانية في نقاط التحفظ على الخط الأزرق. وعلى الرغم من أن هذا الحادث كاد أن يتطور إلى تصعيد خطير، إلا أنه تمت المحافظة على الاستقرار في المنطقة بفضل التنسيق بين الجيش اللبناني والقوة المؤقتة وبفضل الدور الهام الذي تلعبه اللجنة الثلاثية في خفض التوتر.

إن لبنان يعيد التأكيد على تمسكه بكل شبر من أرضه ومياهه، واستعداده الدائم لاستكمال مسار العمل لحل النزاعات الحدودية القائمة ضمن هذه الآلية الثلاثية. كما يطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته وإصدار رسالة واضحة وصريحة في هذا الصدد لإدانة أي خرق إسرائيلي للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشكل صريح.

إن صدور القرار ٢٤٣٣ (٢٠١٨) في شهر آب/أغسطس ٢٠١٨، والذي مددت بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يدل على تشديد جميع أعضاء مجلس الأمن على الالتزام بسلام وأمن لبنان والمنطقة. ويستمر لبنان في تحمل مسؤولياته في هذا الخصوص لناحية العمل للوصول إلى وقف شامل لإطلاق النار على حدوده الجنوبية التزاما بجميع القرارات الدولية، وخاصة القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). لذلك، نتوقع من المجلس اتخاذ التدابير الضرورية لإلزام إسرائيل بتنفيذ مسؤوليتها الدولية في هذا الشأن.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

**السيد دوكي إسترادا مير (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه

الدول دائمة العضوية في هذا المجلس لهذا الكيان المارق، والذي شجعه على زيادة وتيرة جرائمه وانتهاكاته وممارساته لإرهاب الدولة بعيداً عن أي مساءلة حتى وإن كانت شكلية.

وقد تجلّى ذلك بأعمال العدوان الإسرائيلية المتكررة على بلدي والدعم المتعدد الأشكال الذي قدمته إسرائيل على مدى سنوات للتنظيمات الإرهابية. وهي أعمال لم تتم إدانتها أو المطالبة بوقفها من قبل هذا المجلس في ضوء الموقف الأمريكي البريطاني الفرنسي المشترك والشريك والداعم لإسرائيل في أعمال العدوان تلك.

إن سياسات هذه الدول الثلاث ومواقفها في الأمم المتحدة تتنافى جملة وتفصيلاً والمسؤولية المناطة بها في حفظ السلم والأمن الدوليين وفقاً للقانون الدولي وأحكام الميثاق. وإن استمرار هذا الدول الثلاث بلعب دور شاهد الزور وإعاقة اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته لن يحول دون ممارسة حقوقنا الشرعية في الدفاع عن النفس والعمل لاستعادة الجولان السوري المحتل بكل الوسائل الممكنة.

إن استعادة الجولان السوري المحتل هو حق ثابت للجمهورية العربية السورية لا يخضع للتفاوض أو التنازل ولا يسقط بالتقادم. وإن الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي منه حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ هو الالتزام الواجب التطبيق والمطلب الذي لا تراجع عنه وذلك استناداً إلى مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٩٧ (١٩٨١). وإن السعي الإسرائيلي المحموم لتغيير هذا الواقع، كما شاهدنا اليوم في إحاطة السفير الإسرائيلي تحدث عن كل شيء باستثناء القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي. إن ذلك السعي وما يرافقه من تصريحات عدوانية وممارسات إجرامية محكوم بالفشل ولن يؤدي بأي شكل من الأشكال إلى المساس بالحقوق القانونية والسيادية لبلدي.

التفاوض. ونؤكد أن البرازيل ستساهم بمراقبين عسكريين في بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة التي أقرها القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩).

والأزمة التي اندلعت مؤخراً على طول الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان تؤكد أهمية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتحقيق الاستقرار في المنطقة. والبرازيل تفخر بدورها المستمر الذي تقوم به في القوة والذي ننشر في الوقت الحالي من خلاله أكبر وحدة للقوات في قيادة الفرقة البحرية منذ عام ٢٠١١. ونثني على إسرائيل ولبنان على ضبط النفس وتجنب أية خطوات الاستفزازية قد تزيد من تفاقم الحالة وكذلك لالتزامهما المشترك بمواصلة العمل بالتنسيق مع القوة للحفاظ على الهدوء السائد على طول الخط الأزرق.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية):** بداية أهنئ بلدكم على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن. وأهنتكم شخصياً على رئاسة أعمال هذا المجلس للشهر الحالي. أرحب بالسيدة وزيرة خارجية إندونيسيا، السيدة مارسودي. وأبارك لفلسطين، دولة فلسطين، على رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين.

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مجدداً يوم أمس بارتكاب سلسلة من الاعتداءات بالصواريخ الموجهة على أراضي الجمهورية العربية السورية من فوق الأراضي اللبنانية، وهو أمر تحدثت عنه زميلتي سفيرة لبنان بالتفصيل للتو، والأراضي الفلسطينية المحتلة وبحيرة طبرية في الجولان السوري المحتل، وذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولاتفاقية فصل القوات لعام ١٩٧٤. إن هذه الاعتداءات ما كانت لتتم لولا إخفاق مجلس الأمن في فرض تنفيذ قراراته ذات الصلة بالنزاع العربي الإسرائيلي، على مدى عقود طويلة. ولولا الدعم اللاحدود الذي وفرته بعض

وللأسف أن كل هذه الأمور ورفض أهلنا في الجولان لها لم تسترِع انتباه المنسق الخاص السيد ملادينوف لتضمينها في إحاطاته الشهرية المقدمة إليكم. بل تعتمد السيد ملادينوف أيضا تتجاهل تسمية الأشياء بمسمياتها، فخرج ليحدثنا عن الجانب ألفا والجانب برافو، وكأنكم كلكم تعرفون ماذا يعني ألفا وماذا يعني برافو، بدلا من توجيه إدانة واضحة للعدوان الإسرائيلي شبه اليومي ضد أراضي الجمهورية العربية السورية، بما فيه العدوان المستمر على مطار دمشق الدولي المدني. ويمثل هذا التجاهل الفظ إخلالا أخلاقيا وسياسيا بمهام ولايته على نحو يتنافى مع مبادئ وقواعد العمل الواجبة التطبيق في الأمم المتحدة، ويسقط عنه شرعية هذه الولاية.

أما حان الوقت لهذا المجلس أن يتخذ الإجراءات اللازمة لوقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ضد أراضي بلادي، أم أنه مطلوب منا أن نسترعي انتباه صنّاع الحروب في هذا المجلس، من خلال ممارسة حقنا الشرعي بالدفاع عن النفس ورد العدوان الإسرائيلي على مطار دمشق الدولي بمثله على مطار تل أبيب؟ نحن واقعيون وندرك الاختلاف في المواقف السياسية بين أعضاء مجلس الأمن، لكننا ندعوكم إلى التركيز على القاسم المشترك لعمله، ألا وهو القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلسكم هذا، لذا نشدد على ضرورة مراجعة الدول الداعمة لإسرائيل وسياساتها ومواقفها، والاحتكام إلى هذا القاسم المشترك، والعمل على إعادة الحقوق الشرعية لأصحابها، وفق قرارات الشرعية الدولية، والمرجعيات الدولية المتفق عليها، وإلا فإن مصير هذه المنظمة الدولية محكوم عليه بتكرار فشل عصبة الأمم، وللأسباب ذاتها.

فلنتذكر جميعا أيها السادة أن الكثير من الكوارث التي أصابت دولاً كانت بسبب انتهاك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، من خلال إنشاء تحالفات غير شرعية، مثل تلك التي استهدفت العراق، وليبيا، واليمن، وسوريا وغيرها. وبسبب الدعوة

لقد استثمر البعض في الحرب الإرهابية التي شنها على بلدي وراهن على الظروف التي تمر بها بعض دول المنطقة للتغطية على الحقوق العربية ولخنق المطالبة بضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية القاضية بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، لا بل سعى هذا البعض لتحقيق مكاسب للاحتلال والترويج لصفقات مشبوهة لتصفية القضية الفلسطينية والحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف لشعوب ودول المنطقة ولتأجيج الفتن المصطنعة والنزاعات السريالية بين دول المنطقة لإشغالها عن السبب الأساس لما تشهده منطقة الشرق الأوسط من غياب للاستقرار والازدهار والرفاه. ألا وهو استمرار الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان الإسرائيلي والاغتيال الإسرائيلي للقضية الفلسطينية.

لقد حفلت الفترة الماضية بممارسات إسرائيلية ممنهجة وخطيرة سعت من خلالها سلطات الاحتلال إلى محاولة تكريس سيطرتها وفرض إرادتها على الجولان السوري المحتل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، عقد اجتماع للحكومة الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل والسعي إلى تنظيم انتخابات محلية غير شرعية فيه وإبرام عقود ومنح تراخيص لنهب ثروات الجولان الطبيعية، وكان آخرها نهب ممتلكات المواطنين السوريين وتهجيرهم لإقامة مشروع لتوليد الطاقة بالمرامح الهوائية على مساحة تقارب ستة آلاف دونم في عدد من المواقع المحيطة ببلدات مجدل شمس وعين قنية وبقعاثا ومسعدة.

ومواصلة أعمال الاستيطان والجرائم والممارسات القمعية اليومية ضد المواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال، بما في ذلك اعتقالهم وزجهم في السجون الإسرائيلية بشكل تعسفي، كما هو حال المناضل صدقي المقت، منديلا سوريا، وأمل أبو صالح وفرض الإقامة الجبرية على غيرهم، علاوة على إصدار المسؤولين الإسرائيليين التصريحات العدوانية المتكررة التي تؤكد عدم اكتراث سلطات الاحتلال بالقانون الدولي، وقرارات مجلسكم هذا، وعزمها على مواصلة احتلالها.

السيد غاليغوس شيريوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):  
يود وفد بلدي أن يهنئ وفود الجمهورية الدومينيكية، وألمانيا، وبلجيكا، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا على انضمامها مؤخرا إلى مجلس الأمن بصفة أعضاء غير دائمين في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. ونتمنى لتلك الوفود كل التوفيق في القيام بواجباتها. ونقدم بالتهنئة الخالصة إلى وفد الجمهورية الدومينيكية على أول عضوية له في هذا الجهاز التي تعتبر عضوية تاريخية. ونحن مقتنعون بأنه بفضل ما يتمتع به من تفان وقدرة سيسهم بشكل إيجابي في عمل المجلس، ولا سيما خلال هذا الشهر الذي يتزأس فيه المجلس.

نرحب بالدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وهذه مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي ومجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وهو الجو الوحيد للسلام والأمن، الذي يمكنه أن يعزز التعاون والتنمية لدى الدول.

منذ المناقشة المفتوحة التي عقدها المجلس بشأن هذه المسألة، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (انظر S/PV.8375). يؤسفنا أن الأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة من العام الماضي استمرت في تردي الحالة الإنسانية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن الوفيات والاعتداءات والاعتقالات والعنف والمواجهات ماضية من دون هوادة.

وفقا للتقارير المقدمة من السيد جيمي ماكغولدريك، المنسق الإنساني للأمم المتحدة، فإنه منذ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قُتل إسرائيليون وفلسطينيون نتيجة للعنف في الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، أصيب بجراح على الأقل أكثر من ٤٠٠ من الفلسطينيين و ١٣ من الإسرائيليين، في حين تم اعتقال أكثر من ٢٠٠ فلسطيني. ولا يزال الفلسطينيون

إلى عقد اجتماعات تتجاوز مجلس الأمن مثل ما يسمى الآن باجتماع وارسو، وتحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، المعروف لدى خبراء الاستخبارات باسم حلف ناتو الشرق الأوسط. هذه كلها تحالفات تنشأ خارج إطار مجلس الأمن. والسؤال هنا، من أين تستمد هذه التحالفات وهذه الاجتماعات شرعيتها. هل يحكم العلاقات الدولية القانون الدولي وأحكام الميثاق التي جهد الآباء المؤسسون للاتفاق عليه. أم يحكمها أهواء وأجندات بعض الدول التدميرية؟ ألسنا محقين سيدي الرئيس، بأن نحذر من أن مصير هذه المنظمة سيلقى مصيرا مماثلا لمصير عصبة الأمم، ما لم نتصدى جميعا لسياسات هذه الدول. إن في غياب منظمة الأمم المتحدة عن رعاية اجتماع وارسو ما يدل على أن هذا النهج لن يساهم في حل مهمة أعلنها منظمو المؤتمر أنفسهم حول صياغة استراتيجية مشتركة خاصة بالوضع في الشرق الأوسط. هم قالوا إن اجتماع وارسو لها علاقة بوضع استراتيجية مشتركة خاصة بالوضع في الشرق الأوسط.

تؤكد بلادي موقفها الثابت والمبدئي الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، مع ضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣). ونؤكد من جديد بأن أي إجراءات ترمي إلى المساس بهذه الحقوق هي إجراءات باطلة ومرفوضة من شأنها زيادة التوتر وتهديد السلام والأمن في المنطقة والعالم.

ختاما، أقول لمن يحاولون إعادة رسم خرائط في المنطقة وفقا لأهوائهم أن شعبنا الذي تصدى للحرب الإرهابية الدولية غير المسبوقة التي فرضت علينا، سوف يتصدى لتلك المشاريع البائسة ويسقطها، كما أسقط غيرها على مدى عقود.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

الإسرائيلي البالغ ارتفاعها ثمانية أمتار لفصل حركة المرور الإسرائيلية عن حركة المرور الفلسطينية، يبين استمرار الاستبعاد والتمييز، وسياسات المستوطنات وتوسيعها. وهي تتعارض مع أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، مما يعرض للخطر إمكانية حل الدولتين. وكشف تقريره أيضا عن أنه لم تتخذ أي تدابير فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما فيها أعمال الترويع والاستفزاز والتدمير.

لا تزال الأفعال والأقوال الاستفزازية التي تحرض على العنف والتصريحات المؤججة للمشاعر مستمرة.

ويحدد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أنجع مسار لاستعادة السلام في المنطقة. إن تنفيذ القرار مهم جدا لحل المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية ولا يمكن فصله عن عمل مجلس الأمن لضمان التقيد والامتنال للقرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الذي يحث إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على التقيد الصارم بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وفضلاً عن ذلك، فإن وفد بلدي يقدر مرة أخرى المبادرات الدولية المختلفة التي تمت بهدف استئناف المفاوضات ومبادرات السلام بين إسرائيل وفلسطين، ويعيد تأكيد تأييده لها.

ويكرر وفد بلدي دعوة المجتمع الدولي إلى إحراز تقدم ملموس من أجل دعم النهوض بحل سياسي وسلمي ونهائي وعادل للطرفين، يقوم على أساس وجود دولتين: فلسطين وإسرائيل. ولا بد من الحفاظ على الحل القائم على وجود دولتين بوصفه السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني وإتمام إنشاء فلسطين المستقلة وإدراجها في الأمم المتحدة باعتبارها عضوا كاملاً العضوية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

يواجهون عقبات في الحصول على الخدمات الصحية، والمياه النظيفة، ومصادر الرزق والتعليم، وغير ذلك من المرافق، ويواجه العاملون في المجال الإنساني تحديات لم يسبق لها مثيل، بما في ذلك الافتقار إلى التمويل والزيادة في الهجمات التي تهدف إلى نزع الشرعية عن العمل الإنساني. والحالة على أرض الواقع إنما تنذر بمخاطر عالية تتهدد السلم والأمن الدوليين. والآن أكثر من أي وقت مضى، أصبح من الضروري أن يتخذ المجلس إجراءات تكفل التطبيق الكامل للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

من المهم تسليط الضوء على التقرير الذي يشمل الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والذي قدمه بالنيابة عن الأمين العام السيد نيكولا ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط. وبوجه العموم أبلغ بأن إسرائيل لم تتوقف عن أنشطتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلى النقيض من ذلك، أقرت السلطات الإسرائيلية خططاً لبناء حوالي ٢٢٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية، ويجري حالياً إحراز تقدم في إنشاء ٣١ وحدة سكنية في الخليل التي ستكون أول عملية بناء جديدة في ١٦ عاماً. وأفاد أيضاً بأن السلطات الإسرائيلية واصلت عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن الاتجاهات السلبية تهيمن على الحالة العامة.

وبالمثل، فإن الإجراءات الأخرى، مثل قرار اللجنة الوزارية للتشريعات بالمضي قدماً في مشاريع القوانين، بما في ذلك ما يسمى بالقانون التنظيمي رقم ٢ الذي يسعى إلى تنظيم المجتمعات المحلية المشيدة وراء الخط الأخضر خلال العشرين عاماً الماضية، وإعلان السلطات الإسرائيلية عن شق الطريق ٤٣٧٠ في القدس المحتلة، والذي يتألف من جدار الفصل

الفلسطيني - الإسرائيلي ومدخل تحقيق السلام الإقليمي الشامل. وهذا يستدعي تكثيف الجهود لضمان تجاوز العقبات التي تعترض استئناف المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مما يستوجب وقف جميع الإجراءات الأحادية الإسرائيلية، وفي مقدمتها الاستمرار في بناء المستوطنات.

ما من مسألة أكثر أهمية من القدس الشريف، وهي المدينة المقدسة لدى أكثر من نصف سكان العالم، من مسلمين ومسيحيين ويهود. ويتوجب علينا جميعاً المحافظة على القدس بتاريخها العريق المبني على تعدد الأديان، كمدينة مقدسة تجمعنا، وكرمز للسلام. ويؤكد الأردن في هذا السياق التزامه الراسخ بالدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس وحمايتها، وذلك انطلاقاً من الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس. ونشدد هنا على موقف الأردن الثابت بأن القدس خط أحمر وقضية من قضايا الوضع النهائي يحسم مصيرها في مفاوضات الوضع النهائي وفق قرارات الشرعية الدولية، وبما يضمن القدس الشرقية عاصمةً للدولة الفلسطينية.

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين جزء من قضايا الحل النهائي، تحل على أساس قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرار ١٩٤ (د-٣) ومبادرة السلام العربية، وبما يضمن حق اللاجئين في العودة والتعويض. وفي هذا السياق، نؤكد ضرورة استمرار تقديم الدعم اللازم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وسنستمر في العمل مع المجتمع الدولي لضمان استمرار الوكالة في تقديم خدماتها، تأكيداً للالتزام العالمي بتلبية حق اللاجئين. وإن حماية الأونروا هي حماية لهذا الحق، ونحذر من التبعات الحياتية والسياسية الكارثية لأي محاولة للانتقاص من دور الوكالة أو عدم توفير ما تحتاجه من الدعم المالي.

مع بداية هذا العام الجديد، فإنه لا بد أيضاً من صفحة جديدة للتعامل مع الأزمة السورية. ويجب أن نستمر جميعاً

**السيدة بحوث (الأردن):** يطيب لي بداية، سيدي الرئيس، أن أتقدم بجزيل الشكر للجمهورية الدومينيكية على رئاستها المقتردة لمجلس الأمن هذا الشهر. وأبارك لكم ولكل من ألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا وجنوب أفريقيا الانضمام إلى مجلس الأمن للعامين القادمين. وإنني إذ أرحب بكم، لأعرب عن تطلعننا إلى العمل معكم ومع كافة أعضاء المجلس من أجل صون السلم والأمن الدوليين في عالم ملئ بالتحديات والأزمات. كما أعرب عن تقديري للعمل الجاد والدؤوب للأعضاء المغادرين لمجلس الأمن وهم كازاخستان، إثيوبيا، بوليفيا، هولندا والسويد، متمنية لهم التوفيق في مهامهم القادمة. وأبارك لفلسطين ترؤسها مجموعة ال ٧٧ والصين.

ولا يفوتني هنا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الوافية هذا الصباح، وأرحب بمعالى وزيرة الخارجية الإندونيسية لمشاركتها في هذه الجلسة.

لقد كان الأردن، بحكم موقعه، والصلات الوثيقة التي تربطه بالشعب الفلسطيني الشقيق، الأقرب دائماً إلى قضية الفلسطينيين ومعاناتهم. والمناصر لعدالتها منذ أن اقتلعوا وشردوا من أرضهم ولغاية اليوم. حيث نبذل أقصى الجهود والإمكانات عبر الطرق السلمية لدفع مسيرة السلام والوصول بها إلى الغايات النبيلة التي قامت من أجلها، وهي إعادة الأرض، كل الأرض، مقابل السلام الشامل والعادل والدائم، الذي يرضى به الشعب الفلسطيني الشقيق وشعوب المنطقة جمعاء. والذي سينهي معاناة هذا الشعب ومحنته الإنسانية الكبيرة ويمنحه حقوقه المشروعة في الحرية، والدولة والعيش بكرامة على أرضه.

وإن حل الدولتين الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، التي تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل، يشكل السبيل الوحيد لإنهاء الصراع

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر وفد الجمهورية الدومينيكية على دعوتي إلى المشاركة في هذه المناقشة. إننا نهنئكم، سيدي الرئيس، على عملكم الممتاز في إدارة أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر.

إن عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين تمر بأسوأ مراحلها منذ اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣. وتستدعي خطورة الوضع على أرض الواقع بذل جهد جماعي للإبقاء على إمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، على أساس حدود ١٩٦٧، والمضي قدماً بحل جميع مسائل الوضع النهائي التي تم تحديدها في تلك الاتفاقات، وهي مسائل القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والتدابير الأمنية.

وتؤيد الأرجنتين بقوة جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وتؤيد أيضاً الجهود التي يبذلها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، وننوه بالإسهام الهام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في منع المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونحث البلدان الصديقة لإسرائيل وفلسطين على العمل بصورة بناءة من أجل مساعدة الطرفين في المضي قدماً في التسوية السلمية لخلافتهما، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن وخريطة طريق المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية.

وتؤكد الأرجنتين مجدداً دعمها للحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء وتحظى باعتراف جميع البلدان، وكذلك لحق دولة إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

في العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، لتستعيد سورية عافيتها ودورها، بوصفها ركناً أساسياً من أركان الاستقرار في المنطقة، ومكوناً أساسياً أيضاً من منظومة العمل العربي المشترك، وبما يسمح بنضوج ظروف عودة اللاجئين الطوعية لاستئناف مسيرة التنمية والبناء في سورية وكذلك في دول المنطقة التي عانت من التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة.

وفيما يتعلق بالأزمة اليمنية، فقد رحبت حكومة بلادي بالانفراج السياسي الذي شهدته مفاوضات ستوكهولم، والاتفاق على وقف إطلاق النار في ميناء مدينة الحديدة، وتبادل الأسرى، والسماح بالممرات الإنسانية في المدينة المحاصرة، مع وضع إطار للمفاوضات المستقبلية. وقد استضافت المملكة الاجتماع الذي عقده المبعوث الخاص للأمن العام للأمم المتحدة إلى اليمن بين ممثلي الحكومة اليمنية وجماعة أنصار الله، لمناقشة بنود اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين. وذلك وقوفاً إلى جانب الأشقاء في اليمن باتجاه حل هذه الأزمة ووقف معاناتهم.

لقد استنزفت الحروب والأزمات مواردنا، وأحبطت شبابنا وشاباتنا، وحرمت منطقتنا الأمن والاستقرار اللازمين لتحقيق النمو الاقتصادي القادر على تلبية احتياجات مجتمعاتنا النامية. وإن حل مشاكل المنطقة يتطلب معالجة جذور الأزمات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ووضع سياسيات وآليات لتمكين الشباب من المساهمة بشكل فاعل في بناء السلام وتعزيز ثقافة التسامح والعيش المشترك.

وختاماً، فإنني أستذكر قول صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين "عندما ترى جميع الشعوب، وخاصة الشباب، مستقبلاً واعداً بالأمل أمامها، فإن ذلك سيعود بالمنفعة على المجتمع الدولي بأكمله. وعندما تكون منطقتنا، ذات المكانة المحورية والأهمية الاستراتيجية، منطقة قوية وتنعم بالنجاح فإن العالم أجمع سيكون شريكاً في جني ثمار استقرارنا، وأمننا وغنائنا".

السيد ستافان دي ميستورا في جهوده الدؤوبة بصفته المبعوث الخاص للأمين العام منذ عام ٢٠١٤. ونعرب عن تأييدنا لخلفه، السيد غير بيدرسن، في مواصلة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة، تمشيا مع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وعلاوة على ذلك، فإننا ننوّه بإسهام اتفاقات أستانا وغيرها من اتفاقات وقف إطلاق النار في تهدئة العنف والتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في الميدان، من أجل تهيئة الظروف المواتية للمضي قدماً نحو إيجاد تسوية نهائية طويلة الأمد وشاملة للجميع. وسيكون إنشاء اللجنة الدستورية وإدماجها خطوة هامة في هذا الاتجاه.

أخيراً، وفيما يتعلق باليمن، ترحب الأرجنتين بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، بهدف دعم تنفيذ الاتفاق في مدينة الحديدة وفي موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، على النحو المنصوص عليه في اتفاق ستوكهولم. ونأمل أن يكون الاتفاق خطوة أولى نحو التوصل إلى تسوية سلمية ونهائية للنزاع الداخلي في اليمن حتى يتسنى الشروع سريعاً في عكس مسار الأزمة الإنسانية الخطيرة جداً التي تواجه السكان المدنيين اليمنيين.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

**السيد غيرتز (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية):** أهنتكم، سيدي الرئيس، على تولي الجمهورية الدومينيكية لرئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير. كما أشكركم على تنظيم هذه المناقشة بشأن الموضوع الهام المتمثل في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضاً أن أشكر المنسق الخاص نيكولاوي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفصلة.

بينما نبدأ عام ٢٠١٩، أود أن أشير إلى أننا الآن في السنة الحادية والسبعين من هذه العملية التي طال أمدها ومن حرمان الشعب الفلسطيني من الحق في تقرير المصير. وبينما

وتكرر الأرجنتين الإعراب عن قلقها إزاء نمو المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحت إسرائيل على وقف هذه الأنشطة التوسعية. وكما هو معترف به في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإن المستوطنات تشكل انتهاكاً للقانون الدولي وتغوق السلام وتضعف احتمالات التوصل إلى حل الدولتين والذي يعيش الجانبان بموجبه في سلام وأمن، وهي تعزز بالتالي استمرار الوضع الراهن الذي لا يمكن تحمله.

ومن ناحية أخرى، فإن الهجمات على المواطنين الإسرائيليين غير مقبولة ويجب أن تتوقف فوراً. وبلدي يدين بشدة جميع الأعمال الإرهابية، وكذلك أعمال العنف التي تقوم بها حماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية، بما في ذلك إطلاق القذائف من قطاع غزة وبناء الأنفاق للتسلل إلى إسرائيل.

وفي هذا السياق، نعترف بحق إسرائيل في ممارسة الدفاع المشروع عن النفس. غير أنه ودون المساس بذلك الحق، نذكر بضرورة أن تتوافق إجراءات إسرائيل مع القانون الدولي الإنساني وأن تراعي، في جملة أمور، مبادئ التمييز بين المدنيين والمقاتلين والتناسب والضرورة العسكرية فيما يتعلق باستخدام القوة.

وتعيد الأرجنتين تأكيد الوضع الخاص لمدينة القدس، وفقاً للقرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٤٧٨ (١٩٨٠). وفي هذا الصدد، يرفض بلدي أي محاولة من جانب واحد لتغيير وضع مدينة القدس. ومن ثم، ترى الأرجنتين أن هذه المسألة، بوصفها إحدى مسائل الوضع النهائي، ينبغي أن يقررها الطرفان في مفاوضات ثنائية.

وبخصوص الحالة في الجمهورية العربية السورية، تؤيد الأرجنتين إيجاد حل سياسي من خلال الحوار والدبلوماسية، وفقاً للقانون الدولي مع احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وتولي الأرجنتين أهمية خاصة لمبادرات جنيف التي ترعاها الأمم المتحدة. ونقدر العمل الذي قام به

مطالب المنازل من المياه بالكامل تقريباً. ونأمل أن نرى المزيد من التطورات الإيجابية خلال عام ٢٠١٩.

وبينما نستهل عاماً جديداً، ينبغي أن يظل توفير تمويل مضمون ومستقر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) أحد الشواغل ذات الأولوية. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يستمر في إتاحة الموارد المطلوبة لمواصلة الخدمات الهامة التي تقدمها أونروا خلال السنة الجديدة.

في التقرير المقدم إلى مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أبلغنا السيد ملا دينوف مرة أخرى بأن إسرائيل لم تتخذ أي خطوات لتنفيذ ذلك القرار الهام جداً (انظر S/PV.8429). وقد استمر النشاط الاستيطاني. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أعلنت السلطات الإسرائيلية أو وافقت على خطط لبناء حوالي ٢٢٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية. وكانت معظم الوحدات المعلن عنها في القدس الشرقية. كما استمر هدم الممتلكات الفلسطينية والاستيلاء عليها بلا هوادة.

إن تلك الأعمال غير قانونية بموجب القانون الدولي وتمثل عائقاً أمام السلام وحل الدولتين. وتؤكد ناميبيا من جديد دعمها الثابت لقرار الجمعية العامة بشأن وضع القدس (قرار الجمعية العامة ١٥/٧٢)، الذي ينص بشكل قاطع على أن القدس هي مسألة من مسائل الوضع النهائي التي يتعين حلها من خلال المفاوضات بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وقد أعيد التأكيد على الدعم العالمي لفلسطين في الجمعية العامة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ مع النجاح في اعتماد قرار بعنوان "إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط" (قرار الجمعية العامة ٨٩/٧٣). وقبل أسبوع واحد، خلال الاحتفال بتسليم رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين،

نقدر التزام مجلس الأمن والأمم المتحدة وجميع الأطراف المهمة بالمساعدة في حل هذه المسألة، فإن المرء لا يمكن إلا أن يتفكر في هذا السؤال المستحيل: هل يمكن أن نتصور أنه بعد مرور ٢٩ سنة أخرى، سيكون قد مضى علينا ١٠٠ عام دون أن نفعل ما هو صواب وعادل؟ ولذلك، يجب علينا أن نضاعف جهودنا الجماعية الرامية إلى العمل بجد أكبر وبمزيد من التصميم لإنهاء النزاع ومساعدة شعبي إسرائيل وفلسطين على توحيد الصف والعيش جنباً إلى جنب في سلام ووثام واستقرار وكرامة. وقد حان الوقت لأن نتحرك بمزيد من الاستعجال لمنح الشعب الفلسطيني حقه المشروع في الاستقلال وإقامة الدولة.

يوافق هذا الشهر مرور ١٠ أعوام على أول هجوم عسكري كبير تشنه إسرائيل على قطاع غزة. وقد اندلع نزاعان كبيران آخران منذ ذلك الحين، وأعقبهما اندلاع أعمال عنف بصورة متكررة. وفي الآونة الأخيرة، شهدت نهاية العام الماضي إحدى أسوأ موجات العنف. ونغتنم مرة أخرى هذه الفرصة لنشكر الأمم المتحدة ومصر على التدخل من أجل نزع فتيل التوترات، وبالتالي منع نشوب نزاع آخر.

وقد كان لهذه النزاعات المتكررة وموجات العنف أثر مدمر على غزة وسكانها البالغ تعدادهم مليوني نسمة. ولا تزال الحالة الاقتصادية والإنسانية متردية. ومع ذلك، وبفضل التمويل المقدم من دولة قطر، تحقق عدد من التطورات الإيجابية. فقد تمكنت الأمم المتحدة من استيراد الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء في غزة، ونتيجة لذلك، ازداد توافر الكهرباء لأكثر من ١١ ساعة يومياً، مما يعود بالنفع على المنازل والمدارس ومؤسسات الأعمال التجارية والمستشفيات. وأنا على يقين من أن جميع السكان يرحبون بهذا التطور، بعد ما يقرب من عامين عانوا خلاله من عدم توافر الكهرباء سوى لأربع ساعات أو أقل يومياً. وتتمثل نتيجة إيجابية أخرى في حدوث زيادة بنسبة ٤٠ في المائة في إمدادات المياه الجارية، وبالتالي تلبية

صعوبة في أن تزهو على أرض صخرية من العنف. إن مثل هذه الصورة المجازية، تعكس بوضوح الوضع الدائم بين إسرائيل وفلسطين، حيث نعرف مدى هشاشة السلام وكيف يتأثر وجوده الهش جراء الخطاب الضار والاستفزازات والهجمات وانتهاكات حقوق الإنسان والإجراءات الأحادية الجانب التي تعوق الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل، مما يتسبب في معاناة لا توصف ويؤدي إلى مقتل مدنيين أبرياء لا حول لهم ولا قوة.

وفي هذا السياق، يواصل الكرسي الرسولي مناشدته الحثيثة للسلطات الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء لاستئناف الحوار، وسلوك طريق السلام الذي يمكن أن يضع حدا لنزاع مستمر على مدى أكثر من ٧٠ عاما، على أرض ليست فقط موطننا لهذين الشعبين، ولكن أيضا ذات أهمية تاريخية وثقافية كبيرة للعالم كله وهي موطن روحي للأديان التوحيدية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام. ونظرا للأهمية الدينية للقدس، يسعى الكرسي الرسولي إلى الحصول على ضمانات دولية للمدينة المقدسة، على النحو الذي أوصى به قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للأماكن المقدسة، هناك خطر تحول ما هو صراع سياسي وعلى الأراضي إلى صراع يتعلق بالدين والهوية. يجب تجنب ذلك حتى لا يطول البحث عن حل سياسي تشتد الحاجة إليه. وبالتالي، يظل من الضروري أن يستخدم أولئك الذين يشغلون مناصب سياسية سلطتهم بطريقة مسؤولة، ويتغلبون على الخلافات من خلال الدخول في حوار مفتوح وصريح لضمان تحقيق سلام حقيقي ودائم، بدلاً من مجرد الحفاظ على سلام وهمي لا يعكس في جوهره سوى توازن بين القوة والخوف. ومن جهة أخرى، فإن السلام الحقيقي والدائم هو ثمرة مشروع سياسي يركز على المسؤولية المشتركة والاعتماد المتبادل بين البشر، مشروع يتجاوز الصعوبات التي

جددت المجموعة دعمها لفلسطين بقوة، حيث أصبحت رئيسة للمجموعة خلال عام ٢٠١٩. ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع فلسطين هذا العام.

في الختام، تكرر ناميبيا دعوتها للحكومة الإسرائيلية لوقف توسعها الاستيطاني وتدمير المنازل والبنى التحتية الفلسطينية. ونكرر كذلك الدعوة إلى انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. يجب علينا تسخير المصالحة كوسيلة للتغلب على الحواجز المجتمعية الكبيرة، والعمل على إيجاد آليات لمعالجة المشاكل التي أملت بالشعب الفلسطيني منذ عقود كثيرة. لذلك، فإن العودة إلى طاولة المفاوضات لكفالة الحل القائم على وجود دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب، هو الحل الوحيد.

وأذكر أعضاء المجلس بأن هذا هو القرار الذي اتخذته المجلس، من خلال اعتماده القرار ١٨١ (١٩٤٧)، الذي دعا إلى إنشاء دولتين تعيشان جنبا إلى جنب. ولا يزال يتعين على المجلس الوفاء بالالتزام الذي قطعه في هذا القرار التاريخي. ويجب أن يستند حل الدولتين إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. إنها الطريقة الوحيدة لضمان إقامة علاقات سلمية بين إسرائيل وفلسطين.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لسعادة رئيس الأساقفة برنارديتو كليوباس أوزا، المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

**رئيس الأساقفة أوزا (تكلم بالإنكليزية):** يشكر الكرسي الرسولي رئاسة الجمهورية الدومينيكية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، مع إشارة خاصة إلى إسرائيل وفلسطين.

في رسالة البابا فرانسيس بمناسبة اليوم العالمي للسلام عام ٢٠١٩، التي ركزت على موضوع "السياسة الجيدة في خدمة السلام" شبه البابا فرانسيس السلام، بالزهرة الرقيقة التي تجد

من جانب المجتمع الدولي بالغ الأهمية وضروري لتحقيق هذا الهدف، وكذلك لتعزيز السلام في المنطقة بأسرها“.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

**السيد وارايش (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** يود وفد بلدي أن يشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة اليوم. ونشكر أيضا المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته في وقت سابق اليوم.

في لأسبوع الماضي، عندما تولت دولة فلسطين رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين لعام ٢٠١٩، لم يكن تصويت المجتمع الدولي مجرد تعبير عن الثقة في قدرة فلسطين على توجيه المجموعة، ولكن أيضًا تعبيرًا عن التضامن مع معاناة الشعب الفلسطيني الطويلة الأمد. للأسف، أصبحت لحظات الأمل والتفاؤل هذه نادرة بشكل متزايد في المشهد السياسي المضطرب في المنطقة. بالنسبة للفلسطينيين، لا تزداد ظلال الاحتلال غير القانوني والقمعي إلا قتامة مع كل عام يمر. ويستمر انتهاك حقوقهم الإنسانية الأساسية. إن طموحهم إلى حياة كريمة وإلى الحرية لا يزال هدفا بعيد المنال. وإلى جانب توليد العداء والخلاف بدون نهاية، أدى ذلك أيضا إلى تقليص احتمالات تحقيق سلام دائم في المنطقة.

وقدم المنسق الخاص بالفعل تقييما قائما مفاده أن المنطقة تقف على حافة هاوية أخرى. إن النشاط الاستيطاني المتواصل في الأراضي المحتلة يسهم بشكل مباشر في تفاقم هذا الوضع. وكما لاحظ المنسق الخاص، عمدت إسرائيل في الواقع، بدلاً من وقف تلك المستوطنات غير القانونية، إلى تكثيف بناء وحدات سكنية جديدة في الضفة الغربية المحتلة. هذا الاتجاه رمز لاستخفاف إسرائيل الصارخ بالقانون الدولي والإرادة الجماعية للمجتمع الدولي، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). كما أنه يمثل نكسة للسلام وتراجع عن حل الدولتين لواقع دولة واحدة.

تتسم بها هذه الأوقات التي يشوبها انعدام الثقة المتجذر في الخوف من الآخرين أو الغرياء أو القلق بشأن الأمن الشخصي.

إن أي مشروع سياسي مسؤول لا يدخر جهدا لحماية حياة جميع المواطنين، بغض النظر عن أصلهم أو انتمائهم الديني، وبالتالي تهيئة الظروف اللازمة لمستقبل لائق وعادل للجميع. وفي هذا الصدد، من المهم ألا تغيب عن البال الحالة الإنسانية في غزة والأراضي المحتلة الأخرى، وكذلك تسليط الضوء على استجابة المجتمع الدولي السخية للعجز المالي الذي واجهته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في العام الماضي. ويجب دائما تقديم المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها وإعطاء ذلك أولوية على الاعتبارات السياسية، ويجب السماح باستمرار المساعدات المقدمة للاجئين الفلسطينيين بدون عوائق طالما بقي الوضع بدون حل.

وبالإشارة إلى الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على أجزاء عديدة من الشرق الأوسط، يبدو من المناسب في هذا المنتدى أن نكرر تعليقات البابا فرانسيس التي أدلى بها فيما يتعلق بترحيب وتضامن لبنان والأردن بكرم، وهو ما لم يحصل بما هو فائض، بل تحقق بتضحيات مواطنيهما، لتخفيف معاناة المتضررين من النزاعات في المنطقة، بمن في ذلك اللاجئين الفلسطينيين.

وفي خطاب البابا فرانسيس الأخير الذي وجهه إلى السلك الدبلوماسي بمناسبة التبادل التقليدي للتهاني بالسنة الجديدة، قال:

”يعرب الكرسي الرسولي عن الأمل أيضا، في استئناف الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حتى يتسنى التوصل أخيرا إلى اتفاق، والاستجابة للتطلعات المشروعة لكلا الشعبين من خلال ضمان التعايش بين دولتين وتحقيق سلام منشود طال انتظاره. الالتزام الموحد

التبرعات الرفيع المستوى المقبل في جنيف كذلك مقياسا جيدا لدعم المجتمع الدولي المستمر للشعب اليمني.

أكد الأمين العام، وهو يحدد أولوياته لعام ٢٠١٩، أنه لا يمكن تلبية احتياجات وتوقعات الناس فيما يتعلق بالأمن المتحدة إلا عن طريق تسريع طفرة الجهود الدبلوماسية. ولا يوجد مكان تتجلى فيه الحاجة إلى هذه الطفرة بشكل أكثر إلحاحا من الشرق الأوسط، وخاصة في فلسطين. فقد توجه الفلسطينيون لفترة طويلة جدا بأنظارهم إلى هذا المجلس بعيون متوقعة وتساءلوا، كما ذكرنا بذلك السيد عباس في شباط/فبراير ٢٠١٨: "فإذا لم يتم إنصافنا هنا، إلى أين نذهب؟" (S/PV. 8183، صفحة ١٢).

ويتعين علينا ألا نخذل الشعب الفلسطيني، لأن الأمر يتعلق هنا بمصادقية المنظمة والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، التي تستند إلى الكرامة الأصيلة للفرد واحترام حقوق الإنسان الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في تقرير المصير.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

**السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** سأركز اليوم على ثلاثة مواضيع: النزاع في سورية والنزاع في اليمن وعملية السلام في الشرق الأوسط.

بشأن سورية، نود أن نشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على جهوده التي لا تكل لتحقيق السلام للشعب السوري. فقد وضع نموذجا للكيفية التي يجب بها لعمليات السلام إيجاد آليات شاملة للجميع وإشراك المجتمع المدني والمجموعات النسائية. ونرجو كل التوفيق للمبعوث الجديد، غير بيدرسن، في مساعيه الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في سورية. ونشجع أعضاء المجلس بقوة على العمل مع الاتفاق على حل سياسي دائم لصالح الشعب السوري.

لا يمكن أن يؤدي فرض حقائق بديلة على أرض الواقع إلى تغيير الحقائق التاريخية أو المساس بالحقوق القانونية للأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال، في فلسطين أو في الواقع في أماكن أخرى.

في هذه الأثناء، لا تمثل محنة المواطنين العاديين في غزة مأساة إنسانية تستمر بلا هوادة فحسب، بل إنها أيضا فضيحة أخلاقية، يجب أن تنتهي هذه المهزلة. إن دولة فلسطين قادرة على البقاء ومستقلة ومتصلة الأراضي، على أساس المعايير المتفق عليها دوليا، وحدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، تشكل الضمان الوحيد المستدام لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط. وتشكل أيضا شرطا أساسيا لإحلال السلام والاستقرار الدوليين. إن التمويل الكافي القابل للتنبؤ به والمستدام للأونروا، هو أمر حتمي أيضا.

إن الحالة في الشرق الأوسط تذكرنا بأن المنطقة لا تزال غارقة في أتون الصراع وعدم الاستقرار والعنف. ولا يزال الصراع في سورية يوقع خسائر بشرية هائلة.

ولا يزال إطلاق عملية حوار بين الأطراف السورية، تقوم على المشاركة السياسية الشاملة للجميع، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد. ونحن على ثقة من أن الجهود الجارية تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام، السيد غير بيدرسن، ستسهم إسهاما ملموسا باتجاه تحقيق هذه الغاية.

كما ترحب باكستان بالزخم الدبلوماسي المتجدد للتوصل إلى حل سياسي للنزاع في اليمن. وكان اتفاق ستوكهولم خطوة أولى هامة. ومن المهم للغاية الآن أن يفني الجانبان بالتزامتهما بطريقة تتسم بالمصادقية والشفافية. وهذا أمر بالغ الأهمية لا للسلام الدائم في البلد فحسب، بل كذلك لرفاه الملايين من أبناء الشعب اليمني - بمن فيهم النساء والأطفال - الذين تمس حاجتهم إلى المساعدة الإنسانية العاجلة. وسيكون مؤتمر إعلان

تؤدي إلى أي استقرار أو تنمية. ويجب وضع مصلحة أهالي غزة أولاً. وينبغي للجهات المانحة حشد الدعم لحزمة المساعدات الإنسانية إلى غزة بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية. وتشكل التحويلات المالية الشهرية من قبل السلطة الفلسطينية إلى غزة شريان حياة للسكان، ويجب أن تستمر. وتظل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عنصراً لا غنى عنه. ومن المهم للغاية أن تظل الجهات المانحة ملتزمة بدعم تلك المنظمة.

ما انفكت النرويج تشكل شريكا ثابتا في النهوض بالسلام والأمن في الشرق الأوسط على مدى عقود. ويستند التزامنا بالمساعدة على حل النزاع بين إسرائيل وفلسطين إلى دعمنا الثابت لحل الدولتين. وندعو جميع الأطراف والجهات المانحة، في غياب أي تقدم سياسي، إلى بذل قصارى جهدها للحفاظ على الأساس الاقتصادي والمؤسسي لدولة فلسطينية مستقبلية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة لممثل الإمارات العربية المتحدة.

**السيد الشامي** (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، أود في البداية تهنئة وفد بلدكم، الجمهورية الدومينيكية، على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أغتنم هذه المناسبة للتعبير عن شكر وفد بلدي لأعضاء المجلس الخمسة الذين انتهت فترة عضويتهم والترحيب بالأعضاء الجدد، متمنين لهم التوفيق في مهامهم الهامة.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين سيدلي بهما كل من وفد بنغلاديش، بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، ووفد ليبيا، نيابة عن المجموعة العربية. كما نشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاوي ملادينوف، على إحاطته صباح اليوم.

وبشأن اليمن، ترحب النرويج باتفاق ستوكهولم وباتخاذ القرارين ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩). وبينما لا تزال الحالة في الميدان هشة للغاية، من المهم الحفاظ على الزخم الذي تحقق في السويد. وسيكون من الضروري تضافر جهود الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية لضمان تنفيذ اتفاق ستوكهولم على أرض الواقع وتحقيق تقدم على الصعيدين السياسي والإنساني. ومشاركة المرأة على جميع مستويات العملية السياسية أمر رئيسي. وستواصل النرويج إيلاء الأولوية لتقديم المساعدات الإنسانية إلى اليمن.

ثمة إجماع دولي قوي على أنه لا يمكن التوصل إلى سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا من خلال حل قائم على وجود دولتين يتم التوصل إليه بالتفاوض. ويظل بناء دولة فلسطينية والتنمية الاقتصادية للفلسطينيين يشكلان لبنتين أساسيتين لتحقيق هذا الهدف، ولكن لا يمكن لهما أن يكونا بديلين عن الحاجة إلى التوصل إلى حل سياسي.

وسترأس النرويج الاجتماع المقبل لمجموعة المانحين الدوليين لفلسطين، في إطار لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، والذي يستضيفه الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ١٢ نيسان/أبريل. وستشجع النرويج، في الفترة التي تسبق الاجتماع، على إحراز تقدم بشأن المسائل المالية المتعلقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وعلى اتخاذ إجراءات متضافرة للحد من المخاطر على الاقتصاد الفلسطيني. ويتعين على الطرفين والجهات المانحة كذلك التحرك بسرعة أكبر في تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية الرئيسية في قطاعي المياه والطاقة، ولا سيما في غزة.

وتظل الحالة في غزة تشكل مصدر قلق كبير. وثمة أهمية بالغة لزيادة إمكانية الحصول على الطاقة والمياه النظيفة والخدمات الصحية ولإيجاد فرص عمل وحركة الناس والبضائع من غزة وإليها. فاستراتيجية حافة الهاوية السياسية في غزة ومحيطها لن

التعليم والصحة والغذاء ليتمكن من التصدي للتحديات الناجمة عن الاحتلال وتحقيق أهداف التنمية المستدامة أسوة بكل الشعوب. وقد قدمت دولة الإمارات، في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ لوحدهما، ما يزيد على ١٧٣ مليون دولار لدعم فلسطين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). وتؤكد دولة الإمارات التزامها التاريخي بدعم وكالة أونروا وعملها الإنساني، بالإضافة إلى تقديم الدعم المباشر للشعب الفلسطيني الشقيق.

تواصل دولة الإمارات جهودها ضمن تحالف دعم الشرعية لإعادة الأمن والاستقرار إلى اليمن وتلبية الاحتياجات الإنسانية ودعم العملية السياسية، التي تشرف عليها الأمم المتحدة، بغية التسريع بالوصول إلى حل سياسي دائم ومستدام يستند على قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وفي هذا الإطار، تؤكد دولة الإمارات دعمها للجهود الحثيثة التي يقودها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

وقد رحب التحالف باتفاق ستوكهولم بشأن الحديدة وقراري مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، وأثبت عمليا التزامه بتنفيذها، وهو ما لم تقابله المليشيات الحوثية بالمثل، حيث لا تزال تنتهك الاتفاق بشكل يومي ومتكرر، مما يمثل إثباتا آخر أمام المجتمع الدولي ومجلسكم الموقر عن طبيعة الطرف الحوثي الذي لا يتوانى عن ارتكاب أبشع الجرائم بحق الشعب اليمني وتهديد أمن واستقرار دول الجوار والملاحقة الدولية، ونهب المعونات الإنسانية، وهي كلها انتهاكات موثقة تتطلب موقفا حازما وصارما من قبل مجلس الأمن. ولم تكن كل هذه الجرائم والانتهاكات لتحدث لو لم يتلق الحوثيون الدعم والرعاية المستمرة من إيران، التي لا تزال تنتهك قراري ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥) من خلال تزويدها للحوثيين بالأسلحة والقذائف التسيارية والطائرات بدون طيار، على النحو الذي

إن الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط يحتم على المجتمع الدولي ومجلس الأمن إيجاد حلول للنزاعات المحتدمة في المنطقة، وذلك يتطلب الانتقال من إدارة الأزمات إلى اتباع نهج متكامل لحل النزاعات ومنع نشوبها والسعي الجاد لإحلال السلام وإعادة الاستقرار. لذا، يجب على المجتمع الدولي، وبالأخص مجلس الأمن، التصدي للأطراف التي تستمر في تقويض الاستقرار الإقليمي والتعايش السلمي، وذلك لكي تتمكن المنطقة من استثمار الطاقات والموارد التي تزخر بها لبناء مجتمعات يعمها السلام والازدهار والتسامح، خالية من الصراعات والعنف والإرهاب.

تؤمن دولة الإمارات بأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية والفلسطينية والتوصل إلى حل دائم وعادل وشامل للقضية الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد، هو شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في المنطقة. ونؤكد على ضرورة أن تتوقف إسرائيل عن ممارساتها غير الشرعية بحق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها بناء وتوسيع المستوطنات وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة وإصدار قانون القومية اليهودية، والتي تقوض جميعها حل الدولتين وتشكل عقبة أمام المساعي الدولية الرامية إلى تحقيق السلام.

ولا بد من التشديد هنا، على ضرورة أن يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولياته، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، عبر اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها الدفع قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي الفلسطينية والعربية. وهنا، تشيد دولة الإمارات بجهود جمهورية مصر العربية، خاصة في تحقيق المصالحة الفلسطينية.

وفي ظل غياب حل عادل وشامل، يتعين على المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم للشعب الفلسطيني في كافة مجالات

وثقه فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المعنية بالجزءات المفروضة على اليمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وتقارير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وبالمثل، لا يخفى عليكم التأثير الإيراني السليبي والمزعزع للاستقرار في سورية، حيث أن الوجود الإيراني في هذا البلد العربي سيعرقل أي حل سياسي في سورية يسمح للسوريين أنفسهم بتحديد مستقبل بلدهم من دون تدخلات خارجية.

ونشدد هنا على الأهمية المحورية لتفعيل الدور العربي لإيجاد ذلك الحل السياسي، ونعبر عن دعمنا الكامل للجهود التي بدأها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غاير بيدرسن، للتوصل إلى حل سياسي بقيادة وملكة سورية في إطار قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). فبين سورية واليمن، يتضح بجلاء أن إيران هي القاسم المشترك في كلا النزاعين، وهي تشكل تهديداً بالغاً لاستقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى الضغط بشكل جاد على إيران لوقف تدخلاتها التوسعية والمزعزعة للاستقرار، والكف عن

دعمها وتسليحها للمليشيات الإرهابية والطائفية في الدول العربية. تؤمن دولة الإمارات أن خطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا تمثل أفضل إطار قابل للتطبيق لحل الأزمة السياسية في ليبيا. ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن، ونؤكد دعمنا الكامل لجهود المبعوث الخاص إلى ليبيا، غسان سلامة، للمضي قدماً في تنفيذ خطة العمل بدءاً بعقد ملتقى وطني مطلع العام الحالي يجمع كافة الأطياف الليبية للاتفاق على مخرج من الأزمة السياسية الحالية. وهنا، نعرب عن قلقنا إزاء تفاقم خطر تمدد الجماعات الإرهابية في ليبيا، ونؤكد على ضرورة دحر تقدمها في كافة المناطق والمنشآت التحتية الليبية وبذل المزيد من الجهود الدولية لاستعادة الأمن والاستقرار في ليبيا.

وفي الختام، تؤكد دول الإمارات مواصلة التعاون مع شركائها الإقليميين والدوليين لتحقيق الاستقرار والتقدم في المنطقة، ومواجهة الإرهاب ومنع التطرف، ورفض التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول، وتفعيل الدور العربي في حل القضايا العربية، وتعزيز قيم الاعتدال والتسامح لحماية المجتمعات وتحقيق ازدهارها.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

**السيد سبارير (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لنا لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط. لقد أصبحت هذه الحالة بحكم التطورات في مختلف أنحاء المنطقة موضوعاً هاماً ومفيداً للمناقشة فيما بين جميع الدول الأعضاء، التي ستتاح لها أيضاً نفس الفرصة للتعبير عن نفسها أمام مجلس الأمن بشأن الأزمات الأخرى.

وما زلنا نشعر بخيبة الأمل إزاء عجز مجلس الأمن عن ممارسة نفوذه على أطراف النزاع في سورية، إذ يبدو أن النزاع يتجه حتماً إلى نهاية سلبية بالنسبة للشعب السوري. فالنزع ما زال متسماً بالانتهاكات المنهجية والصارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية، والتشريد الجماعي، والتعذيب، والاختفاء القسري. ولا نزال نقدر وندعم العمل الهام الذي تقوم به لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية بغية التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ونشكر بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية على جهودها المتواصلة لإلقاء الضوء على تفاصيل استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وترحب ليختنشتاين بقرار الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة بتكليف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتحديد مركبي استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، باعتباره إسهاماً هاماً في جهود الآلية

بألا يصوتوا معارضين لقرار في حالات جرائم الفظائع الجماعية، وأن يتخذوا إجراء لمنع وإنهاء هذه الجرائم. واسترشادا بالالتزام الثاني، ينبغي للمجلس أيضا أن يتخذ الخطوات اللازمة لكفالة إدراج المساءلة عن الجرائم الفظيعة في أي تسوية سلمية نهائية بغية منع العودة إلى النزاع وتحقيق العدالة الحقيقية والملموسة لشعب اليمن.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

**السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالإسبانية):** شكرا، سيدي الرئيس.  
(تكلم بالعربية)

سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أهنئ بلدكم الصديق على عضويته في المجلس، وأن أهنئ أيضا جمهورية ألمانيا الاتحادية، وجمهورية إندونيسيا، ومملكة بلجيكا، وجمهورية جنوب أفريقيا على عضوية بلدانها في المجلس، راجيا لها كل التوفيق والسداد في العمل على حفظ وصون السلم والأمن الدوليين. كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر للدول التي غادرت المجلس، متمنيا لها أن تكمل مسيرتها بنجاح في أجهزة الأمم المتحدة.

لا يزال الشعب الفلسطيني يشهد مزيدا من المآسي التي يندى لها جبين الإنسانية.

سبعون عاما مضت على أكبر مأساة إنسانية شهدتها العالم، وهي مأساة تهجير أصحاب الأرض من أراضيهم وإعطاء الحق لمن لا يملك الحق وسلب الحق من أصحابه. إن المملكة العربية السعودية تؤكد على رفضها القاطع لجميع السياسات والممارسات والخطط الإسرائيلية الباطلة غير القانونية والمحاولات التي تهدف إلى تكريس التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني

الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسورية للنهوض بإحقاق العدالة وتحديد المسؤولية الجنائية الفردية عن تلك الأعمال.

فالمساءلة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من أي اتفاق سياسي لإنهاء النزاع في سورية. وقد كانت منذ أمد طويل مطلبا للشعب السوري والعديد من جماعات المجتمع المدني السوري. ولن تتحقق استدامة السلام وإعادة بناء البلد بصورة فعالة إلا إذا تمت محاسبة الذين ارتكبوا الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب الواسعة النطاق واستبعادهم من القيادة السياسية. ونشعر بالتشجيع إزاء العمل الفعال الذي تضطلع به الآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسورية، التي تشمل ولايتها الجرائم التي ارتكبتها جميع الجناة، بصرف النظر عن انتمائهم. ولعمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسورية أثر ملموس، إذ أننا نشهد المضي قدما في الإجراءات الجنائية على أساس الولاية القضائية العالمية في عدد من الهيئات القضائية الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نكرر دعوتنا لمجلس الأمن إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية بغية توفير منظور للعدالة الشاملة للشعب السوري، ونؤيد الدعوة الواضحة التي وجهها الأمين العام في مؤتمر بروكسل السابق.

ونتشاطر التفاؤل الحذر الذي أعرب عنه المجلس بشأن التطورات الأخيرة في الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب في اليمن، ونأمل أن بعثة الدعم الجديدة ستكفل التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها وستتيح إمكانية مواصلة تعزيزها. وتؤيد ليختنشتاين جهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن وفريقه، ونأمل أن تتمكن الأطراف من الإبقاء على الزخم الإيجابي الأخير. وإذ تمضي عملية السلام قدما، من الأهمية بمكان أن يعمل المجلس على معالجة الجرائم الفظيعة التي ارتكبت خلال النزاع. ونلاحظ أن ثلثي أعضاء المجلس الحاليين من الموقعين على مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بشأن جرائم الفظائع الجماعية، التي تشمل الالتزامين

وخارجها. ونطالب بخروج جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب، وخاصة القوات الإيرانية والمليشيات التابعة لها، من كل الأراضي السورية. كما نندد ونرفض أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سوريا، ونطالب المجتمع الدولي بالسعي إلى معاقبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم.

شهدت المنطقة خلال الفترة الماضية تطورات جديدة في الشأن اليمني، كان أبرزها انعقاد جولة المشاورات اليمنية في السويد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، التي نتج عنها اتفاق ستوكهولم، الذي كان يعتبر نقطة دفع جديدة للحل السياسي في اليمن. ومن ذلك، خرج المجلس بالقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) الذي يصادق على ما اتفقت عليه الأطراف ويؤكد على الحل السياسي للأزمة اليمنية، استكمالاً لما ورد في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). إلا أن الاستهتار الحوثي المدعوم من قبل النظام الإيراني لا يبين صدق النوايا لدى هذه الجماعة. وكان مما يدل على ذلك ويؤكد الهجوم الغاشم على قاعدة عسكرية في اليمن عبر طائرة بدون طيار إيرانية المنشأ حوثية التنفيذ نتج عنها استشهاد ستة من الضباط اليمنيين وجرح العديد، وكذلك الهجوم الذي نفذ على اللجنة الأممية المعنية بتنسيق إعادة الانتشار في الحديدة، ونفذته أيضاً هذه المليشيات الحوثية. وقد أظهرت تقارير المراقبين المستقلين استمرار إيران في دعم المليشيات الحوثية بالسلاح والخبرات العسكرية، الأمر الذي يستدعي من المجلس العمل على إلزام إيران بقرارات هذا المجلس، وبالأخص القرارات ٢٢٣١ (٢٠١٥) و ٢١٤٠ (٢٠١٤) و ٢٢١٦ (٢٠١٥).

لقد قامت المليشيا الحوثية باختراق اتفاق وقف إطلاق النار ٦٧٩ مرة حتى هذه اللحظة، فضلاً عن الهجوم مؤخراً على اللجنة الأممية المعنية بتنسيق إعادة الانتشار في الحديدة وسرقة المعونات الإنسانية، وفقاً لما ورد في تصريح برنامج الأغذية العالمي بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر. كل هذا الاستهتار بالجهود

وطمس هويته الوطنية والمساس بحقوقه المشروعة. ونطالب المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، بتحمل مسؤولياته والتدخل الفوري لوقف المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، والعمل على إلزام إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية، ومنها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ورفع حصارها عن قطاع غزة، وفتح المعابر التي تسيطر عليها بشكل فوري ودائم والعمل على إنهاء الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

وتشدد بلادي على أهمية السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط كخيار استراتيجي لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، وفقاً للمرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. تلك المبادرة التي تقدمت بها بلادي وتضمنت قيام الدولة الفلسطينية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية، بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية المحتلة.

لا يزال الشعب السوري الأبي يعيش أسوأ أزمة تمر بها البشرية خلال القرن الحالي. وقد أنهى المبعوث الخاص السابق للأمين العام إلى سوريا، السيد ستافان دي ميستورا، مهامه دون أن يحقق النتائج المرجوة المتمثلة في المضي قدماً في العملية السياسية، وعقد اللجنة الدستورية، وذلك بسبب تعنت النظام السوري وعدم رغبته في الوصول إلى حل سياسي عادل ينهي مأساة الشعب السوري. إننا إذ نهنئ المبعوث الخاص الجديد للأمين العام لسوريا، السيد غير بيدرسن، على المهمة التي كلف بها، لنؤكد على دعم حكومة المملكة العربية السعودية لجهوده في مهمته التي يسعى من خلالها للتوصل إلى حل سياسي بناء على القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يشدد على سيادة سوريا ووحدة أراضيها وسلامتها.

وتؤكد حكومة بلادي على أهمية التوصل إلى حل سياسي عادل من أجل وضع حد لمعاناة السوريين داخل سوريا

مجلس الأمن ذات الصلة وغيرها من الآليات والمبادرات، مثل خارطة الطريق للسلام ومبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد وصيغة الأرض مقابل السلام.

ونحن نؤيد تماما حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة حرة مستقلة وذات سيادة داخل الحدود الدولية لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. فالقدس هي الموطن المشترك لأعراق وديانات مختلفة. ويجب على فلسطين وإسرائيل احترام حق كل منهما في الوجود والامتناع عن أي أعمال استفزازية قد تزيد من تفاقم الموقف. إننا ندين جميع أعمال العنف والإرهاب، لا سيما ضد المدنيين الأبرياء.

ونود أن نؤكد أن التوسع السريع في بناء مستوطنات إسرائيلية جديدة، في انتهاك للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أصبح عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام في المنطقة وأدى إلى معاناة ومشقة مكثفتين للفلسطينيين. إن السياسة المتعمدة لهدم المباني الفلسطينية، وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ومصادرة الأراضي لاستخدام طرف واحد حصريا، تقوض صلاحية حل الدولتين. ويجب أن يضمن المجلس الامتثال للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

فيما يتعلق بغزة، ينبغي أن تظل الحالة الإنسانية الصعبة مصدر قلق كبير لنا جميعا. وتكرر كازاخستان التأكيد على الحاجة الماسة إلى دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في ضوء عقد من الحصار الذي يحرم الأهالي من حقوقهم الأساسية وترك ثلثي السكان معتمدين على المعونة الإنسانية. والتعليم والرعاية الصحية وخدمات الطوارئ والخدمات الاجتماعية التي تسهم في توفير الكرامة والأمل لـ ٥,٤ ملايين لاجئ فلسطيني، كلها أصبحت على المحك. والأهم من ذلك، أن تلبية الاحتياجات البشرية تؤدي إلى الرضا على المستوى الاجتماعي، وبالتالي إلى استقرار المنطقة. ونعرب أيضا عن قلقنا إزاء اعتزام إسرائيل إغلاق مدارس الأونروا في القدس الشرقية.

الأهمية والإقليمية لحل الأزمة اليمنية ينبئ عن عدم جدية هذه الجماعة في الانخراط في أي جهد يسعى لعودة اليمن سعيدا كما كان. إننا نؤكد على أهمية التوصل إلى حل سياسي شامل في اليمن يضمن سيادة الدولة على جميع أراضيها، ووحدة السلاح في إطار جيش وطني موحد، والالتزام بمرجعيات السلام الثلاث، وهي المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة - وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وسوف تستمر بلادي في دعم الشعب اليمني الشقيق وقيادته الشرعية والاستجابة لاحتياجاته الإنسانية في كل وقت وكل زمان.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

**السيد تيمينوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تحنة الجمهورية الدومينيكية على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونتمنى لها كل التوفيق في مهامها.

لا تزال ديناميات الشرق الأوسط مبعث قلق للمجتمع الدولي، ولذلك، تود كازاخستان أن تكرر شواغل السيد نيكولاوي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، التي أعرب عنها اليوم. إننا نشعر بالجزع حيال الخسائر الفادحة في أرواح قرابة ٣٠٠ مدني - بما في ذلك أكثر من ٥٠ طفل - فضلا عن إصابة ٢٩ ٠٠٠ في صفوف المدنيين الفلسطينيين في عام ٢٠١٨. ويجب أن تضبط قوات الأمن الإسرائيلية استخدام القوة وألا تستخدم القوة المميتة إلا كملاذ أخير.

إن موقف كازاخستان بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط لا يزال على حاله. نحن نؤيد حل الدولتين وندعو إلى الاستئناف المبكر للمفاوضات في الشكل الثنائي ودون شروط مسبقة. وينبغي أن يتم ذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات

وعلى الرغم من النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي، يستمر تزايد الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى معدل ينذر بالخطر. ومما يثير الشعور بالقلق الشديد استمرار الأنشطة الاستيطانية بهدف استحداث واقع جديد. وذلك أمر غير مقبول. ولا لبس في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بشأن الآثار المدمرة للأنشطة الاستيطانية غير المشروعة. ويجب أن يستمر تنفيذ أحكام ذلك القرار. ويجب على إسرائيل أن توقف جميع أنشطتها الاستيطانية فوراً، وتضع حداً لمصادرة الأراضي وهدم المنازل وغير ذلك من السياسات التي تحرم الفلسطينيين من حقهم في التنمية.

وهناك أيضاً مساعٍ لإنكار الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني. ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة، فإن للفلسطينيين الحق في العودة إلى وطنهم. وذلك حق لا يمكن الحيلولة دون تحقيقه. ولا شك أن وضع اللاجئين من الشعب الفلسطيني حق مشروع ولا يمكن استخدامه ورقة للمساومة. ولا يؤدي استمرار هذه الممارسات إلا إلى تعميق الشعور بالظلم واليأس. وليس ذلك في مصلحة أحد.

ولا تزال الحالة في قطاع غزة مصدراً للقلق البالغ أيضاً. ولا يزال سكان غزة المحاصرين أصلاً يعيشون في حالة من اليأس العميق وانعدام الأمن. وقد تفاقم تلك المأساة بسبب أسوأ أزمة مالية في تاريخ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني يظل عمل الأونروا حيويًا وبالغ الأهمية. ويجب علينا دعم الوكالة بوصفه التزاماً جماعياً وواجباً أخلاقياً. وبصفتها رئيسة اللجنة الاستشارية للأونروا والفريق العامل المعني بتمويل الوكالة، ستواصل تركيا الإسهام في عمل الوكالة وتدعو جميع الجهات الفاعلة إلى أن تحذو حذوها.

وتدعو أستانا الدول الأعضاء ذات النفوذ - وخاصة البلدان العربية والولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي إلى حث إسرائيل وفلسطين على العودة إلى طاولة المفاوضات. وينبغي أن يتم ذلك بهدف التوصل إلى اتفاق على مبادئ مقبولة فيما يتعلق بتعايش الدولتين استناداً إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

وفيما يتعلق باليمن، ترحب كازاخستان باعتماد القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩) في ١٦ كانون الثاني/يناير بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بواسطة تنفيذ اتفاق ستوكهولم بين حكومة اليمن وميليشيات الحوثي في مدينة الحديدة وموانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف. ونشيد في خطوة هامة أخرى نحو السلام في اليمن بالاجتماع الذي عقد بين أطراف النزاع في عمان في ١٨ كانون الثاني/يناير بهدف تبادل السجناء. ويحدونا الأمل في أن تتيح الخطوات الإيجابية التي اتخذت في الاتجاه الصحيح مؤخراً فرصة لإنعاش الاقتصاد وحل الأزمة الإنسانية واستئناف توفير الخدمات العامة الأساسية في اليمن.

وأخيراً، تعرب كازاخستان مجدداً عن التزامها العميق بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى ضمان الاستقرار في الشرق الأوسط وما ينطوي عليه من وعد في الوقت نفسه عندما يسود السلام - وهو هدف يجب علينا جميعاً أن نعمل على تحقيقه.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد سينيروغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** لا تزال الحالة في الشرق الأوسط مصدراً قلقاً بالغاً. وتصاعد الإرهاب والعنف والأزمات الإنسانية ملحقمة الضرر بملايين الأشخاص الأبرياء في المنطقة. ويجب علينا في مواجهة ذلك الواقع المظلم أن نواصل التركيز على الحاجة الملحة إلى تسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ويؤدي الفشل في ذلك إلى استمرار زيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة وتعزيز نزعة التطرف.

السوري. وبصفتها عضوا في التحالف العالمي فإن تركيا ملتزمة بضمان دحر تنظيم داعش وهزيمته بصورة دائمة. واتفقت تركيا والولايات المتحدة على التنسيق فيما بينهما حتى لا تؤدي عملية انسحاب القوات إلى نشوء فراغ إداري حكومي في شرق نهر الفرات. وتركيا على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدورها لتصبح سوريا بلدا مستقرا سلميا وديمقراطيا، فضلا عن الحفاظ على وحدتها السياسية وسلامتها الإقليمية.

وقد اضطررنا للتركيز على صورة قائمة في جميع المناقشات المفتوحة بشأن الشرق الأوسط. غير أن هذه المشاكل ليست متأصلة في تاريخ المنطقة أو ثقافتها. ويمكننا التغلب عليها، إذا عملنا معا في الاتجاه الصحيح. ويمكننا الشروع بشكل جماعي في تعزيز القانون الدولي. ويتطلب ذلك وحدة الصف والشجاعة والقدرة على الصمود، خاصة من جانب مجلس الأمن.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزي):** يشرفني أن أدلي ببياني باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

بداية، أود أن أهنيء الجمهورية الدومينيكية على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ونرحب بالأعضاء الجدد في المجلس. وأود أيضا أن أعرب عن دعم المجموعة الكامل له وفريقه في سعيهما للاضطلاع بمسؤولياتهما بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وتعقد هذه الجلسة في وقت يشهد سلسلة من الأحداث المؤسفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تزيد من معاناة الشعب الفلسطيني علاوة على الحد من آفاق السلام. ويؤدي عدوان إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، غير المحدود على الشعب الفلسطيني وتعزيز سياسة الاستيطان

وتذكرنا التطورات التي حدثت مؤخرا مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى تنشيط عملية السلام. ولا يزال حل الدولتين بإقامة دولة فلسطين المستقلة ضمن حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية السبيل الوحيد للتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم. ويجب أن تستند أي خطة أو مبادرة للسلام إلى تلك المعايير الراسخة. ويمكن تحقيق ذلك، ولدينا من الأسباب ما يدعو للتفاؤل.

وقد تولت دولة فلسطين رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين في الأسبوع الماضي. وذلك تطور تاريخي. ونهني دولة فلسطين ونتمنى لها النجاح. ويتمتع الفلسطينيون بخبرة حقيقية في الكثير من كبرى المشاكل العالمية. وبالتالي فإن رئاستهم لمجموعة الـ ٧٧ يعد فرصة للمجموعة والجمعية العامة على حد سواء. ونأمل أن تصبح دولة فلسطين قريبا عضوا في الأمم المتحدة وأن يتخذ الفلسطينيون مكانهم بيننا لأجل الإسهام في جدول أعمال الأمم المتحدة بكل ركائزه.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على بعض النقاط فيما يتعلق بسوريا. ونواصل دعم النهوض بالعملية السياسية ببذل الجهود الرامية إلى إكمال إنشاء اللجنة الدستورية. ولا شك أن مشاركة الأمم المتحدة في ذلك وتشكيل اللجنة بطريقة متوازنة يكتسيان أهمية بالغة لضمان وجود لجنة دستورية شرعية وذات مصداقية. وكثفنا مشاوراتنا خلال الأشهر الأخيرة مع الدول الضامنة لمسار أستانا والمبعوث الخاص إلى سوريا تحقيقا لتلك الغاية. وسنواصل التعاون الوثيق مع المبعوث الخاص الجديد، السيد غاير بيدرسن.

وتركيا عازمة على مكافحة الإرهاب في سوريا بحق وهو ما أثبتناه بتنفيذ عمليتين كبيرتين لمكافحة الإرهاب استهدفتا داعش والحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات الحماية الشعبية الكردية. ولن نتهاون مع إيجاد ملاذات آمنة لأي من التنظيمات الإرهابية في المناطق الواقعة بالقرب من حدودنا. ولن نوافق على أي خطط الذي تتعارض مع وحدة سوريا وإرادة الشعب

بالاحتلال، لا تزال تواصل سياسة التوسع في بناء المستوطنات الاستعمارية غير الشرعية بغية ترسيخ احتلالها غير القانوني وتيسير استغلال الموارد الطبيعية وأراضي الفلسطينيين، والحيلولة دون أي آفاق لتحقيق السلام، علاوة على تقويض حل الدولتين بطريقة لا رجعة فيها.

وإذ تشكل السياسة الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية ازدراء صارخا وانتهاكات منهجية للعديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، نؤكد من جديد أن مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية وجميع الجهات الفاعلة الرئيسية ينبغي أن تفي بمسؤولياتها في ضمان المساءلة والتقييد بسيادة القانون الدولي ووقف تلك الأعمال غير القانونية.

ونؤكد من جديد دعمنا لانضمام دولة فلسطين إلى المنظمات الدولية والمعاهدات التي تنشئ شخصيتها القانونية على الصعيد الدولي، وهو حق طبيعي لدولة فلسطين. يمكن لذلك أن ييسر تعزيز الأدوات القانونية التي توفر الحماية للشعب الفلسطيني. ونكرر دعوتنا لمجلس الأمن إلى النظر بشكل إيجابي والتوصية بقبول دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. لذا، ندعو الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى أن تفعل ذلك لتعزيز فرص السلام ووضع التدابير السياسية والقانونية لحماية ودعم الحل القائم على وجود دولتين.

لا يزال بالغ القلق يساور مجموعة منظمة التعاون الإسلامي جراء عدم استقرار وعدم كفاية تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي حين أن التعبئة والتضامن الهائلين من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن الجهات المانحة التقليدية والجديدة، ساعدت الوكالة على معالجة أزماتها المالية التي لم يسبق لها مثيل في عام ٢٠١٨، فإن بداية العام الجديد تجدد الشواغل بشأن التمويل المستدام من أجل كفالة توفير خدماتها الحيوية دون انقطاع. ونحث المجتمع الدولي على

الاستعمارية، بالإضافة إلى الاعتداءات المتواصلة على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة المسجد الأقصى، إلى زعزعة الوضع أكثر من ذي قبل وتفاقم الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة المحاصر.

ولا يمكن النظر إلى الأزمات والتحديات السائدة بمعزل عن التدابير والتصريحات والاستفزازات الصادرة عن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وغيرها من الأطراف الأخرى، الرامية إلى تغيير الوضع القانوني في القدس قسرا وبصورة غير شرعية، بما في ذلك المساعي لنقل بعض البعثات الدبلوماسية إليها في تحد للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وتحدد مثل هذه الإجراءات غير المسؤولة بإضعاف النظام الدولي وتعزيز السياسة الإسرائيلية المتمثلة في فرض الأمر الواقع وتسهم في زيادة تعميق المأزق السياسي الراهن وتعرض للخطر فرص تحقيق حل الدولتين.

ويستمر تدهور الحالة المفجعة في الميدان وقد أصبحت أكثر خطورة نتيجة للحصار الإسرائيلي غير الشرعي وتصعيد العدوان العسكري وشن الغارات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ما أدى إلى خسائر فادحة في أرواح المدنيين وارتفاع معدل الإصابات بين المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الكثير من الأطفال الأبرياء. ونؤكد مرة أخرى في ذلك الصدد، مسؤولية هذا الجهاز عن اتخاذ الإجراءات على نحو ملائم ومن شأنه أن يضع حدا لهذه الفوضى وإفلات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال من العقاب. ويجب على المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، أن يعمل على ضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات الإسرائيلية، تمشيا مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي، فضلا عن توفير الحماية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها قطاع غزة.

وبالرغم من الآمال التي تحدونا في بداية كل عام، فإننا نلاحظ مرة أخرى مع الأسف أن إسرائيل، السلطة القائمة

لقد زاد العنف، بما في ذلك الهجمات الإرهابية، والاضطرابات في الأشهر الأخيرة من العام الماضي، في كل من الضفة الغربية والقدس. قتل أو جرح المدنيون من كلا الجانبين، بمن في ذلك الأطفال، في حوادث عنف. وفي حين نقر بحق إسرائيل المشروع في الحفاظ على أمن الشعب الإسرائيلي، يتوقع الاتحاد الأوروبي من السلطات الإسرائيلية التقيد الصارم بمبدأي الضرورة والتناسب في استخدامهما للقوة، وأن تتخذ خطوات إزاء تزايد العنف الذي يرتكبه المستوطنون.

إن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة جميع أعمال العنف والإرهاب والتحرّض على العنف والكرهية، التي تتعارض أساساً مع النهوض بحل سلمي قائم على وجود دولتين. اليوم ثمة خطر من حدوث مزيد من التصعيد سيدفع الإسرائيليين والفلسطينيين بعيداً عن وضع نهاية للنزاع. ويفاقم من الخطر المضي قدماً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بالخطط الإسرائيلية لبناء أكثر من ٢٠٠٠ وحدة استيطانية وتحديد خطط تقنين وضع البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية. ويشكل تخصيص منطقة جنوبي بيت لحم لغرض التخطيط لتشييد مستوطنة جديدة ضربة خطيرة لإمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

إن موقف الاتحاد الأوروبي بشأن سياسة الاستيطان الإسرائيلية، بما في ذلك طرد الفلسطينيين - على سبيل المثال، في حي الشيخ جراح - والأنشطة ذات الصلة في الأرض الفلسطينية المحتلة واضح ولم يتغير، وهو أن جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتقوض إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين وفاق تحقيق السلام الدائم، على النحو الذي أعيد تأكيده في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مرة أخرى أنه، على الرغم من أننا نرحب بعدم المضي في الهدم المقرر لخان الأحمر، بما في ذلك المدارس، فإننا ما زلنا ندعو إسرائيل إلى سحب هذه الخطط إلى أجل غير مسمى.

أن يتقدم بسخاء ومسؤولية لضمان تمويل مستدام يمكن التنبؤ به بقدر أكبر للأونروا لكي تتمكن من الاضطلاع على نحو فعال بالولاية التي أنشطتها بها الجمعية العامة لدعم اللاجئين الفلسطينيين، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لمحتتهم، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن منظمة التعاون الإسلامي تحت مجلس الأمن على الوفاء بالتزامه والتصرف بمسؤولية لإحياء الأمل والفرص لتحقيق تقدم حقيقي في عملية السلام المتوقفة. إن مشاركة الجهات الفاعلة الدولية بصورة بناء وفعالة في رعاية جهود السلام السياسية المتعددة الأطراف لتحقيق سلام عادل ودائم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية تنطوي على ثقل أخلاقي وسياسي حاسم الأهمية بغية تمكين الشعب الفلسطيني من العيش في حرية وكرامة في دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

**السيد مارتين برادا (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة. علاوة على ذلك، فإن ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً تؤيد هذا البيان.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجدداً على التزام الاتحاد الأوروبي بحل عادل وشامل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني من خلال الحل القائم على وجود دولتين واتفاق ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإنهاء كل المطالبات والوفاء بتطلعات كلا الطرفين.

استمرت الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة في التدهور خلال الأشهر الثلاثة الماضية، دون أمل في أفق سياسي واضح.

وزاد تدهور آفاق المصالحة الفعالة بعد قرار المحكمة الدستورية في كانون الأول/ديسمبر بحل المجلس التشريعي الفلسطيني وإجراء انتخابات تشريعية في غضون ستة أشهر. قبل بضعة أيام فقط، سحبت السلطة الفلسطينية موظفيها من معبر رفح، مما أدى إلى إغلاق الحدود. مرة أخرى، تلك تطورات سلبية بالنسبة للسكان في غزة.

يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الفلسطينية إلى إيجاد أرضية مشتركة والعمل معا لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني. ونتوقع من الحكومة العمل صوب إجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية لجميع الفلسطينيين. إن المؤسسات الديمقراطية القوية والشاملة للجميع القائمة على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان بالغة الأهمية لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء.

الانقسامات الفلسطينية لا تخدم مصالح الشعب، وهي تقوّض آفاق حل الدولتين. وفي هذا السياق، من المهم التشديد على أن الاتحاد الأوروبي سيواصل دعم التطلعات الفلسطينية إلى إقامة الدولة. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان ألا تضيق النتائج الإيجابية التي تحققت في الماضي وأن تزداد المؤسسات الفلسطينية قوة وشفافية ومساءلة وديمقراطية.

إن الدعم المستمر من المجتمع الدولي للعمل الهام الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لا يزال بالغ الأهمية. ووقف الأونروا للمساعدة المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين سيؤثر على عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، ويسبب المزيد من عدم الاستقرار - بما في ذلك خارج الأرض الفلسطينية المحتلة - ويوجد فراغاً لن يخدم سوى المتطرفين. ويشكل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على نحو جماعي أكبر المساهمين في ميزانية الأونروا. وسنواصل دعم الوكالة في جهودها الرامية إلى وضع التدابير وإجراء إصلاحات لتوفير التكاليف. إننا نؤيد

لا تزال الحالة السياسية والأمنية في غزة متقلبة، والحالة الإنسانية المتردية مسألة تثير قلقاً بالغاً. يمكن للحسابات الخاطئة أن تؤدي بسهولة إلى اندلاع دوامة عنف خطيرة ستضر بالجانبين. إن الاتحاد الأوروبي، بالتعاون الوثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، سوف يواصل دعمه لتوفير الرعاية الصحية المنقذة للحياة، وعمله من أجل زيادة فرص الحصول على المياه النظيفة وإمدادات الطاقة وما يبذله من جهود لتحسين الأحوال الإنسانية والاقتصادية. وتظل أولويتنا هي التخفيف من حدة التوتر وتجنب نشوب نزاع آخر في غزة.

يمكن للمساعدة الإنسانية والمالية الموجهة إلى قطاع غزة أن تساعد على معالجة الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للمدنيين، لكنها لا يمكن أن تكون حلاً مستداماً على المدى الطويل. لا يمكن أن يكون للجهود المالية من جانب أي عضو من أعضاء المجتمع الدولي أثراً بناءً دائماً إلا إذا كانت بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي وتستند إلى إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي في غزة. ولضمان تحقيق نتائج دائمة، فإن إحداث تغيير جوهري للوضع في غزة أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن يشمل ذلك إنهاء الحصار وفتح المعابر بصورة كاملة، مع معالجة شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة. إن الاتحاد الأوروبي يناشد جميع الأطراف أن تكفل إمكانية الوصول دون عوائق داخل قطاع غزة للمساعدة الإنسانية وحماية المدنيين، بما في ذلك جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوة الفصائل الفلسطينية المشاركة بحسن نية من أجل تحقيق المصالحة. ثمّة ضرورة لعودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة لتحسين الظروف والحالة الإنسانية على نحو قابل للاستمرار. من الضروري إنهاء التدابير العقابية ضد غزة.

وعلى الرغم من الجهود المصرية الجديرة بالثناء، يبدو أن محادثات المصالحة بين الفلسطينيين قد وصلت إلى طريق مسدود.

والفلسطينية والتطلعات الفلسطينية إلى إقامة الدولة والسيادة، وإنهاء الاحتلال وتسوية جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي بغية إنهاء النزاع. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع شركائنا الإسرائيليين والفلسطينيين؛ ومع الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل الأردن ومصر؛ ومع شركائنا في المجموعة الرباعية للشرق الأوسط من أجل تحقيق هذه الغاية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

**السيد أحمد تاج الدين (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتك، سيدي الرئيس، على انضمام الجمهورية الدومينيكية إلى عضوية مجلس الأمن، إلى جانب ألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا وجنوب أفريقيا. وإنني على ثقة من أنكم ستتمكنون، بالولاية الممنوحة لكم، من تنفيذ مهام كبرى في المستقبل، بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في صون السلم والأمن العالميين، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

إن تزايد التوتر في قطاع غزة والضفة الغربية في الأسابيع الأخيرة، ما أودى بأرواح عشرات المدنيين الفلسطينيين الأبرياء - بمن فيهم الأطفال - مع استمرار هدم المنازل الفلسطينية، لا يزال يرسم مستقبلاً كئيباً لآفاق حل الدولتين. والحالة في فلسطين، كما أوضح المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف، لا تزال تتدهور بسرعة كل يوم. وتدين ماليزيا بشدة الاستخدام المفرط وغير متناسب والعشوائي للقوة من جانب القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية والضفة الغربية، ولا سيما في قطاع غزة.

لقد استمعنا إلى التحذيرات المتكررة التي أطلقها الأمين العام أنطونيو غوتيريش والمنسق الخاص ملادينوف بشأن توسيع إسرائيل النشاط الاستيطاني غير القانوني، على الرغم

الوكالة تأييداً قوياً وموثوقاً ويمكن التنبؤ به، وسنظل نفعل ذلك، وسنسعى إلى تمكين الأونروا من مواصلة أعمالها حتى يتم التوصل إلى حل واقعي وعادل ونزيه ومتفق عليه لمسألة الوضع النهائي للاجئين الفلسطينيين.

وتذكرنا أعمال العنف المتزايدة التي وقعت مؤخراً في قطاع غزة وفي الضفة الغربية بأنه ليس هناك أي وضع راهن. ولا بدّ من استعادة أفق سياسي للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين للحد من العنف واحتواء التطرف في المنطقة.

وبعد خمسة وعشرين عاماً على توقيع اتفاقات أوسلو، تتعرض منجزاتها للتهديد المتزايد بسبب التطورات السلبية في الميدان، على كلا الجانبين. ويتم إضعاف المؤسسات الفلسطينية. ولا ينمو الاقتصاد الفلسطيني بكامل إمكاناته، لا سيما بسبب الاحتلال وعدم التنفيذ الكامل لبروتوكول باريس. ولا تزال قدرة السلطة الفلسطينية على السيطرة على مواردها الخاصة معرّقة، ولا سيما في المنطقة جيم. ولا يزال عدم إحراز تقدم ملموس نحو المصالحة وعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة يؤثران سلباً على الحالة في الميدان. ونتيجة لذلك، تتهاوى آفاق حل الدولتين بصورة تدريجية.

ولكن لا يوجد له أي بديل موثوق به. وهذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي يبقى ملتزماً بالمعايير المتفق عليها دولياً من أجل سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارا مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والاتفاقات السابقة. ولكي يتحقق النجاح، ينبغي لأي خطة للسلام أن تعترف بتلك المعايير المتفق عليها دولياً.

إن الاتحاد الأوروبي على اقتناع حقا بأنه يجب بذل جهود جادة من أجل استئناف المفاوضات المجدية من أجل التوصل إلى حل الدولتين استناداً إلى حدود عام ١٩٦٧، والقدس عاصمة لكلتا الدولتين، بما يلي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية

السيد إدريس (مصر): أتوجه في البداية بالتهنئة والشكر لكم، سيدي الرئيس، وبالشكر للسيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته وعلى جهوده المستمرة المشجعة لعملية السلام في الشرق الأوسط والحفاظ على مرجعياتها، وكذلك جهده فيما يتعلق باحتواء الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة، وتشجيعه الدائم لجهود المصالحة الفلسطينية.

إن إحاطة اليوم، وما تبعها من بيانات، لا تعكس إلا استمرار حالة الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني والذي نعيه ونعرف تفاصيله جميعاً. لذلك، فإنني لن أتطرق لعرض عوامل وأسباب تلك الحالة، والتي ترجع بصورة رئيسية إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي تمكنت - رغم عدم قانونيتها - من الحفاظ على وضع غير مقبول على الأرض شهدنا عواقبه الوحشية، وسنشهد المزيد منها في المستقبل ما لم تتغير الأوضاع.

في المقابل، فإنني سأتناول الخطوط العريضة للأهداف التي يجب أن نتعاون جميعاً لتكريسها من أجل عودة الحقوق غير القابلة للتصرف لأصحابها، ووضع حجر الأساس لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك للشعب الإسرائيلي ذاته.

لذلك، دعوني أعيد التأكيد على استمرار الجهود المصرية الساعية لتحقيق المصالحة الفلسطينية وعودة السلطة الشرعية إلى قطاع غزة. وأنتهز تلك المناسبة لدعوة الأطراف إلى وضع مصلحة الشعب الفلسطيني نصب عينيه، وإدراك أن فئات الشعب المختلفة في القطاع والضفة هي التي تتحمل فاتورة الانقسام، كما أن استعادة هذا الشعب لحقوقه وإنهاء حالة الاحتلال يستلزم تكريس وحدة القيادة والهدف والسياسة المتبعة لتحقيق هذا الهدف.

أما فيما يتعلق بأساس وصلب النزاع والأزمة محل البحث اليوم - وهو استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشريف، منذ عام ١٩٦٧ - فلعله من المفيد أن ألقت النظر هنا إلى أن طريق تحقيق السلام ما زال واضحاً،

من الضغوط الدولية الكبيرة من أجل وقفها فوراً وعلى نحو كامل. وبما أن هذه الانتهاكات تستمر ويطول أمدتها، فإن آفاق حل الدولتين يمكن أن تصبح مجرد حلم طوباوي آخر. ومن أجل إحراز التقدم، تكرر ماليزيا نداءها الموجه إلى أطراف النزاع المعنية لممارسة أقصى درجات ضبط النفس بغية تخفيف حدة التوترات.

وبعد عقود من السماح لإسرائيل بارتكاب انتهاكات متتالية، تود ماليزيا أن تكرر دعوتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتواصل الضغط على إسرائيل وتطالبها بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأراضي المحتلة، فضلاً عن جميع الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، والامتنال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وميثاق الأمم المتحدة.

إن المأزق الراهن في عملية السلام في الشرق الأوسط يحتاج إلى حلول عملية قائمة على أساس القانون الدولي والأعراف الدولية. ولذلك فمن المهم أن يهيئ المجتمع الدولي الظروف لإجراء محادثات السلام تعزيزاً لآفاق التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع الذي طال أمدته.

وتظل ماليزيا ثابتة على موقفها المبدئي والطويل الأمد المؤيد للحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونحن نرى دوماً التباساً بأن على مجلس الأمن أن يتولى مرة أخرى دوره الصحيح بوصفه الوسيط الأواحد للسلام، ولا سيما فيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. ولا بدّ من التغلب الآن على نقص الثقة القائم منذ أمد طويل بسبب تقاعس المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

هذا، وأود في النهاية التنبيه إلى خطورة التوهم بأن هناك وضعاً قائماً يمكن الحفاظ عليه. فإن هذا الاعتقاد الخاطئ وتجاهل المحددات التي أشرت إليها إنما يقود الشعبين، الإسرائيلي والفلسطيني، بخطى ثابتة نحو دولة واحدة لا يريدونها. لا توجد منطقة وسطى، وهو ما يجعلني أطرح سؤالاً مشروعاً على كل من يرى عدم جدوى الاستناد إلى إطار حل الدولتين ومحدداته. هل أصبح الاستسلام لواقع الدولة الواحدة هو خياركم النهائي؟ أتمنى أن تكون الإجابة على هذا السؤال بالنفي.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

**السيدة رودريغيس كامبخو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):**

تؤيد كوبا البيان الذي سيدي به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

يعرب الوفد الكوبي عن أسفه لعدم إحراز أي تقدم في النهوض بالقضية العادلة للشعب الفلسطيني منذ آخر مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.8375) بشأن هذا الموضوع. بل على العكس من ذلك، فإن الحالة على الأرض مستمرة في التدهور، مع اتخاذ إجراءات انفرادية مثل انسحاب الولايات المتحدة من تقديم الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ومن المؤسف حقاً أنه، بسبب العرقلة المتكررة من جانب الولايات المتحدة، لم يقدّم مجلس الأمن حتى بشجب تصاعد العنف والتطورات المأساوية في قطاع غزة منذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨.

ويرفض وفد كوبا رفضاً قاطعاً الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة من جانب إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبخاصة في قطاع غزة، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني. ومرة أخرى ندين بناء المستوطنات الإسرائيلية والتوسع فيها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك هدم الممتلكات الفلسطينية أو الاستيلاء عليها. فجميع هذه التدابير، التي تتفاقم بسبب

وأن الأمر لا يحتاج إلا لتسليم الأطراف بحقيقة أن مصيري الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني مرتبطان، وأن تحقيق الأمن للإسرائيليين والاندماج الحقيقي لإسرائيل في محيطها الجغرافي لن يتحققا ببناء الأسوار أو المستوطنات غير القانونية، أو الإبقاء على حالة الظلم التي يعيشها الشعب الفلسطيني بصورة يومية منذ القرن الماضي.

أنفهم أن يرى البعض أن الحديث عن القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن أو مبادرة السلام العربية قد أصبح حديثاً مكرراً؛ إلا أنني أختلف مع من قد يرى أن محتوى تلك المحددات قد فشل في تحقيق السلام المنشود. فالحديث سبق أن سمعناه جميعاً على مدار سنوات طويلة بهذا المجلس وخارجه، إلا أننا لم نشهد تنفيذه أو حتى البدء الجاد في تنفيذه حتى نستطيع أن نحكم بصدق على قدرته على تحقيق هذا السلام. وإنني أدعو كل من قد يرى في تلك المحددات إجحافاً بإسرائيل أو محاولة لفرض تسوية بدون مفاوضات إلى قراءة متأنية مبادرة السلام العربية، أو مقارنتها بما جاء في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لإنشاء دولة إسرائيل، أو حتى بالتوافق الدولي عقب الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، فسيذكر حينئذ حجم المرونة الذي انعكس في تلك المبادرة من جانب جميع الدول العربية، وفي مختلف أوجه القضية. كما أدعوه أيضاً لدراسة جميع القرارات التي صدرت عن هذا المجلس ليدرك أن تلك القرارات تقر بالمفاوضات سبيلاً للتسوية، وتسطر طريقاً يراعي مصالح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء.

أؤكد مجدداً تمسكنا بحل الدولتين على أسس الشرعية الدولية وبالتفاوض على أساس خطوط عام ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس الشريف عاصمة لفلسطين، ومن ثم اتفاقاً مع ما كرهه الأمين العام من أنه "لا وجود لخطة بديلة". إن تجاهل هذا الطريق هو بمثابة العصف بعمل ٢٥ عاماً منذ توقيع اتفاق أوسلو. والأخطر أنه يكرس واقع الدولة الواحدة التي رفضها الشعبان.

على ذلك الإقليم وإدارته، يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ونطالب باحترام تعددية الأطراف. ويجب أن يتوقف التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، والعدوان الأجنبي ورعاية الجماعات الإرهابية من أجل تعزيز عدم الاستقرار والنزاع في الشرق الأوسط، واختلاق الأعداء والمبررات في المجلس لإضفاء الشرعية على الاستخدام الانفرادي للقوة والعدوان ضد الدول ذات السيادة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد الأطلسي (المغرب):** أود في البداية أن أهنئكم على رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وعلى مبادرتكم بتنظيم مناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأعضاء الجدد الذين التحقوا بالمجلس في بداية هذه السنة متمنيا لهم التوفيق. ونهني كذلك دولة فلسطين على تركيتها لرئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين لهذه السنة ونتمنى لها التوفيق. وأشكر أيضا السيد نيكولاوي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام على إحاطته القيمة بشأن هذا الموضوع.

لقد خيبت السنة الماضية ظننا لما عرفته القضية الفلسطينية من تحديات وعراقيل ومشبطات عديدة حاصرت كل الجهود لتهيئة أجواء الثقة لاستئناف المفاوضات وإطلاق عملية السلام. فالوضع في فلسطين المحتلة لا يزداد إلا سوءا وانخيارا من جراء سياسات التهويد والاستيطان والقمع بشكل ممنهج في حق الشعب الفلسطيني من طرف سلطات الاحتلال الإسرائيلي. لقد حالت هذه السياسات دون الانطلاق نحو تحقيق حل الدولتين، بل وتعمل على تبيده وإذكاء الاحتقان مما يكرس شتى أنواع المعوقات لأي تحرك لحلحلة الوضع والعمل على إطلاق عملية

الحصار المفروض على قطاع غزة، تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة، وتقوض إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

ونكرر دعوتنا لمجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يطالب المجلس إسرائيل بوضع حد فوري لاحتلال الأراضي الفلسطينية والسياسات العدوانية والممارسات الاستيطانية، وتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، خصوصا القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ونؤكد من جديد على دعمنا الكامل لإيجاد حل شامل وعادل ودائم للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، على أساس حل الدولتين الذي يتيح للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير المصير، وحقه في وجود دولة مستقلة ذات سيادة على حدود قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة للاجئين. ونرفض الإجراء الأحادي الجانب الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بإقامة وجودها الدبلوماسي في القدس، الأمر الذي يزيد من تفاقم التوترات في المنطقة.

كما نكرر دعوتنا إلى دعم اقتراح الرئيس محمود عباس بعقد مؤتمر دولي للسلام على أساس المعايير والاختصاصات المتفق عليها. ونعرب عن تضامننا الثابت مع الشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية، ودعم انضمام فلسطين بصفتها عضوا كاملا العضوية في الأمم المتحدة. ونرحب باعتماد قرار الجمعية العامة ٨٩/٧٣، المعنون "إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط"، الذي يدعم الحل القائم على وجود دولتين.

ويطالب وفد كوبا مرة أخرى بالانسحاب الكامل وغير المشروط لإسرائيل من الجولان السوري وجميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى. ونلاحظ أن أي تدبير أو إجراء لتغيير الوضع القانوني والمادي والديموغرافي أو الهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، أو أي إجراء إسرائيلي لممارسة ولايتها القضائية

”إن قضية فلسطين هي قضية جوهرية في الشرق الأوسط وهي لب الصراع في المنطقة. إحلال السلام العادل والشامل والدائم على أساس حل الدولتين هو خيار استراتيجي وفقا لقرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية وليس تكتيكا سياسيا. قضية القدس مهمة بالنسبة للأمة العربية والإسلامية لكونها مقرا للمسجد الأقصى المبارك. وهي كذلك بالنسبة لكل القوى المحبة للسلام لرمزيتها في التسامح والتعايش بين الأديان. أي إجراءات أحادية الجانب تخص القدس تعتبر مرفوضة وعملا غير قانوني وغير شرعي وانتهاكا جسيما للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارا مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) وقرار الجمعية العامة د١٠-٢٠ المتخذ في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة. حل القضية الفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية من شأنه تفويت الفرصة على قوى الإرهاب والتطرف، التي ظلت توظف انعدام آفاق حل القضية الفلسطينية وقضية القدس كمنهجية لتبرير مشروعها الإجرامي في المنطقة، والقلق من أن تؤجج الإجراءات غير القانونية التي تطلال القدس المشاعر الدينية، باعتبار البعد الروحي للمدينة المقدسة وما قد ينتج عن ذلك من انحراف بالصراع من سياسي إلى ديني، وهو أمر في غاية الخطورة على الأمن والسلم الدوليين وعلى التعايش والتساكن المنشود بين مختلف الحضارات والثقافات.“

وختاما، يبقى موقف المغرب من هذا الصراع ثابتا، يركز على مبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام على أساس قيام دولة فلسطين مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلم وأمان ووثام.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السلام المنتشرة منذ خمس سنوات. إن استعمال القوة والقتل ضد المدنيين العزل واستمرار الاستيطان ضد قرارات الأمم المتحدة وبخاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ما كان يوما مفتاحا للسلام أو بوابة لإطلاق العملية السياسية، بل هما استمرار في استفزاز الفلسطينيين والمجتمع الدولي.

كما أن انعدام شروط العيش الكريم لم يكن يوما مساعدا لتهيئة أجواء الثقة والإطار المناسب لتوفير الشروط الملائمة لإطلاق عملية السلام. إن المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها صاحب الجلالة، الملك محمد السادس نصره الله، لجنة القدس تؤكد على ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني والسياسي للقدس، مطالبة الأمم المتحدة، خاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي والمجموعة الرباعية بالاضطلاع بمسؤوليتهم كاملة لتجنب كل ما من شأنه المساس بهذا الوضع أو تعطيل الجهود الدولية لتسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي.

وعليه، دعا صاحب الجلالة في أكثر من مناسبة إلى الإحجام عن كل ما يمس بالوضع السياسي القائم لمدينة القدس على اعتبار أن موضوع القدس يقع في صلب قضايا الوضع النهائي. لقد كان اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني فرصة أخرى ليؤكد فيه جلالة الملك محمد السادس على الدعم الثابت والدائم للمملكة المغربية للحقوق التاريخية والمشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها الحق في إقامة دولته المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، دولة قابلة للاستمرار والحياة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

ففي رسالة التضامن هذه التي بعث بها جلالة الملك في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ومن خلاله للشعب الفلسطيني برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، أكد جلالته:

أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط، السيد نيكولاوي ملادينوف، على وجهات نظره القيمة بشأن الموضوع. ويؤيد وفد بلدي مقدما البيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأقدم التهاني لدولة فلسطين على انتخابها التاريخي لرئاسة مجموعة السبعة والسبعين والصين لعام ٢٠١٩. إن انتخابها لهذا الدور البالغ الأهمية يعبر عن الثقة التي يضعها عدد كبير من الدول الأعضاء في دولة فلسطين. مما لا شكّ فيه أن المجموعات الإقليمية وغيرها، بما في ذلك أكبرها، مجموعة السبعة والسبعين والصين، تظطلع بدوري محوري في كفالة اتباع النهج المنسق للمشاركات المتعددة الأطراف وتحسين التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة الرئيسية من قبيل الجمعية العامة ومجلس الأمن. ليس من المستغرب أن عددا كبيرا من البلدان، بما فيها بلدي، ثابتة في تضامنها مع الشعب الفلسطيني وتؤيده في الحصول على حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

إنّ المواقف المعلنة لبوتسوانا بشأن هذا الموضوع في مختلف المحافل مؤداها أنه لا يزال هناك جدوى في الحل القائم على وجود دولتين. وما برحنا نعتقد أن إسرائيل وفلسطين يمكنهما أن تعيشا جنبا إلى جنب بوصفهما دولتين تتمتعان بالسيادة، وليس لهما حدود مشتركة فحسب بل لديهما الرغبة المشتركة في تحقيق السلام والأمن والازدهار.

مع ذلك، ما زال يساورنا القلق إزاء استمرار حالة الجمود في المفاوضات بشأن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني لكونه يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في الشرق الأوسط برمته. ونرى أنه لا بد من تكثيف الجهود للعودة في نهاية المطاف إلى المفاوضات المجدية التي ترمي إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للصراع. لذلك نحض المجتمع الدولي على تعزيز الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق عملية التفاوض

السيد كيلايليه (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليتقدم بخالص التهنية لكم، سيدي الرئيس، وبلدكم الجمهورية الدومينيكية على انتخابكم للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠. كما أهنتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير فور انتخابكم في المجلس.

كما أتقدم بأحر التهاني إلى أعضاء المجلس الجدد: جنوب أفريقيا، وبلجيكا، وألمانيا، واندونيسيا. ونتمنى لهم كل النجاح في اضطلاعهم بمهامهم في هذا الجهاز الهام للغاية في الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن خالص تعازي ومواساة وفد بلدي لشقيقي وصديقي العالي السفير جيري ماتجيلا وشعب جنوب أفريقيا في وفاة الممثل الدائم السابق لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، السفير دوميساني كومالو. الممثلون الذين عرفوه يعرفون جيدا إسهاماته لا في مجلس الأمن فحسب، بل في العديد من المهام الأخرى، بما في ذلك قيادته لمجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن وفد بلدي يدين بأشد العبارات الأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخرا في كينيا وكولومبيا، والتي أودت بحياة العديد من الأرواح البريئة وتسببت في إصابة الكثيرين. كما ندين الهجوم القاتل على معسكر الأمم المتحدة في شمال مالي، الذي أودى بحياة ١٠ من حفظة السلام التشاديين. ويحدونا الأمل في ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم البشعة والقبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة.

يعرب وفد بلدي عن خالص تقديره لوفد بلدكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للكثيرين منا، بمن في ذلك وفد بلدي - أي الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود

الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. إننا نؤكد من جديد أن هذه الأعمال تنتهك القانون الدولي وتشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام. علاوة على ذلك، يساورنا بالغ القلق إزاء جيوب العنف والتوترات التي تشكل تحديات للحالة الإنسانية والأمنية والسياسية المتدهورة، لا سيما في غزة.

ختاماً، أود أن أكرر مرة أخرى موقف وفد بلدي الثابت واقتناعه بأنه ليس هناك بديل للحل القائم على وجود دولتين. إننا نؤمن بأن الحل الوحيد الطويل الأجل يمكن أن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية أكثر أمناً وحرية وذات سيادة على طول الحدود الدولية ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

نود أن نؤكد مجدداً تضامناً بوتسوانا مع الشعب الفلسطيني وكذلك دعم بلدي الثابت لقضيته العادلة. وندعو من جديد إلى زيادة تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي للحالة في الشرق الأوسط، لا سيما قضية فلسطين.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)**  
(تكلم بالإنكليزية): في البداية، يعرب وفدي عن تقديره لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. يثق بلدي ثقة كاملة بأن المناقشة الحالية تشكل فرصة حقيقية للمساهمة بشكل كبير في تسوية مسائل الشرق الأوسط. إن التسوية السلمية للقضية الفلسطينية اليوم إحدى الأولويات العليا بين قضايا الشرق الأوسط التي لا يمكن إرجاؤها والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بكفالة السلم والأمن العالميين.

التي تيسرها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، وتستند إلى مبادرة السلام العربية ومرجعيات مدريد، وكذلك الجهات الفاعلة الأخرى، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. علاوة على ذلك، نشجع جميع الدول المحبة للسلام، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وهو دول لديها نفوذ وتفهم على نحو أفضل ديناميات الصراع، على حشد الإرادة والشجاعة اللازمين للعمل على اعتماد الحوار بوصفه وسيلة للتوصل إلى حل دائم.

من المؤكد أن الكبار الذين عانوا من هذه الحالة لفترة طويلة جداً، وجيل الشباب في الشرق الأوسط، كما هو الحال في أي مكان آخر في العالم، يستحقون مستقبلاً يسوده السلام والتسامح والوئام. من أجل السلام وحماية أرواح المدنيين الأبرياء، نكرر دعوة جميع الجهات الفاعلة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب مختلف الصكوك الدولية والامتناع عن اتخاذ أي خطوات قد تقوض الزخم في العملية التفاوضية.

علاوة على ذلك، ندعو جميع أطراف الصراع إلى احترام جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وتنفيذها تنفيذاً تاماً، إلى جانب التقيد بالتنفيذ الصارم للقانون الإنساني الدولي الأساسي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

في خضم هذه الحالة الإنسانية المتدهورة في غزة والمناطق المتضررة الأخرى، نخبب بكلا الطرفين أن يوقفا الأعمال القتالية ويعودا إلى محادثات السلام ويكفيا عن زيادة تردي الحالة المتدهورة أصلاً. إننا على ثقة تامة بقدرة المجتمع الدولي الجماعية على ممارسة المزيد من الضغط على الطرفين لاستئناف الحوار ومحادثات السلام بين الفلسطينيين وإطلاق الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني من جديد.

نلاحظ مع الأسف أنه، على الرغم من الإدانة العالمية والإعلانات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، تستمر

يتمناه المجتمع الدولي. إنَّ المجلس مكلف بضمان السلام والأمن الدوليين والتركيز بشكل مباشر على طبيعة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، واتخاذ التدابير العادلة لمعالجة هذه المسائل. ويتعين عليه أيضا أن يجري تحقيقا شاملا في جميع أنواع الأفعال غير المشروعة التي ترتكبها إسرائيل، بما في ذلك التوسع الإقليمي، واتخاذ التدابير الملزمة قانونا لوقف هذه الأعمال تماما.

وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقديم دعمها الثابت للشعب الفلسطيني وتضامنها معه في كفاحه لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي واستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، بما في ذلك الحق في إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وفي الوقت نفسه، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده التام للشعب السوري وتضامنه معه في كفاحه من أجل استعادة الجولان السوري المحتل وتحقيق السلامة الإقليمية للبلد.

ختاما، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة كي يوضح مرة أخرى الموقف المبدئي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتمثل في أن جميع المسائل الخلافية يجب أن تُحل من خلال الحوار والمفاوضات بين الأطراف المعنية دون أي تدخل أجنبي.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

**السيد عبد العزيز (المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية):** تنعقد جلسة مجلس الأمن اليوم في ظل غياب أي أفق واضح لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتجاهل متعمد للمحددات الدولية الرئيسية التي قامت عليها عملية السلام، بما فيها مقررات أوسلو ومبادرة السلام العربية وخطة طريق المجموعة الرباعية الدولية، وعلى رأسها مبادئ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين والعودة إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ويشكل ذلك في حد ذاته فشلا ذريعا للنظام الدولي متعدد الأطراف وللواقف الثابتة والمتمثلة في قرارات

إن مسألة الشرق الأوسط، التي سببها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في عام ١٩٤٨، لم يتم التوصل إلى حل لها، حتى الآن بعد مرور أكثر من ٧٠ عاما عليها، وذلك بسبب غطرسة إسرائيل، إلى جانب السياسات المتحيزة التي يتبناها البعض. أن التوسع السريع في المستوطنات الإسرائيلية واستمرار الحصار المفروض على قطاع غزة والوحشية التي يجري بها قمع المتظاهرين الفلسطينيين المسالين استثار الإدانة والرفض في جميع أنحاء العالم، لأن ذلك يشكل مجموعة من العقبات أمام الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة أراضي المحتلة وإقامة دولته المستقلة.

إنَّ سلوك إسرائيل غير القانوني والظالم يرتبط ارتباطا وثيقا بموقف الكيل بمكيالين لعضو دائم العضوية في مجلس الأمن. ايمول التوسع الإقليمي الإسرائيلي ويشارك فيه. لا يمكننا أن نتغاضى عن إصرار الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، من جهة، على أهمية ضمان السلام، بينما من الجهة الأخرى، يؤيدون قمع إسرائيل الوحشي للشعب الفلسطيني، ويسعون بكل غطرسة إلى تغيير وضع القدس الشرقية. وضع القدس الشرقية مسألة بالغة الحساسية. يجب التعامل معها بإنصاف بالتأكيد من جديد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير من خلال إيجاد حل شامل ودائم لقضايا الشرق الأوسط.

في هذا السياق، يود وفد بلدي أن يؤكد أن من المهم تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تنفيذا كاملا، الذي يحدد الاحتياجات اللازمة لإنشاء دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وكذلك القرارات الأخرى ذات الصلة للجمعية العامة الداعية إلى الوقف التام للتوسع في المستوطنات والكف عن أعمال القمع الوحشية التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني ومقاومة أي محاولة لتغيير وضع القدس الشرقية.

علاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بكامل مسؤوليته عن ضمان السلام والأمن الدوليين، على النحو الذي

وخرقا فاضحا لقواعد القانون الدولي، كما يشكل خرقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولذا، فإن الجامعة تدين كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بما فيها سعي إسرائيل للسيطرة على المجتمعات البدوية في أبو نوار وخان الأحمر، بهدف تحقيق التواصل بين المستوطنات الإسرائيلية ومدينة القدس الشرقية، عاصمة الدولة الفلسطينية، وكذا سعيها لحصار مدينة القدس بحزام استيطاني يحيط بأسوار المدينة، وما يتم من مشاريع استيطانية تحت غطاء سياحي مستتر مثل القطار الهوائي الذي تتسارع الخطوات لتنفيذه، ومخطط إقامة متنزه استيطاني يربط بين البؤر الاستيطانية في جبل الزيتون المطل على الحرم القدسي من الجهة الشرقية، وغيرها كثير.

وتطالب جامعة الدول العربية مجلس الأمن بالتصدي لهذه المخططات الاستعمارية التوسعية الهادفة لتغيير الواقع التاريخي والقانوني والديمقراطي للقدس المحتلة، وذلك حماية للأماكن المقدسة لكافة الديانات، ودفاعا عن هوية القدس التاريخية، وحماية للحقوق الراسخة والثابتة للشعب الفلسطيني.

وفي نفس الوقت، فلا بد من تدخل المجتمع الدولي للتأكيد على عدم شرعية أو قانونية القوانين العنصرية البغيضة على غرار قانون القومية العنصري الجديد الذي اعتمده الكنيست الإسرائيلي مؤخرا، والذي ينكر حقوق الشعب الفلسطيني في أراضيه التاريخية ويعمل على تقنين الاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم المباني وتشريد أهلها في مخالفة صارخة للقواعد الثابتة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

وفي هذا الصدد، تحذر جامعة الدول العربية من عواقب تلك القوانين وما يرتبط بها من مواقف عنصرية، والتي تشكل مساسا بالحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، والتي تحظى بالدعم الدولي الكامل.

مجلس الأمن والجمعية العامة، والتي أظهرت توافقا دوليا واسعا، دعما للقضية الفلسطينية العادلة، ورفضاً للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ولكافة الممارسات الإسرائيلية الأحادية التي تنتهك الأسس والمرجعيات المتفق عليها دوليا.

تدعم جامعة الدول العربية المواقف المشرفة لشعوب العالم ودوله من كافة المجموعات الجغرافية في مواجهة الضغوط الساعية لنقل السفارات للقدس بشكل يتنافى مع الشرعية الدولية ومع كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي الوقت الذي تعاود فيه الجامعة التأكيد على عدم شرعية القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، فإنها تعبر عن تقديرها للدول التي رفضت هذه الضغوط وقررت عدم نقل سفاراتها، وكذا لتلك الدول التي عدلت عن تنفيذ قرارات سابقة في هذا الصدد، التزاما منها بالشرعية الدولية متعددة الأطراف. وتدعو الجامعة كافة الدول إلى الاستمرار في هذا الموقف الرافض للهجمة الشرسة الرامية للقضاء على قضية القدس كإحدى قضايا الحل النهائي الخمس.

وفي نفس الإطار، فإننا نحيي الدعم الدولي القوي لوكالة الأونروا لتمكينها من الاستمرار في القيام بمهامها النبيلة في التعامل مع الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني، وللتصدي للآثار السلبية لوقف الولايات المتحدة لمساهماتها في ميزانية الوكالة، على نحو ترتب عليه فجوة تمويلية هائلة، تمكنت الدول المؤمنة بعدالة قضية اللاجئين، وفي مقدمتها الدول العربية، من سدها بالإضافة إليها. وفي هذا الصدد، تؤكد الجامعة على ضرورة الحفاظ على، وضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين للأراضي الفلسطينية المحتلة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وعلى أهمية الحفاظ على قضية اللاجئين كإحدى قضايا الحل النهائي، التي يتعين التوصل لحلول جذرية لها من خلال التفاوض المباشر بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

وفي نفس الوقت، فإن تصاعد وتيرة الاستيطان الإسرائيلي يشكل تحديا سافرا يعيق مسار عملية السلام في الشرق الأوسط

وفي نفس الإطار، لا بد من تدخل مجلس الأمن لحماية حق الشعب الفلسطيني في التظاهر والتعبير عن مواقفه الشرعية المناهضة للاحتلال، دون أن يتعرض لهجمات وحشية من قبل قوات الاحتلال. فمنذ أحداث يوم الأرض في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، تم قتل ما يزيد عن ٣٠٠ فلسطيني وجرح عشرات الآلاف الآخرين، جميعهم مدنيون سلمييون عُزل، يتظاهرون للمطالبة بالعودة لأراضيهم المحتلة، تقابلهم قوات الاحتلال بالذخيرة الحية في انتهاك صارخ لكافة القوانين دون أدنى محاسبة أو مساءلة. إن الحاجة أصبحت أكثر من ملحة لإنشاء آلية دولية تحت إشراف الأمم المتحدة توفر الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني من خلال فريق من المراقبين، يقدم تقارير دورية وفورية لمجلس الأمن.

وإذا كان الأمين العام للأمم المتحدة قد تقدم بتقرير (A/ES-10/794) إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، متضمنا لعدد من الأفكار للبدء في إنشاء آلية الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، استجابة لقرار الجمعية العامة د-١٠/٢٠، المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، إلا أن التقرير لا زال حبيس الأدراج، ولم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء بشأنه. وفي هذا الإطار، فإننا نطالب مجلس الأمن بالبدء في اتخاذ الإجراءات التنفيذية، استعانة بهذا التقرير وبالتنسيق مع المجموعة العربية والجامعة العربية نحو إنشاء آلية واضحة تحت إشراف الأمم المتحدة لحماية الشعب الفلسطيني، وذلك على غرار إيفاد مجلس الأمن لـ ٩٠ مراقبا دوليا غير مسلح لمراقبة الوضع في اليمن، تنفيذا لاتفاق ستوكهولم، وهو ما يمكن النظر في تكراره على نطاق أوسع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بالرغم من تعليق عضوية سورية في جامعة الدول العربية، والذي جاء وفق الأطر القانونية الشرعية للجامعة، فستظل سورية قضية محورية وأساسية للعالم العربي وستظل جامعة الدول العربية مهتمة بالتوصل لتسوية سلمية شاملة للقضية السورية وبتوفير

أقصى حماية للشعب السوري الشقيق. وتشدد الجامعة هنا على أهمية تعزيز مشاركة جامعة الدول العربية والدول العربية ذات الصلة في المسارات التفاوضية المختلفة الهادفة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الإطار، أود التأكيد على أن جامعة الدول العربية تقف، وبقوة، ضد أي محاولات غير قانونية لتقنين أي احتلال لأي جزء من الأراضي السورية أو الأراضي اللبنانية، سواء كان في الجولان السوري المحتل أو في مزارع شبعاء أو في غيرها من الأراضي، وتطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط منها تنفيذا لقرارات الشرعية الدولية.

وفي نفس الوقت، تطالب جامعة الدول العربية مجلس الأمن بالتعامل بفعالية مع التدخلات الإيرانية السافرة في الشؤون العربية، وذلك دعماً لتنفيذ ما ورد في قرارات مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري. كما تطالب بالانسحاب الإيراني الفوري من الجرز الإماراتية الثلاث التي تحتلها. وتشدد على ضرورة أن يتوازى ذلك مع تحقيق تقدم مطرد في التعامل مع القضايا الرئيسية الأخرى للتوصل إلى السلام والاستقرار في عالمنا العربي، وعلى رأسها عملية السلام في الشرق الأوسط؛ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود ١٩٦٧؛ واستعادة السلام والاستقرار في سورية وليبيا والعراق والسودان واليمن والصومال وغيرها من بؤر التوتر وعدم الاستقرار التي ما زالت تعوق جهود الدول العربية نحو التقدم والرخاء.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لنائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

**السيدة رودريغيث كامبخو (تكلمت بالإسبانية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ونشوب نزاع كارثي بأي ثمن، وهناك حاجة إلى استجابة فورية للأزمة الإنسانية الخطيرة، ولا سيما عن طريق زيادة الدعم المقدم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرها من منظمات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة الحيوية.

ومن المؤسف أن المصالحة الفلسطينية لم تحرز تقدما على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها مصر والجهات الفاعلة الأخرى. وتعتقد اللجنة أن الوحدة الفلسطينية تبقى أفضل ضمان لمستقبل مستقر سياسيا وله مقومات البقاء اقتصاديا للشعب الفلسطيني.

وكما سمعنا للتو، فإن بناء المستوطنات الإسرائيلية والتخطيط لها، وهدم الممتلكات الفلسطينية ومصادرتها، بما في ذلك في القدس الشرقية، يتواصل بلا هوادة، تماماً كتواصل حوادث أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون في انتهاك للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، من بين جملة أمور أخرى. إن الإعلان مؤخرا عن خطط بناء مستوطنات جديدة في قلب الضفة الغربية، بالقرب من رام الله وبيت لحم، وعن مدّ طريق جديد طوله خمسة كيلومترات يشقّه طولاً جدار خرساني يفصل حركة مرور الإسرائيليين عن الفلسطينيين ويربط بين المستوطنات في ضواحي القدس، يشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي. وحتى الصحافة الإسرائيلية قد تحدثت عن "الفصل العنصري على الطريق" في وصفها للطريق الجديد.

أما الأنشطة غير القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال، ولا سيما خطط هدم قرى بدوية بأكملها، مثل خان الأحمر - أبو الحلو، ونقل سكانها، فلم تستأثر باهتمام المجلس إلا لفترة وجيزة. والجمعية الدولية لا يتجاهل انتهاك السلطة القائمة بالاحتلال لالتزاماتها فحسب، بل إنه يتغاضى أيضا عن الالتزامات الخاصة به كطرف ثالث بموجب القانون الدولي.

أود، أولا وقبل كل شيء، أن أهنئ الجمهورية الدومينيكية على توليها رئاسة مجلس الأمن. وتعرب اللجنة أيضا عن تهانئها لجميع أعضاء المجلس الجدد.

وإذ نجتمع بمناسبة المناقشة المفتوحة الفصلية الأولى لهذا العام للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، نحث مجلس الأمن على أن يجعل من ٢٠١٩ سنة عمل وتقدم على درب تحقيق السلام العادل والدائم وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ممارسة كاملة. ويجب أن نرفع بصورة جماعية الظلم التاريخي الذي عاشه شعب بأكمله تحت نير الاحتلال، حُرْم استقلاله وكرامته وحقوقه الأساسية، وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير.

وكدليل آخر على وجود دولة فلسطين بوصفها عضوا كامل العضوية في مجتمع الأمم، انتخبها من قبل أكبر مجموعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لرئاسة مجموعة ال ٧٧ والصين، التي تمثل ٨٠ في المائة من المجتمع الدولي، لقيادتنا في جميع مفاوضاتنا الجماعية في عام ٢٠١٩. ويجب أن يحظى هذا الحدث الهام بالاعتبار الواجب.

وأود أن أشير إلى بعض الأحداث التي طبعت العام الماضي وينبغي أن تكون بمثابة تذكير بالمهمة التي تنتظرنا. لا تزال عملية السلام تعاني من الشلل السياسي والجمود؛ وظل غياب أفق سياسي مصدر إحباط لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين وما زالت المنطقة معرضة لخطر مستمر يهدد بزيادة زعزعة الاستقرار. ولم تنقطع احتجاجات المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة منذ آذار/مارس ٢٠١٨، فيما أسفرت أعمال العنف العشوائي التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية عن عدد كبير من الإصابات، شملت وفاة عدة أطفال.

ودعت اللجنة مرارا وتكرارا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى رفع الحصار غير القانوني المفروض على غزة والقائم منذ ١٢ عاما. ويجب تفادي التصعيد العسكري

ويقدم القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) قائمة مرجعية ومساراً نحو تسوية عادلة ودائمة بين دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في أمان، ضمن حدود ما قبل ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. وترحب اللجنة بتقرير الأمين العام (S/2018/614) بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وتتطلع إلى التقارير المقبلة بالصيغة ذاتها. ونرحب أيضاً بالخطوات الأولية التي اتخذتها بعض البرلمانات لضمان تنفيذ الفقرة ٥ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) على الصعيد الوطني، وتشجيع البرلمانات الأخرى على أن تحذو حذوها.

وأخيراً، تدعو اللجنة جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية بشأن أي مسألة من مسائل الوضع النهائي، في مخالفة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وإن نُفذت هذه التدابير فلن تؤدي إلا من زيادة تعريض الحل القائم على وجود دولتين للخطر وتهديد آفاق السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وتؤيد فييت نام البيان الذي سيدلي به نائب الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. قبل عام، خلال المناقشة المفتوحة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أعرب الممثلون عن أملهم في إجراء تغييرات إيجابية في الشرق الأوسط (انظر S/PV.8167). وعلى مدار العام، بذل مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى جهوداً متواصلة لحل تلك المشاكل التي لا يمكن تحملها. ومع ذلك، استمر استخدام القوة المفرطة والعشوائية. وظل المدنيون الأبرياء يقعون ضحايا، وكانت الخسائر في الأرواح والممتلكات هي الأعلى في السنوات الخمس الماضية. وظل الناس، لا سيما النساء والأطفال، مشردين. ولا يزال مستقبل عملية السلام والحل القائم على دولتين غير مؤكد. وواجهت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أزمة تمويل كبيرة.

ومن ناحية إيجابية، أشير إلى أن العديد من الدول الأعضاء قد زادت من دعمها المالي للأونروا لضمان استمرار عملياتها الحيوية في أعقاب الأزمة المالية التي عصفت بها في عام ٢٠١٨ بصورة لم يسبق لها مثيل. وتدعو اللجنة جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة تمويل الأونروا بطريقة موثوقة ويمكن التنبؤ بها إلى حين تسوية مسألة اللاجئين تسوية عادلة ونهائية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتعتقد اللجنة اعتقاداً راسخاً أنه على الرغم من أن المبادرات الانفرادية الرامية إلى الخروج من المحنة الراهنة قد تكون مفيدة، فإن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية واضحة في هذا الصدد وهو مفتاح حل النزاع.

وفي الختام، تدعو اللجنة جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، ولا سيما أعضاء الاتحاد الأوروبي، إلى أن تنضم إلى أغلبية دول المجتمع الدولي - ١٣٩ حتى الآن - وتعترف

وكرامته وسلامته، وكذلك تحقيق السلام والأمن الإقليميين، مع مراعاة المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية. ويلزم دعم عمل الأونروا وجهود المجتمع الدولي من أجل معالجة الشواغل الإنسانية.

ويجدونا أمل صادق في أن يثبت المجلس في عام ٢٠١٩ قيادته القوية والفعالة من خلال الجهود الموجهة نحو اتخاذ إجراءات، ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى الالتزام بقراراتها بغية التوصل إلى حل سلمي وطويل الأمد. وفييت نام على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

**المجري (ليبيا):** سأدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول العربية. بداية نهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر، ونقدر عاليا جهود سلفكم على إدارته المتميزة لأعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي، والشكر موصول أيضا إلى المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية القيمة، كما ننتهز هذه الفرصة ونقدم لدولة فلسطين بأحر التهاني على توليها رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين، متمنين لها التوفيق والنجاح في هذه المهمة التي نثق في قدرة الوفد الفلسطيني على القيام بها على أكمل وجه.

لقد استمعنا الشهر الماضي إلى إحاطة إعلامية قدمها السيد ملادينوف وعرض فيها وقائع مفزعة والتي كررها اليوم أيضا (انظر S/PV.8429) وبشكل مفزع أيضا وكلاهما عكس التطورات والأحداث التي تجري في فلسطين المحتلة وما تخلصها من استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ومصادرة الأراضي وهدم بيوت الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وواقع المستوطنات الذي بات يهدد بشكل حقيقي مستقبل حل الدولتين والتصعيد الخطير في أعمال العنف، التي تلحق الضرر بالمحتجين والمتظاهرين الفلسطينيين وتفاقم

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط غير مستقرة. وأضحت محنة الشعب الفلسطيني أسوأ مما كانت عليه العام الماضي. ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية لذلك في عدم احترام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بل إن تلك القرارات قد انتهكت. ومن الواضح أن هناك غيابا لحسن النوايا والخطوات العملية من جانب العديد من الأطراف المعنية للامتناع لمجلس الأمن وقرارات الأمم المتحدة الأخرى. وبوصف فييت نام، بلداً خاض العديد من الحروب، فإن لديها نفس الشواغل بشأن المعاناة غير المبررة للمدنيين. ونحن نتابع الوضع عن كثب، وقلوبنا تعتصر حزنا لكل حدث مخزن يقع.

وتود فييت نام مرة أخرى أن تؤكد مجددا تضامنها ودعمها للنضال العادل للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف، وكذلك حل الدولتين من خلال إقامة دولة فلسطين المستقلة التي تعيش بسلام مع دولة إسرائيل ضمن الحدود المعترف بها دوليا قبل عام ١٩٦٧.

وتعارض فييت نام الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة وتعرب عن القلق إزاء تصاعد التوترات وانتهاكات قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي. ونحث جميع الأطراف على احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قراري مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وحل الصراع بالوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ومن أجل المضي قدما، تؤيد فييت نام، نظر مجلس الأمن بشكل منتظم في هذه المسائل، بهدف تعزيز جهوده من أجل التوصل في النهاية إلى حل طويل الأمد للمنطقة. وتعد وحدة المجلس أمرا حاسما. وهناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات ملموسة لدعم قرارات مجلس الأمن، ووضع حد لمعاناة الناس في الميدان، ووقف العنف والأعمال العدائية.

وينبغي أن تسعى جميع الجهود إلى تهيئة بيئة مواتية للتوصل إلى حل شامل وعادل ومستدام يضمن حماية حياة الإنسان

الإجراءات الأحادية مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة. كما نحث الأمم المتحدة على ضرورة إيجاد حل مستدام لأزمة نقص تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، من خلال إيجاد آليات قابلة للتنبؤ ومستمرة حتى لا يزداد وضع اللاجئين الفلسطينيين سوءاً.

لقد بات ملحاً أن نقدم ولو بارقة أمل للشعب الفلسطيني، الذي لن نزيد في وصف معاناته على ما ورد في إحاطة السيد ملادينوف، وأن نعمل من أجل الحفاظ على عملية السلام وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وباقي المرجعيات المعتمدة من الأمم المتحدة.

ومن جانب آخر، ينطبق كل ما ذكرنا سابقاً على الجولان السوري المحتل. ونؤكد هنا أهمية وحدة الأراضي العربية السورية وسلامتها، وندين ونستهجن أي غزو أو احتلال لها. ويجب ألا تعتقد السلطة الغاشمة القائمة بالاحتلال أن ما يحدث في سورية اليوم سيجعل الشعوب العربية تتقبل احتلالها للجولان السوري، مهما حاولت تلك القوة، من خلال إجراءات غير قانونية لتفصل هوية السكان السوريين في الجولان عن وطنهم الأم، سورية، مثلما حدث حين فرضت انتخابات بلدية على سكان الجولان السوري المحتل، وهذا يخالف القانون الدولي بشكل صارخ.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

**السيدة آل ثاني (قطر):** بداية أهني بلكم الصديق، السيد الرئيس، على عضويته في مجلس الأمن وعلى توليه رئاسة المجلس. كما أتوجه بالتهنئة إلى باقي الأعضاء غير الدائمين الجدد.

وأشكر السيد نيكولاوي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الوافية صباح اليوم.

التحديات باندلاع حرب وعدم حصول أي تقدم لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي يقضي بضرورة وقف كل الأنشطة الاستيطانية بل إنه يخرق من الجانب الإسرائيلي بشكل متعمد، وواضح كل يوم، خاصة في القدس الشرقية.

وللأسف لم نجد في إحاطة اليوم ولو بارقة أمل تبعث على التفاؤل، وكل هذه الأنباء تبعث على الشعور بالإحباط الشديد واليأس والقنوط لنا نحن كدول أعضاء في الأمم المتحدة، فما بالك بالمواطن الفلسطيني الذي يعيش تحت نير الاحتلال كل يوم وتحت حصار خانق في غزة، كيف سيكون وقع مثل هذه الأعمال عليه؟ إن الواقع الفلسطيني اليوم، وأمام كل هذه التجاوزات والخروقات للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن، يحتم على مجلس الأمن أن يتعامل بشكل أكثر فاعلية حتى يحافظ على مصداقيته التي تعرض القضية الفلسطينية إلى تحد كبير، وأهم ما يمكن أن يقوم به مجلس الأمن والأمم المتحدة هو إنفاذ قرار الجمعية العامة ٢٠/١٠ بشأن حماية المدنيين الفلسطينيين، من خلال تطبيق خيارات حماية السكان الفلسطينيين الواردة في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/ES-10/794. وحث الدول ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في حماية المدنيين الفلسطينيين وتشكيل آلية عملية وفعالة لتنفيذ ما جاء في قرار الجمعية العامة وتقرير الأمين العام. وكذلك ندعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن يقوم بجهود مكثفة من أجل تسهيل حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة، حفاظاً على حل الدولتين الذي يتعرض لتهديد حقيقي وجاد، ونطالب مجلس الأمن بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي أكد على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة كبيرة في طريق السلام.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى ضرورة احترام الوضع القانوني للقدس الشريف، وعدم الاعتراف بأي سياسات أحادية الجانب من شأنها أن تغير الوضع القانوني للقدس، نظراً لتعارض هذه

الوضع المتردي للغاية في قطاع غزة في ظل استمرار الحصار الجائر المفروض عليه منذ أكثر من عقد. وقد كان للمساعدات الإنسانية العاجلة، التي قدمتها دولة قطر مؤخراً، أثراً كبيراً في التخفيف من آثار النقص الحاد في الكهرباء وتلاني إغلاق مدارس الأونروا بسبب نقص التمويل.

لا يزال الشعب السوري يتحمل الآثار الكارثية للأزمة السورية المستمرة، ولا سيما الأوضاع الصعبة التي يعانيها اللاجئون والنازحون السوريون. وفي ظل تفاقم هذه الأوضاع حالياً جراء برد الشتاء القارس، وجه حضرة صاحب السمو، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، بتخصيص ٥٠ مليون دولار للتخفيف من معاناتهم. لا شك في أن الاستجابة الإنسانية أساسية، ولكن السبيل الوحيد لإنهاء هذه المعاناة، وكذلك وضع حد للتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين بسبب الأزمة، هو من خلال التوصل إلى الحل السياسي المنشود، الذي يلي تطلعات الشعب السوري بأطيافه كافة، وذلك وفق بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما يحفظ الوحدة السورية الوطنية وسلامتها الإقليمية وسيادتها واستقلالها. وإلى حين تحقيق الانتقال السياسي والمصالحة الوطنية، لا بد من المساءلة على الجرائم التي ترتكب انتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وعلى الرغم من كثرة الأزمات الخطيرة في منطقتنا، تم افتعال أزمة إضافية غير مسؤولة تتمثل في الحصار الجائر الذي فرض على دولة قطر، منذ أكثر من عام ونصف، في محاولة للإضرار بدولة قطر والإساءة إلى سمعتها. وفي حين أن حملات الكراهية والتضليل من قبل دول الحصار لم تفلح في النيل من مكانة دولة قطر ولا من عزيمة شعبها، فإن هذه الأزمة تفرز آثاراً خطيرة على استقرار وتماسك المنطقة، وعلى العمل الجماعي المتمثل في منظومة مجلس التعاون الخليجي، في سبيل التعامل مع المخاطر والتحديات المشتركة.

وأضم صوتي للبيان الذي ألقاه الوفد الليبي باسم المجموعة العربية.

تأتي جلسة اليوم بعد انقطاع عام شهد تفاقم معاناة الشعب الفلسطيني وانتهاكات حقوقه وارتفاع مستوى العنف، حيث بلغ عدد ضحايا العنف ما يقارب ٣٠٠. ولذلك، يعد هذا التدهور في الحالة الأمنية، علاوة على الجمود الحاصل في عملية السلام، سبباً إضافياً يبرز مجدداً الحاجة الملحة إلى التوصل إلى حلول مستدامة وضرورة تعزيز جهود جميع الأطراف المعنية لتحقيق هذه الغاية.

إن تحقيق السلام الدائم والعادل والشامل يستدعي التوصل إلى تسوية لقضايا الحل النهائي، من خلال التفاوض الجاد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وعلى أساس المرجعيات المتفق عليها، بما فيها مبادرة السلام العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري والأراضي اللبنانية المحتلة والوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية وعودة اللاجئين واسترجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وتكتسي قضية القدس أهمية خاصة بالنظر إلى أهميتها المركزية وفي ظل تكرار التوترات والتصعيد، الأمر الذي ينبغي معه التشديد على رفض أي محاولات للمساس بالوضع الراهن للقدس الشريف والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وخاصة المسجد الأقصى.

وتواصل دولة قطر التمسك بمواقفها وسياساتها الرامية إلى القيام بدور إيجابي لصالح تحقيق الاستقرار والسلام وتسوية القضية الفلسطينية تسوية عادلة ودائمة وشاملة. وتواصل دولة قطر في إطار هذه الجهود، وإدراكاً منها لأهمية تحقيق الاستقرار والمناخ المواتي للسلام، بذل كل ما بوسعها للمساهمة إيجابياً في تخفيف صعوبة الوضع الإنساني للأشقاء الفلسطينيين، ولا سيما

لقد كان عام ٢٠١٨ عاما صعبا فيما يتعلق بقضية فلسطين. وقد تعمق انعدام الثقة المتبادل وتعاقد عدد الخسائر في صفوف المدنيين، في غياب أي أفق سياسي. وإذا تبدأ سنة جديدة، فإننا نتطلع إلى الطرفين لاتخاذ خطوات ملموسة لاستعادة الثقة وبناء بيئة مواتية لاستئناف المفاوضات في نهاية المطاف. ونكرر دعوتنا إلى وقف جميع أعمال العنف والاستفزازات والتحريض. وتحت اليابان حكومة إسرائيل على تجميد أنشطتها الاستيطانية. وندعو الأطراف الفلسطينية إلى الانخراط في المصالحة بإخلاص من أجل إعادة غزة إلى سيطرة السلطة الفلسطينية. وحكومة اليابان عازمة على بذل كل ما في وسعها لإبقاء جذوة الأمل في مستقبل سلمي.

إن تعزيز الاستقلال الاقتصادي لفلسطين شرط أساسي لتحقيق حل الدولتين. واليابان تولي أهمية لتقديم الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأنها تتمكن الفلسطينيون من الاتصال بالأسواق العالمية رغم القيود الجغرافية. وهذا العام، وفي مدينة أريحا الصناعية الزراعية، نعزم توسيع البرامج في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إنشاء مركز لتنمية القدرات الصناعية الفلسطينية في المدينة يركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفيما يتعلق بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، قدمت اليابان في عام ٢٠١٨ أكبر مساهمتها على الإطلاق، مع التركيز على التعليم والرعاية الصحية بشكل أكبر. ونحن ملتزمون بمواصلة دعمنا للأونروا، ونشجع الآخرين على أن يحدوا حذونا.

وخلال الأسبوع الرفيع المستوى الأخير، أعلن رئيس الوزراء آبي عن برنامج جديد لدعوة المعلمين من المدارس الابتدائية والإعدادية من غزة إلى اليابان كل عام. والمجموعة الأولى من المدرسين ستزور اليابان في آذار/مارس. ونأمل أن تساعد هذه البرامج الشباب الفلسطيني في إيجاد أمل في المستقبل عوضا عن

هذا، إضافة إلى ما يتسبب فيه الحصار من طائفة واسعة من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان على المواطن القطري وكل من يقيم في دولة قطر. إن استمرار هذه الإجراءات الأحادية غير القانونية، يعد سابقة تؤثر على منظومة العلاقات الدولية المبنية على أسس القانون الدولي وحسن الجوار، ما لم يتم اتخاذ موقف حازم منها وإنهاء الحصار غير القانوني على الفور.

لقد أكدت دولة قطر تمسكها بحل الأزمة عبر الحوار الذي يضمن السيادة ووضع حد للإجراءات غير القانونية، وجددت التزامها بوساطة حضرة صاحب السمو، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة، وتقديرها لهذه الجهود وللدول التي ساندتها، بغية حل الأزمة. كما أصبح نهج قطر واضحا في التعامل مع الأزمة بحكمة منذ بدايتها، وذلك وفق القانون الدولي وفي إطار الآليات الدولية القائمة لحل النزاعات. لقد تبين قوة هذا الموقف القانوني من خلال الأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية، في شهر تموز/يوليه الماضي، باتخاذ تدابير مؤقتة لصالح دولة قطر ضد دولة الإمارات العربية المتحدة لخرقها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

لقد بدأت بياني بالتنويه بالصورة القائمة التي خلفها عام ٢٠١٨، ولعل من المناسب أن أختتم هنا بالتعبير عن الأمل بأن يأتي العام الجديد بوضع مغاير وأن يشهد اتخاذ إجراءات جادة وحقيقية من قبل جميع الأطراف المعنية باتجاه تسوية القضية الفلسطينية تسوية عادلة ودائمة وشاملة، وكذلك التعامل بحكمة مع سائر الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة، وأشكر المنسق الخاص، السيد ملادينوف، على إحاطته القيمة.

لقد قُتل مائتان وخمسة وتسعون فلسطينياً وأصيب أكثر من ٢٩ ٠٠٠ بجروح على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، وهو ما يترجم إلى أكبر عدد من الخسائر منذ حرب إسرائيل على قطاع غزة في عام ٢٠١٤. وتم بناء ما لا يقل عن ٥٦١٧ وحدة استيطانية جديدة وهدم أو مصادرة ٦٣٦ مبنى على الأقل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الأمر الذي أدى إلى النزوح القسري لمئات المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك ٢١٦ طفلاً و١٢٧ امرأة. إضافة إلى ذلك، أصدرت السلطة القائمة بالاحتلال أكثر من ١٣ ٠٠٠ أمر بهدم منازل وممتلكات فلسطينية أخرى، بما في ذلك ٤٠ مدرسة، ولا تزال تلك الأوامر عالقة. وحتى الآن، لا يزال حوالي ٦ ٠٠٠ فلسطيني في الأسر تحت نير الاحتلال الوحشي ويتعرضون لمعاملة غير إنسانية بالمرّة دون استسلام.

وبينما نتأمل في هذا الواقع المرير والمؤسف، تغتنم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة لتؤكد مرة أخرى دعمها الدائم والثابت للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف وقضيته العادلة، خاصة وأن الحالة الراهنة على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بلغت نقطة حرجة لا تُحتمل بوضوح. وفي هذا الصدد، تؤكد الدول الأعضاء في الحركة مرة أخرى أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي والنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي ككل يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ويتطلب اهتماما عاجلا وحلا، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبالطبع، ميثاق الأمم المتحدة وصكوك الدبلوماسية المتعددة الأطراف الأخرى. إننا نؤمن إيماناً راسخاً بتعددية الأطراف، وكما جاء في قرار الجمعية العامة ١٢٧/٧٣، الذي تروج له حركتنا، ما زلنا ملتزمين بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك من خلال الآليات الدبلوماسية.

ومجلس الأمن يتحمل مسؤولية واضحة. ويجب أن يحترم التزاماته بموجب الميثاق وأن يتصرف على هذا الأساس لتنفيذ

اللجوء إلى التطرف. وفي نهاية المطاف، فإن اليابان ما زالت تعتقد أن قضية إسرائيل وفلسطين، بما في ذلك مسائل الوضع النهائي، ينبغي أن تحل عن طريق المفاوضات، تمثيلاً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات السابقة.

واسمحوا لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لتناول الأوضاع في المنطقة في نطاقها الأوسع. فيما يتعلق اليمن، ترحب اليابان بالانفراج الذي تحقق في الشهر الماضي في ستوكهولم. ونشيد بعمل مجلس الأمن لدعم تنفيذ اتفاق ستوكهولم، بما في ذلك من خلال اعتماد القرارين ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. ونأمل أن يؤدي الاتفاق إلى السلام في اليمن وأن يوفر حلاً سريعاً للتحديات الإنسانية الهائلة التي تواجه الشعب اليمني.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

**السيد سواريس مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية):** تشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتكلم باسم الـ ١٢٠ دولة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز في المناقشة المفتوحة الفصلية التي تعقد اليوم بشأن موضوع نوليه أهمية خاصة تاريخياً - الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وبما أنها المرة الأولى التي نتناول فيها الكلمة هذا الشهر، اسمحوا لي أن أعرب عن أطيب تمنياتنا لوفدكم، سيدي، في توجيه عمل هذا الجهاز الهام خلال هذا الشهر. ونود أيضاً أن نتقدم بخالص تحاتينا إلى جميع الأعضاء الجدد الذين انضموا إلى مجلس الأمن هذا العام، ونخص بالذكر إندونيسيا وجنوب أفريقيا، اللتان تنضمآن، إلى جانب الجمهورية الدومينيكية، إلى تجمع حركة عدم الانحياز في المجلس.

لقد انقضى عام آخر وما زالت القضية الفلسطينية بدون حل. فلنستعرض بإيجاز بعض الإحصاءات المهمة لعام ٢٠١٨.

والمجتمع الدولي ككل. ولا بد أيضا من اتخاذ إجراءات فورية، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، لمعالجة الوضع الحالي على الأرض، وتخفيف حدة التوترات وتهيئة بيئة مؤاتية للسعي إلى السلام. ومن الضروري أيضا تجنب اتخاذ تدابير أحادية أو استفزازية أو تعسفية، التي لا تؤدي إلا إلى تشجيع إسرائيل على مواصلة سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ولا تزال الحركة تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في قطاع غزة، ولا سيما على الصعيد الإنساني، حيث لا تزال الحالة تتدهور يوميا للأسف. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى رفع الحصار الإسرائيلي تماما لأنه لا يزال يسبب معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية لا توصف لأكثر من مليوني فلسطيني من الرجال والنساء والأطفال في غزة. ونود أن نؤكد مرة أخرى أنه تجب معالجة هذه الأزمة بصورة شاملة وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وجميع قرارات الأمم المتحدة، في سياق الوضع العام الناشئ عن الاحتلال الإسرائيلي الأجنبي غير المشروع والمستمر للأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧، فضلا عن جميع الدعوات القاطعة لإنهاء الاحتلال الذي دام لما يزيد على نصف القرن.

وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن إسرائيل قد تخلت بوضوح عن التزاماتها بحماية المدنيين الفلسطينيين بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، تدعو الدول الأعضاء في الحركة المجتمع الدولي إلى ضمان حماية الفلسطينيين في قطاع غزة وبقيّة الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس بغية التخفيف من خطورة انعدام أمن السكان المحتلين ومنع حدوث المزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء. وبدون ذلك فربما تتفاقم الحالة وتؤدي إلى مأساة فقدان المزيد من أرواح المدنيين. وفي ذلك الصدد، تعرب الحركة مجددا عن شعورها بالقلق الشديد إزاء عدم مساءلة إسرائيل عن جميع الانتهاكات التي ارتكبتها ويمكن

قراراته. هذه القرارات لا تشكل أساس الحل السلمي والعادل والدائم للنزاع فحسب، بل إنها ملزمة قانونا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيضا. ولذلك، نشعر ببالغ القلق إزاء عجز المجلس، لفترة طال أمدها، عن الوفاء بولايته بشأن قضية بهذه الأهمية، بسبب استخدام حق النقض من قبل أحد أعضائه الدائمين. ويساورنا القلق أيضا إزاء عجز المجلس عن مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن جميع انتهاكاتهما وتجاهلها لسلطة المجلس.

ورغم كل ما تقدم، ما فتئت حركة عدم الانحياز ترى أن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يوفر المسار العملي الأمثل للسلام بتحديد المتطلبات والمعايير الأساسية لتسوية عادلة على أساس حل الدولتين، استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع احترام المرجعيات التي أقرها المجتمع الدولي تاريخيا، بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية. ومن شأن ذلك أن يكفل تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والاستقلال في دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية. وعليه، فإننا ندعو إلى التنفيذ الكامل والفعال للقرار. وعلى هذا الجهاز الهام، المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يصر على ضرورة احترام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وبالأخص من قبل السلطة القائمة بالاحتلال.

ومن جهة أخرى، تواصل الدول الأعضاء في الحركة الدعوة إلى الاحترام والتنفيذ الكاملين لجميع القرارات الأخرى ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بالوقف التام لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية والأنشطة المتصلة بوضع القدس الشرقية المحتلة. وهذا من شأنه أن يهيئ الظروف الضرورية لإنهاء الاحتلال، وحل النزاع من جميع جوانبه بصورة عادلة، ويجعل السلام والأمن الفلسطيني - الإسرائيلي ممكنا لما فيه خير الشعبين والمنطقة

الدولي لأن يعمل جماعيا وبروح من المسؤولية في التقيد بالقانون الدولي وتكثيف الجهد اللازم لدعم قضية فلسطين، وأن يكون الهدف النهائي هو وضع حد للاحتلال الإسرائيلي الأجنبي لفلسطين والقدس الشرقية، وإنهاء الظلم الذي استمر لأكثر من ٥١ عاما. وبعد مرور أكثر من ٧٠ عاما منذ وقوع الكارثة والمأساة التي حلت بالشعب الفلسطيني في عام ١٩٤٨، فقد الفلسطينيون ديارهم وشرذوا منها قسرا وأصبحوا لاجئين وما زالت معاناتهم مستمرة حتى يومنا هذا.

وختاما، تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا تضامنها الدائم مع الشعب الفلسطيني، فضلا عن دعمها الثابت لقضيتها العادلة. وتحدد في الوقت نفسه التزامها بالاستمرار في تعزيز وتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي عادل ودائم وشامل لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك معاناة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) ويجدون وطيد الأمل في إحراز تقدم كبير هذا العام في الكفاح التاريخي لشعب فلسطين من أجل العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية والاستقلال في ظل دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة اليوم وأهنئ الأعضاء الجدد في مجلس الأمن. وأرحب بمشاركة وزيرة خارجية إندونيسيا في هذه الجلسة الهامة.

وأؤيد البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي.

ونرحب بتولي فلسطين رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين وندعو إلى منحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

اعتبار الكثير منها جرائم حرب. ولا يؤدي انعدام العدالة إلا إلى تعزيز الإفلات من العقاب وزعزعة استقرار الوضع في الميدان والحد من فرص السلام. ولذلك السبب فإننا نواصل الدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الدولية، وخاصة من قبل مجلس الأمن لوضع حد للانتهاكات المستمرة للسلطة القائمة بالاحتلال ضد الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة ومساءلتها عن تلك الانتهاكات. ويجب على إسرائيل التقيد بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي.

وفيما يتعلق بالحالة في الجولان السوري المحتل، نؤكد مجددا بطلان أي تدابير أو إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أو ربما تتخذها مثل القرار الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الرامي إلى تغيير الوضع القانوني والطابع العمراني والتكوين الديموغرافي والهيكلي المؤسسي للجولان السوري المحتل، وكذلك التدابير التي تتخذها إسرائيل بهدف تنفيذ ولايتها القضائية وإدارة هذه المنطقة، بما في ذلك محاولة ممارسة السيادة عليها من خلال الدعوة إلى عقد الانتخابات المحلية في أربع مناطق سورية. بناء على ذلك، وتمشيا مع موقفنا المبدئي، نطالب إسرائيل مرة أخرى بالامتنثال للقرار ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ على النحو المبين في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفيما يخص لبنان، فإننا نعيد التشديد على ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية بما فيها مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية العجر وحتى الخط الأزرق. ونحث إسرائيل أيضا على وقف الانتهاكات الجسيمة المستمرة لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وخلاصة القول، ستغتني الدول الأعضاء في الحركة في بداية هذا العام ٢٠١٩ هذه الفرصة لتؤكد مرة أخرى دعوتها للمجتمع

انتهاكات جوهريّة للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

وأخيراً وليس آخراً، علينا معاودة التفكير في السؤال الرئيسي: لماذا استمرّ الانتهاك المنهجي لحقوق الفلسطينيين الطبيعية بلا هوادة على مدى ٧٠ عاماً؟ والإجابة بسيطة: لقد أفقدت الولايات المتحدة، بحمايتها لإسرائيل، المجلس أي فعالية له في ما يخصّ إسرائيل. ونتيجة لذلك، تجرّأت إسرائيل بسبب الإفلات من العقاب. وبدلاً من أن تواجه العقاب، تمت مكافأتها لتواصل ارتكاب جميع الجرائم الدولية بوقاحة.

ولهذا السبب، شنت إسرائيل، خلال عمرها القصير، أكثر من ١٥ حرباً واحتلت أراضي بلدان عربية وغزت جميع جيرانها بلا استثناء وهاجمت بلداناً أخرى في المنطقة وخارجها، من الشرق الأوسط إلى أفريقيا، وامتلكت كل أنواع أسلحة الدمار الشامل. والقائمة تطول.

وفي السنوات الأخيرة، هاجمت إسرائيل مراراً وتكراراً بلداناً في المنطقة وأعلنت مسؤوليتها عن ذلك بوقاحة. فما هي التدابير التي اتخذها المجلس ضد هذه الخروقات الجوهرية لميثاق الأمم المتحدة؟ فهل سمعنا شيئاً من الولايات المتحدة باستثناء بيانات متحيزة تدعم إسرائيل؟ وهل أدينت تلك الانتهاكات من قبل بعض الدول الغربية الأعضاء في المجلس؟

لقد تجرّأت إسرائيل إلى حدّ قيامها مؤخراً بالإعلان عن تطوير قذائف هجومية يمكن أن تصل إلى أي مكان في المنطقة وإلى أي هدف، وهددت بالتالي ضمناً جميع البلدان في المنطقة. وبالمثل، منذ بعض الوقت، هددت إسرائيل إيران بشن حرب إبادة نووية. وهذا، بطبيعة الحال، حلم تتمنى تحقيقه.

ولا بدّ من أن يتوقّف انتهاك إسرائيل الجسيم والمنهجي لأراضي وسيادة بلدان المنطقة. ويجب أن يخضع ذلك البلد للمساءلة عن جميع تلك الانتهاكات. وبالإشارة إلى المادة ٥١

لقد تدهورت الحالة في فلسطين في العام الماضي. وقتلت إسرائيل ٢٩٥ مدنيا فلسطينيا على الأقل في حين زاد عدد المصابين منهم على ٢٩ ٠٠٠. ويقل عمر الكثير من القتلى والجرحى الذين يقدر عددهم بحوالي ٧ ٠٠٠ جريح عن ١٨ عاماً. وذلك مثال واضح على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وفي عام ٢٠١٨ أيضاً هدم المزيد من منازل الفلسطينيين وشيدت المزيد من المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وهناك المزيد من الخطط الجديدة لهدم مزيد من منازل الفلسطينيين ومصادرة الأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة، ما يعني تشريد مزيد من الأسر الفلسطينية.

وفي العام الماضي، عززت إسرائيل الحصار غير الإنساني وغير المشروع لغزة، الذي ما برحت تفرضه هناك على مدى عقد كامل من الزمن. وسيؤدي استمراره إلى تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة أصلاً. وفي ٢٠١٨ قننت إسرائيل نهجها العنصري بسن قانون يهدف إلى كفالة علو شأن المواطنين اليهود على غيرهم. وافتتحت مؤخراً طريقاً سريعاً بمواصفات الفصل العنصري حيث يوجد على جانبه حائط إسمنتي ضخم وبه مدخل لا تمر منه إلا المركبات الإسرائيلية حصراً، بينما هناك منفذ آخر مخصص للمركبات الفلسطينية.

وهذا ليس مفاجئاً. فالعنصرية كامنة في طبيعة النظام الإسرائيلي ذاتها. أولاً، لقد قام بتشديد جداراً للفصل العنصري، ثم سنّ قانوناً للتمييز العنصري، وأنشأ الآن طريقاً سريعاً للفصل العنصري. وهذا مشين للغاية. ويجب أن يُدان ذلك العمل بأقوى العبارات الممكنة.

وينبغي أن نرفض وندين بشدة أيضاً الاعتراف بالقدس الشريف عاصمة لإسرائيل، فضلاً عن استمرار احتلال أجزاء من لبنان والجولان السوري من قبل إسرائيل. فهذه الأعمال تمثل

ويصادر الممتلكات المملوكة للفلسطينيين ويبنى المستوطنات غير القانونية ويرتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني.

وتدين حكومة ملديف هذه الأعمال العدوانية وتدعو إسرائيل إلى رفع الحصار المفروض على السكان المدنيين في غزة وإلى وقف الهجمات غير المتناسبة ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ولا بدّ من رفع القيود المفروضة على دخول وخروج الأشخاص والبضائع من قطاع غزة فوراً لضمان الإيصال المأمون للمساعدات الإنسانية. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات عاجلة لحماية المدنيين ولكفالة إيصال المساعدة الإنسانية الأساسية التي تشتد حاجة ملايين الفلسطينيين إليها.

ومن خلال القرارين ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، أعلن مجلس الأمن بطلان الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وضم القدس الشريف ونقل العاصمة الإسرائيلية إلى القدس. كما أعلن عدم قانونية اعتراف أي بلد بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارته إليها. وفي القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أهاب مجلس الأمن بجميع الدول أن تميز، في معاملاتها ذات الصلة، بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ومع ذلك، نشهد تجاهل بعض البلدان لقرارات المجلس.

ولطالما رأت ملديف أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب في سلام ووثام مع إسرائيل، هو الحل الأفضل والوحيد للنزاع. ونحن نشعر بالإحباط فيما نرى هذا الحل، الذي أيدته جميع أطراف النزاع في الماضي، يصبح أبعد منا لا أكثر فأكثر.

ولذلك، فإن ملديف تدعو إسرائيل إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن وإلى احترام التزاماتها القانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. كما نحث مجلس الأمن وجميع أعضاء الأمم

من ميثاق الأمم المتحدة، نشدد على أن لجميع البلدان في المنطقة الحق الطبيعي في الدفاع عن نفسها ضد أي هجوم مسلح من جانب إسرائيل. ولا يمكن لأحد أن ينكر ذلك الحق أو يعلّقه. وسوف تقرر تلك البلدان كيف ومتى تمارسه.

والخيار الوحيد الآن هو وضع حد لهذا الإفلات من العقاب من خلال محاسبة إسرائيل على جرائمها ضد الشعب الفلسطيني. ويمكن أن يكفل ذلك تطبيق القانون الدولي وأن يردع أي انتهاك له في المستقبل. ولهذا السبب، نعتقد أن العالم ينبغي أن يستمر في دعم نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه ورفض استمرار الاحتلال أو العدوان أو القمع أو التخويف. وسنستمر في القيام بذلك.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

**السيدة زاهر (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية):** يود وفد بلدي أن يشكر الجمهورية الدومينيكية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ أعضاء المجلس المنتخبين حديثاً - ألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا، التي انضمت إلى عضوية المجلس في هذا الشهر.

تعلق حكومة وشعب ملديف أهمية كبيرة على مسألة الشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين. وأود أن أؤكد مجدداً دعم حكومة بلدي الثابت للمجلس وللأمين العام في جميع الجهود الجارية الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

ما فتئ النزاع في فلسطين مستمراً على مدى سبعة عقود على الرغم من العديد من المناقشات والنقاشات والقرارات المتخذة في الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجلس الأمن. وحتى يومنا هذا، لا يزال الاحتلال غير المشروع لفلسطين يهدم

إنها تهديد عالمي للسلام والأمن، وبالتالي، تتطلب حلاً عالمياً وليس محلياً. ويتعين على المجتمع الدولي تحسين التنسيق وتبادل المعلومات والاستراتيجيات التعاونية من أجل التصدي لخطر الإرهاب.

إن مجلس الأمن هو أكثر أجهزة الأمم المتحدة حيوية. فهو المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فهو بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لضمان عدم المساس بسلطته وشرعيته. ويتعين على المجلس أن يكثف جهوده لكفالة احترام الجميع لقراراته - كل دولة من الدول الأعضاء وكل عضو في المجلس.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** طلب ممثل إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

**السيد بورغيل (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):** فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل إيران، فإن إطلاق قذائف أرض - أرض من جانب فيلق القدس على إسرائيل من الأراضي السورية دليل على نية إيران من وراء تحصنها في سورية. إن إيران تسعى لأن تصبح سورية، مثل لبنان، منصة لمنتجات برنامجها الصاروخي، على أن تكون إسرائيل هي الهدف. هذا هو البرنامج المخطط بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إنه مؤشر على مشروع إيران الإمبريالي والتخريبي المتمثل في تصدير القذائف والإرهاب إلى جميع أنحاء المنطقة، في انتهاك للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، و ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ونشر أيديولوجيتها الثورية التدميرية. وتحمل القذائف الإيرانية شعاراً مخيفاً لا لبس فيه "الموت لإسرائيل". والتهديد بتدمير دولة عضو في الأمم المتحدة انتهاك صارخ لجوهر ميثاق الأمم المتحدة. وهو يعرض للخطر السلام والأمن العالميين.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل لبنان، أود أن أشدد مرة أخرى على أن إسرائيل غير مهتمة بالتصعيد. ولكن، كما نعلم جميعاً، شبكة الإرهاب الإيرانية ضاربة بجذورها في لبنان. وفي حين تواجه إسرائيل إرهاباً إيرانياً بالوكالة عابراً للحدود

المتحدة على مضاعفة جهودهم الرامية إلى وضع حد للنزاع بغية تحقيق سلام مجدٍ ودائم لشعب فلسطين، وكذلك لإسرائيل.

أودى النزاع في سورية بحياة مئات الآلاف من الناس، بمن فيهم الأطفال. وقد سوّى مدناً وبلدات كاملة بالأرض وحوّلها إلى أنقاض. وأدت بيئة الخوف وعدم اليقين الناجمة عن ذلك إلى فرار الملايين من السوريين من البلد. وتسعى بلدان لبنان والأردن وتركيا المجاورة جاهدة لاستيعاب ذلك النزوح الجماعي للاجئين، والذي يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي يواجهها الشعب السوري. ومع ذلك، فإن النزاع أضحى في حالة جمود من دون أن تلوح له نهاية في الأفق.

وقد كان مما شجعنا المناقشات التي جرت مؤخراً، بما في ذلك مؤتمر بروكسل بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي تشارك في رئاسته الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٨. ونوه بأن المؤتمر أتاح فرصة لحشد الدعم السياسي لعملية السلام وتعبئة المساعدات للسوريين. بيد أنه يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي فعل المزيد من أجل تنشيط المحادثات للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

لقد أثرت الحرب في اليمن على ملايين من المدنيين، والأطفال هم الأكثر تضرراً. وتؤيد ملديف وقف إطلاق النار بوساطة الأمم المتحدة الذي اتفقت عليه جميع الأطراف في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي وإنشاء ممرات إنسانية تحت إشراف الأمم المتحدة. ومما يشجع ملديف اتخاذ المجلس للقرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩) في ١٦ كانون الثاني/يناير بشأن إنشاء بعثة سياسية خاصة لدعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وتشكل نزاعات مثل تلك الجارية في اليمن وسورية مرتعاً خصباً للإرهاب، وهو خطر عالمي لا يكثر بالحدود ولا يميز بين الشباب والمسنين أو بين النساء والرجال ولا يحترم أي دين أو ثقافة.

الوطنية، والذي يشكل وجوده انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، فإن التدابير الوقائية التي نتخذها - تدمير أنفاق حزب الله وبناء الحاجز الأمني - تتم بشكل كامل على جانبنا من الخط الأزرق. وتحمل حكومة لبنان مسؤولية واضحة للحفاظ على الهدوء ومنع أنشطة حزب الله غير المشروعة والمزعزعة للاستقرار في لبنان.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل سورية، فإن من يثير أكبر حالة استياء في العالم - نظام الأسد - الذي ما برح يروع شعبه على مدى عقد من الزمن، يعرض نفسه الآن بوصفه منبرا للإرهاب الإيراني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحد في مكافحة ذلك العنصر من عناصر الإرهاب.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.